



تقرير

الحالة الاقتصادية في العالم العربي للعام 2021م

”الإقتصادات العربية: التعافي واستعادة معدلات النمو“



المحتويات

م	الموضوع	ص
1	مقدمة	4
المحور الأول		
2	التطورات الاقتصادية العربية في ضوء خطط التعافي من جائحة كورونا	8
	رصد مستجدات القطاعات الاقتصادية ومعدلات النمو في العالم العربي	
	(1) قطاع الاستثمار (2) قطاع الطاقة (3) قطاع الزراعة (4) قطاع الصناعة (5) قطاع العمل (6) قطاع السياحة (7) قطاع النقل	9
المحور الثاني		
3	التغيرات المناخية وتأثيرها على الاقتصاديات العربية	
	(8) تأثير التغيرات المناخية على الدول العربية. (9) قمة المناخ (2021) غلاسكو – اسكتلندا. (10) مستقبل الاقتصاد الأخضر (11) دعم جهود الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة (12) التغيرات المناخية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (13) المبادرات العربية (مبادرة الشرق الأوسط الأخضر)	45
المحور الثالث		
4	التجارة البينية العربية التحديات والفرص	69
	1. واقع التجارة البينية العربية: التحديات والفرص	
	2. التجارب الناجحة الثنائية ومتعددة الاطراف.	75



78	3. دور البرلمان العربي.	
	4. مقترحات تعزيز التجارة البينية.	
المحور الرابع		
85	متابعة جهود التكامل الاقتصادي العربي	5
	1. أهم المستجدات والتطورات على مستوى التكامل الاقتصادي العربي.	
89	2. متطلبات الاتحاد الجمركي العربي.	
94	3. موقف الدول العربية من التصديق على الاتفاقيات الاقتصادية العربية.	
المحور الخامس		
95	إعادة هيكلة الاقتصاد العربي: اقتصاد المستقبل	6
	1. إعادة هيكلة الاقتصاد العربي (التنويع الاقتصادي).	
97	2. اقتصاد المستقبل: الاقتصاد الرقمي- الاقتصاد الأخضر .. اقتصاد المعرفة	
99	3. الأمن الغذائي.	
	الخاتمة والتوصيات	



مقدمة

صدر التقرير الحالة الاقتصادية السابق لعام 2020م الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية تحت عنوان "الاقتصادات العربية في مواجهة الجائحة"، والذي تناول تأثير جائحة كورونا من كافة جوانبها وتحليل تداعياتها على الاقتصادات العربية. ويأتي تقرير الحالة الاقتصادية الحالي لعام 2021م تحت عنوان "الاقتصادات العربية: التعافي واستعادة معدلات النمو"، حيث عانت الدول العربية مثلها مثل جميع دول العالم من انكماش وتراجع اقتصادي كبير بسبب إجراءات الإغلاق خلال عام 2020م لمحاصرة جائحة كورونا، وعلى الرغم من عام 2021م شهد انتشارا كبيرا للمتحورات الجديدة لكورونا التي دفعت العديد من الدول إلى منع التجمعات وإعادة فرض التباعد الاجتماعي ووضع الكمامات في المحال والأسواق وحظر السفر على المواطنين الذين لم يتلقوا اللقاح، رغم الاحتجاجات والمظاهرات التي عمّت معظم الدول في العالم لمعارضة أي إجراء يعيدهم إلى أجواء الإقبال العام التي فرضت عام 2020م والربع الأول من عام 2021م. مع ذلك، فإنّ الخوف الكبير من متحور أوميكرون دفع دولاً كثيرة في أوروبا إلى إعادة فرض قيود مشددة، وتشكل حالات الإغلاق الجديدة ضربات موجعة للاقتصاد العالمي الذي كان يترقب هذه الفترة من السنة، لأجل تحقيق انتعاش، بعدما مني بخسائر فادحة خلال عامي 2020 و 2021، بسبب وباء كورونا.

وعلى الرغم من ذلك ووفقاً لصندوق النقد الدولي فإن عام 2021م حققت فيه جميع الدول العربية معدلات نمو إيجابية وإن كانت بنسب متفاوتة. حيث ساهمت عدت عوامل في دعم التعافي الاقتصادي يأتي على رأسها تعافي الطلب العالمي ونشاط التجارة الدولية، وانتعاش الطلب العالمي على الطاقة، واستعادة قطاع الطيران حيويته.

إن الدروس المستفادة من الوضع الاقتصادي المتأزم في عام 2020م ومطلع عام 2021م كثيرة القت بظلالها على سياسات التخطيط الاقتصادي في العديد من الدول العربية، مثل ادراك صناع السياسات في الدول العربية لأهمية وضع خطط للطوارئ يمكن تعديل حجمها بمرونة للتصدي للمخاطر الصحية والازمات الاقتصادية ومخاطر المالية العامة



التي تنشأ عن حالات تفشي الأوبئة أو غيرها من الصدمات الاقتصادية المفاجئة، والعمل على الارتقاء بكفاءة الإنفاق الحكومي، والتنوع الاقتصادي وزيادة الإيرادات غير النفطية، وحوكمة الدعم وتوجيهه لمستحقه، وتطوير آليات التخطيط وإعداد الموازنة العامة للدولة، وتحسين إدارة الدين العام، وإيلاء النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات الحكومية والقطاع الخاص أهمية قصوى، وتشجيع ودعم الابتكار والبحث العلمي والرقمنة الاقتصادية، وقيام البنوك المركزية بتيسير الأوضاع المالية من خلال سياسات مالية مبتكرة، وضمان تدفق الائتمان إلى القطاعات السلعية، وتعزيز السيولة في الأسواق المالية، وإنشاء شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص وتقديم الدعم والتسهيلات لقطاعات الصناعات الغذائية والدوائية والقطاع الزراعي، وإصلاحات اقتصادية هيكلية.

أهمية التقرير

- 1) تأتي أهمية تقرير هذا العام 2021م، من كونه يقدم رصد وتحليل للوضع الاقتصادي في الوطن العربي ما بعد عام الأزمة الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا.
- 2) يعد التقرير أحد أدوات عمل البرلمان العربي المعنية بتعزيز ودعم التكامل الاقتصادي العربي والارتقاء بنسب التجارة البينية العربية، والتنمية الاقتصادية في الدول العربية.
- 3) يعد التقرير وثيقة منتظمة تصدر سنوياً لرصد وتحليل المتغيرات الاقتصادية في الدول العربية.
- 4) المتابعة الدورية والمراجعة الشاملة للمنظومة التشريعية لجامعة الدول العربية في المجال الاقتصادي من حيث تصديق الدول العربية، ودراسة مدى الحاجة إلى تحديث هذه المنظومة أو تطويرها.

ثانياً : أهداف التقرير



- (1) رصد شامل للتطورات والأحداث التي شهدتها الدول العربية من الناحية الاقتصادية خلال العام 2021م.
- (2) رصد وتحليل الإجراءات والجهود التي اتخذتها الدول العربية في سبيل تعافي الاقتصادات العربية واستعادة معدلات النمو.
- (3) تعزيز ودعم كافة الإجراءات والسياسات والتشريعات المعنية بالتكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التجارة البينية العربية، والتنمية الاقتصادية في الدول العربية.
- (4) تقديم التوصيات وخطط العمل والرؤى القابلة للتنفيذ بشأن الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية في الدول العربية.



المحور
الأول

• التطورات الاقتصادية العربية في ضوء خطط التعافي من جائحة كورونا

المحور
الثاني

• التغيرات المناخية وتأثيرها على الاقتصادات العربية

المحور
الثالث

• التجارة البينية العربية التحديات والفرص

المحور
الرابع

• متابعة جهود التكامل العربي

المحور
الخامس

• إعادة هيكلة الاقتصاد العربي: اقتصاد المستقبل



التطورات الاقتصادية العربية في ضوء خطط التعافي من جائحة كورونا

يتناول هذا المحور المستجدات الاقتصادية في ضوء خطط التعافي من جائحة كورونا التي اتبعتها الدول العربية، بعد أن قطعت الدول العربية شوطاً كبيراً في تسريع إجراءات حملات التلقيح، وكبح آثار الجائحة في المدى القصير خلال بدايات عام 2021، واستمرار إجراءات وسياسات التحفيز الاقتصادي، وتعميق وتسريع الإصلاحات الاقتصادية للوصول إلى نماذج تدفع النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة للاستدامة لما بعد الجائحة.

وبالطبع فإن الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا ستظل تلقي بظلالها ليس فقط على الاقتصادات العربية ولكن على الاقتصادات العالمية لفترة زمنية ليست بالقليلة لحين تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة معدلات النمو الطبيعية، خاصة في ظل تعطيل حركة النشاط الاقتصادي بفعل متحورات كورونا مثل المتحور أوميكرون الذي شهده العالم خلال عام 2021م، واستمرار اختناقات جانب العرض، وخروج توقعات التضخم بعيداً عن المستهدف، والضغط المالي، والكوارث المرتبطة بتغير المناخ، وانحسار مُحركات النمو طويل الأجل.

فقد عملت جميع دول العالم منذ بداية عام 2021م على اتباع كافة ما لديها من سياسات وإجراءات ممكنة للتغلب على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا ومتحوراته، في ظل الصعوبات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد العالمي، والتطورات غير المواتية التي نتج عنها ارتفاع أسعار العديد من السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة، وتحديات أكبر لسلاسل الإمداد الدولية التي لم تكن قد تعافت بعد من تأثيرات الجائحة نتيجة الاغلاقات التي شهدها عام 2020م. كما أدت تلك التطورات إلى تزايد مستويات المخاطر، وعدم اليقين في ظل التداعيات التي خلفتها هذه الأزمة والتي اتسع نطاق تأثيرها ليشمل كافة دول العالم والأسواق، وأدت إلى تراجع مستويات القوة الشرائية، وأثارت هذه التطورات مخاوف بشأن الأمن الغذائي العالمي.



ومع عدم امتلاك اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لحيز التصرف من خلال السياسات لدعم النشاط الاقتصادي اذا اقتضت الحاجة، قد تتفاقم مخاطر حدوث هبوط حاد في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتؤكد هذه الأوضاع أهمية تدعيم أواصر التعاون الدولي لتصحيح السياسات الصحية والاقتصادية، وتعزيز القدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الديون في أشد البلدان فقراً، ومعالجة التكاليف المتزايدة لتغير المناخ باعتبارها من القضايا التي تضغط على الاقتصاد العالمي بجانب أزمة كورونا.

وفي ظل كل هذه التحديات، فقد شهدت الدول العربية مسارات متباينة للتعافي الاقتصادي خلال عام 2021م استناداً إلى عدد من العوامل، حسب تقرير آفاق الاقتصاد العربي¹، لعل من أهمها:

- اختلاف مستويات التقدم على صعيد تنفيذ حملات التلقيح الوطنية.
 - مدى قدرة حكومات الدول العربية على دعم التعافي الاقتصادي .
- في هذا الإطار، كثفت عدد من الدول العربية جهودها لتسريع وتيرة تنفيذ حملات التلقيح الوطنية خلال عام 2021م لزيادة مستويات الجاهزية الصحية لمواجهة الوباء، الأمر الذي ساهم في ارتفاع أعداد من تلقوا اللقاح في عدد من الدول العربية إلى ما يتراوح بين (40%) إلى (86%) من السكان، ومن ثم اقتراب عدد من هذه الدول من تحقيق المناعة المجتمعية ضد الوباء وان كانت عدد محدود من الدول العربية، في الوقت الذي لا تزال فيه دول عربية أخرى تواجه تحديات تتعلق بتوفير الموارد المالية اللازمة للحصول على المستويات الكافية من اللقاح لتحسين مواطنيها.

عوامل تعافي الاقتصادات العربية:

أدى تسريع وتيرة حملات التلقيح التي نجحت فيها حكومات عدد من الدول العربية إلى تخفيف القيود على ممارسة الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي ساهم بشكل كبير تحقيق تقدم في تعافي عدد من القطاعات الاقتصادية، ناهيك عن أن العديد من القطاعات الاقتصادية لها ارتباطات قوية مباشرة وغير مباشرة ببعضها البعض، الأمر الذي يجعل تعافي أحد القطاعات يصب بالضرورة في انتعاش العديد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة بدايته من الربع الثاني من عام 2021م، ولعل من أهمها قطاعات التصدير

¹ تقرير آفاق الاقتصاد العربي الصادر عن صندوق النقد العربي، العدد الخامس عشر أكتوبر 2021م.



والسياحة والتشييد والبناء والأشغال العامة والتجارة الداخلية والصناعات التحويلية والأدوية والاتصالات وتقنية المعلومات.

كما ساهمت عدة عوامل أخرى في دعم التعافي الاقتصادي للدول العربية في عام 2021م، ومنها:

- توقعات النمو المرتفعة للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.
- انتعاش الطلب العالمي على الطاقة.
- استمرار البنوك المركزية ووزارات المالية في عدد من الدول العربية في اتباع عدد من التدابير التحفيزية للطلب الكلي، في إطار حزم الدعم المالي والتي بلغ إجماليها 341.5 مليار دولار منذ بداية عام 2020م حتى نهاية شهر سبتمبر 2021م.

في ضوء ما سبق، فقد شهد العالم مع نهاية عام 2021م معدل نمو اقتصادي متوسط بلغ 5.9%، ويتوقع انخفاض هذا المعدل في عام 2022م إلى نحو 4.1% بسبب المخاوف المتصاعدة جراء انتشار متحور "أوميكرون"، والتأثر المتوقع لاستمرار التداعيات الناتجة عن الموجة التضخمية العالمية، والتحديات التي تواجه سلاسل الإمداد الدولية على النمو الاقتصادي العالمي كما سبق ذكره، وتأثر أكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفق بيانات صندوق النقد الدولي، نتيجة السياسات المالية وبطء معدلات النمو في عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية في البلدين، والرغبة في القضاء على فيروس كورونا كلياً الوصول لمستوى (صفر) من حالات الإصابة "Policy Zero COVID-19".

وتباين تداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية على الاقتصادات العربية بحسب هيكلها الاقتصادية (مصدرة أم مستوردة للنفط)، إلا أنه سوف يكون لها تأثير على مستويات القوة الشرائية للمستهلكين في كافة الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ومن ثم انخفاض مستويات الطلب على السلع والخدمات الأخرى، خاصة في إحدى عشرة دولة عربية ينخفض بها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون المتوسط العربي والعالمي (5841.2 دولار أمريكي للمتوسط العربي، و 10542.3 دولار للمتوسط العالمي وفق بيانات البنك الدولي).

ويتوقف أثر التطورات العالمية الأخيرة على طبيعة تأثيراتها على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط التي تسهم بنحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي للدول



العربية، مقابل تأثيراتها على معدل نمو الدول العربية المستوردة للنفط التي تسهم بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي، ويواجه عدد منها تحديات نتيجة ارتفاع مستويات العجز الداخلي والخارجي ومحدودية مستويات قدرتها على تعزيز الانفاق الداعم للنمو مقارنة بالدول المصدرة للنفط.

معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية عام 2021م

كان متوقع وفق تقرير الحالة الاقتصادية لعام 2020م نمو الاقتصادات العربية مجتمعة بنسبة 2.7 في المائة بنهاية عام 2021م، وأن تختتم مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط السنة الجارية محققة نموا بنسبة 2.8 في المائة، بناءً على عدد من المحددات، لعل من أهمها:

- ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنحو 65 في المائة منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر أكتوبر²،
- مستويات التقدم البارز لحكومات عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على صعيد حملات التلقيح الوطنية.
- الاستمرار في تبني حزم سخية للتحفيز المالي .
- فيما كان متوقع نمو مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط بنسبة 2.5 في المائة خلال نفس العام بفضل عدد من العوامل، يأتي على رأسها:
- تحسن الطلب الخارجي.
- ارتفاع تحويلات العمالة.
- التعافي النسبي للقطاع السياحي.
- التقدم في حملات التطعيم وعودة انفتاح الاقتصادات .

كذلك نتيجة الاستفادة من الآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية المتواصلة في هذه البلدان لاحتواء الاختلالات الخارجية، بيد أن محدودية الحيز المالي لعدد من حكومات هذه الدول حال دون قدرة بعضها على تحقيق تعافي قوي الوتيرة خلال عام 2021م. وبنهاية عام 2021م تجاوزت الدول العربية النسبة المتوقعة للنمو مسجلة 3.3% مدفوعا بالعديد من العوامل يأتي على رأسها:

² صندوق النقد العربي



- التحسن النسبي في مستويات الطلب العالمي.
- ارتفاع معدلات نمو قطاعي النفط والغاز.
- مواصلة الحكومات العربية تبني حزم للتحفيز لدعم التعافي الاقتصادي التي بلغت قيمتها 396 مليار دولار أمريكي مخصصة للفترة من 2020-2022م
- تنفيذ العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والرؤى والاستراتيجيات المستقبلية التي تستهدف تعزيز مستويات التنوع الاقتصادي، وإصالح بيئات الأعمال، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس المال البشري، وزيادة مستويات المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات.

في المقابل، من المتوقع تعزيز وتيرة التعافي الاقتصادي للدول العربية في عام 2022 م لتصل إلى 5.2 % كنتيجة لعدد من العوامل يأتي على رأسها:

- الارتفاع المتوقع في كميات الإنتاج النفطي لعدد من الدول العربية الرئيسة المصدرة للنفط في إطار اتفاق "أوبك بلس" بداية من شهر مايو 2022 نتيجة تعديل خط الأساس المرجعي لكميات الإنتاج النفطي لعدد منها، إضافة إلى تأثير بقاء الأسعار العالمية للنفط عند مستويات مرتفعة العام المقبل، الأمر الذي يتوقع على ضوئه نمو مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط بنسبة 5.5 % مقابل 3.2 % معدل النمو في المسجل بنهاية عام 2021م، في حين من المتوقع انخفاض معدل نمو الدول المصدرة للنفط إلى 3.7 % في عام 2023م في ظل التوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز، وبدء التلاشي التدريجي لآثار دعم السياستين المالية والنقدية. وسوف يتباين أداء دول المجموعة النفطية ما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة الدول المصدرة للنفط العربية الأخرى.
- من المتوقع ارتفاع موازي لمعدل نمو الدول العربية المستوردة للنفط العام المقبل ليصل إلى 4.6 في المائة بما يعزى إلى:
- استمرار انتعاش الطلب العالمي
- عودة الدور الرئيس لعدد من القطاعات الرئيسة في هذه الدول وعلى رأسها السياحة والصادرات نتيجة مواصلة فتح اقتصاداتها في ظل تقدم أكبر على صعيد حملات التلقيح متوقع بلوغها العام المقبل.



كما يتوقع تراجع وتيرة النمو الاقتصادي للدول العربية لتسجل نحو 0.4% في عام 2023م، بما يتواءم مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي، والتراجع المتوقع في أسعار السلع الأساسية، وأثر الانسحاب التدريجي من السياسات المالية والنقدية التوسعية الداعمة لجانب الطلب الكلي.

في ضوء ما سبق تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات في الحاجة إلى:

- تسريع وتيرة برامج التلقيح الوطنية بما يساعد على الفتح الكامل للاقتصادات العربية.

- مواصلة سياسات دعم التعافي الاقتصادي وفق نهج مدروس وانتقائي يركز على التدخلات التي أثبتت نجاحها في التخفيف من حدة الجائحة على الأسر والشركات وضمن أطر تراعي استدامة أوضاع المالية العامة.

- ضرورة تبني برامج شاملة للإصلاح والتنويع الاقتصادي تعالج التحديات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل التي تواجه الدول العربية وفق رؤية مدروسة مرتبطة بالاستراتيجيات المستقبلية لهذه الدول وبما يضمن تحقيق النمو الشامل والمستدام.
- العمل على احتواء الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية لضمان توجيه الموارد الاقتصادية إلى دعم النمو الاقتصادي.

- دعم رأس المال البشري في المنطقة العربية بما يساعد على زيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية ومواكبة التطورات في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية وخفض معدلات البطالة التي تسجل أعلى مستوياتها في المنطقة العربية.

بعد الاستعراض الموجز لتوقعات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية، يعرض الجزء التالي الجهود المبذولة من الدول العربية لتعافي الاقتصاد خلال عام 2021م.

أولاً: جهود الدول العربية لتعافي الاقتصاد 2021م

أ) الدول العربية المصدرة للنفط

شهدت الدول العربية المصدرة للنفط تحسناً في النشاط الاقتصادي خلال عام 2021م مسجلة معدل نمو بلغ 3.2% بنهاية العام، تواكباً مع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط التي سجلت ارتفاعاً بنسبة 65 في المائة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر أكتوبر من عام 2021م، وارتفاع كميات الإنتاج خلال العام انعكاساً لقرار الدول المنضمة إلى "اتفاق



أوبك + " بزيادة كميات الإنتاج خلال عام 2021م بنحو 400 ألف برميل يوميا للتخفيف من حجم الضغوطات السعرية التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط. كما ستستفيد دول المجموعة من عدة عوامل دافعة للنمو الاقتصادي في عام 2022 م متمثلة في:

- استمرار الحزم التحفيزية وتنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى زيادة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- تحسن الأوضاع الداخلية في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، مما سينعش كذلك الناتج في القطاعات غير النفطية.
- بناء عليه، من المتوقع ارتفاع معدل نمو دول المجموعة ليسجل نحو 5.8% في عام 2022م، فيما يتوقع تراجع معدل النمو ليسجل نحو 3.6% في عام 2023م في ظل الانخفاض المتوقع للأسعار العالمية للنفط والغاز، والسحب التدريجي للتدابير التيسيرية للسياسات المالية والنقدية.

❖ المملكة العربية السعودية:

لعبت الإصلاحات الاقتصادية والمالية دوراً مهماً في تعزيز قدرة المملكة على التعافي الاقتصادي من آثار الجائحة بعد احتواء الجائحة بوتيرة أسرع من المتوقع، وقد انعكس هذا التقدم على زيادة نسب التحصين كما أثبتت البنية التحتية الرقمية جدارتها في مواجهة الأزمة.

شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بلغت نسبته 1.8 % في الربع الثاني من عام 2021 م مقارنة بالربع المماثل من عام 2022م، وهو ما يعزى إلى الارتفاع في النمو المسجل لناتج القطاع غير النفطي الذي نما بنسبة 8.4 % مستفيداً من نمو ناتج القطاع الخاص الذي بلغ 11.1 %، ونمو القطاع الحكومي بنسبة 2.3 %، فيما سجل ناتج القطاع النفطي تراجعاً بنسبة 6.9 في المائة خلال نفس الفترة.

يرتقب أن تتحسن النظرة المستقبلية كنتيجة للتطورات الإيجابية المتوقعة للتأشيت التدريجي لآثار الجائحة بسبب:

- تسريع توزيع اللقاح.
- التأثير الإيجابي للاستئناف التدريجي لأداء مناسك العمرة.
- إقامة الأنشطة المحلية المتعلقة بالسياحة والترفيه.



- يجد النمو الاقتصادي دعماً من خلال المشروعات الاقتصادية التي ينفذها صندوق الاستثمارات العامة، والمبادرات المتضمنة في إطار "رؤية المملكة 2030".
- كما ستساهم سياسات تحفيز الاقتصاد ودعم القطاع الخاص، خاصة تلك التي يتبناها البنك المركزي، في تسريع وتيرة النمو.

في هذا الإطار، يُشار إلى أن البنك المركزي السعودي قرر خلال الربع الثاني من عام 2021 تمديد بعض البرامج التحفيزية لدعم تمويل القطاع الخاص. وقد تم تمديد برنامج تأجيل سداد مدفوعات القروض لمدة ثلاثة أشهر إضافية انتهت بتاريخ 30 سبتمبر 2021م، ذلك دعماً للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي ما زالت متأثرة من الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة كورونا. على أن يتم تحديد المؤسسات المستفيدة من البرنامج طبقاً لتقييم جهات التمويل لمدى استمرارية تأثر المؤسسات بتداعيات الجائحة، بالإضافة إلى المنشآت التي ما زالت متأثرة من الإجراءات الاحترازية. كذلك أعلن البنك المركزي السعودي تمديد فترة برنامج التمويل المضمون لمدة عام إضافي حتى 14 مارس من عام 2022م، وذلك بهدف تعزيز مساهمة البنك المركزي في دعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتمكينها من تجاوز التحديات المصاحبة لجائحة كورونا. تأتي هذه الخطوة، انطلاقاً من دور البنك المركزي السعودي في المحافظة على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي ودعم التعافي الاقتصادي لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

الجدير بالذكر، تجاوز عدد العقود المستفيدة من برنامج تأجيل الدفعات منذ انطلاقه في 14 مارس 2020، وحتى نهاية سبتمبر 2021 نحو 107 ألف عقد، وبلغت قيمة الدفعات المؤجلة لتلك العقود نحو 174 مليار ريال. كذلك تجاوز عدد العقود المستفيدة من برنامج التمويل المضمون نحو ستة آلاف عقد، بقيمة تمويل إجمالية تجاوزت 11 مليار ريال حتى نهاية سبتمبر 2021م.

من جانب آخر، ونتيجة لجهود المملكة والخفض الطوعي أو الأحادي وتعديل سياسات الإنتاج للنفط الخام في إطار اتفاق "أوبك بلس" وشركائها للحفاظ على توازن أسعار سوق النفط، حققت قيمة الصادرات النفطية السعودية نمواً خلال النصف الأول من العام 2021م مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2020م بمعدل 48%، مع التوقع أن يستمر التحسن في عام 2022م نتيجة تمديد اتفاقية إنتاج النفط حتى نهاية 2022 بدلا من أبريل



2022م، في حين ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية خلال النصف الأول من العام 2021م مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2020م بمعدل 36.9% وقد ساعد في ذلك تحسن الأسعار العالمية للبتروكيماويات والبلاستيك والمعادن. بناء عليه، حقق الميزان التجاري فائضاً قدره 176.4 مليار ريال خلال النصف الأول من العام 2021م مقارنة بحوالي 61.2 مليار ريال من الفترة المماثلة من عام 2020م، ذلك نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات، وارتفاع أسعار النفط الخام في الربع الثاني من عام 2021م كما سبق الإشارة.

عزز من مستويات الأداء الاقتصادي للمملكة التقدم المحرز على صعيد تنفيذ حملات التطعيم الوطنية حيث واصلت المملكة جهودها على صعيد تنفيذ برامج الرعاية الصحية لمكافحة جائحة كوفيد-19، بما في ذلك شراء وتوزيع اللقاح، حيث تم تلقيح نحو 14.5 مليون شخص بجرعتين من اللقاح ما يعادل 42.2 في المائة من سكان المملكة، حتى شهر سبتمبر من عام 2021.

في ضوء ما سبق، من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 7.5% في عام 2022م، نتيجة نمو الناتج غير النفطي، وتحسن المؤشرات الرئيسية كالميزان التجاري. إضافة إلى نمو القطاع النفطي كنتيجة لرفع حصة الإنتاج للمملكة ابتداء من مايو 2022م حسب اتفاقية "أوبك+" بنحو 500 ألف برميل يومياً، وتعافي الطلب العالمي والتحسين في سلاسل الإمداد العالمية مما سينعكس إيجابياً على الاقتصاد المحلي.

❖ دولة الإمارات العربية المتحدة

اتخذت الحكومة عدداً من التدابير لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا وتأهيل الاقتصاد من خلال مسارات أقوى وأكثر استدامة وتنوعاً، حيث تم في هذا الإطار إطلاق عدداً من المبادرات لتعزيز النمو الاقتصادي وتنمية القطاعات الاقتصادية، ودعم سوق العمل، وتحفيز التجارة، وتعزيز مرونة الأنشطة التمويلية، وزيادة الانتاجية، ودعم التحول الرقمي، وتسريع نمو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الأمن الغذائي.

فعلى صعيد دعم القطاعات ذات الأولوية، والشركات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، اعتمدت الحكومة "استراتيجية مصرف الإمارات للتنمية" التي رصدت 30 مليار درهم على مدار خمس سنوات، مخصصة لدعم عدة قطاعات صناعية،



والإسهام في تمويل ودعم أكثر من 13.5 ألف شركة صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وخلق 25 ألف وظيفة. في هذا الإطار، سيطلق المصرف صندوق الاستثمار في رأس مال الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بقيمة مليار درهم خال عام 2022م يستهدف بالأساس الشركات الصناعية التي تحتاج للتمويل والاستثمار في القطاعات الحيوية.

كما تم إطلاق خطة عشرية لدعم القطاع الصناعي من خلال "الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة" فيما يُعرف بمشروع الـ 300 مليار درهم للنهوض بالقطاع الصناعي، مع التركيز على الصناعات المستقبلية التي تعتمد على التقنيات المتقدمة، وحلول الثورة الصناعية الرابعة.

يأتي ذلك مع تبني تدابير لتعزيز التجارة الخارجية والقطاعات غير النفطية عبر تنفيذ "سياسة تنمية الصادرات" التي تسعى إلى دعم التجارة الخارجية للدولة، وتعزيز تواجد السلع الإماراتية في الأسواق العالمية، وبالتالي تحقيق نمو في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية من 3.8% في عام 2021م إلى نحو 4.2% في عام 2022م. وقد استفادت القطاعات غير النفطية من تعافي مستويات الطلب وتنفيذ عدد من الاستثمارات في إطار استضافة الإمارات لمعرض إكسبو العالمي خلال الفترة (أكتوبر 2021 - مارس 2022).

أما في عام 2022 ، فمن المتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 4.2 في المائة، بما يعكس تعافي القطاع النفطي الذي من المرتقب أن يحقق نمواً بنسبة 5%، في ظل توقع مواصلة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وزيادة خط الأساس المرجعي لكميات الإنتاج النفطي بنحو 332 ألف برميل يوميا .

كما يتوقع أن يحافظ القطاع غير النفطي على نمو معتدل الوتيرة بحوالي 3.9%، في إطار المحفزات الاقتصادية العديدة التي تنتهجها الدولة ومن بينها الخطة الاقتصادية للتعافي التي أسهمت في استمرارية نمو الأعمال، ودعم الاقتصاد الوطني عن طريق تقليل الكلفة التشغيلية للمنشآت وتوفير السيولة اللازمة.

يُشار في هذا الصدد إلى إعلان الإمارات مؤخراً عن 50 مشروعاً اقتصادياً وطنياً، تهدف إلى دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني، ضمن مبادرات مشاريع الخمسين.



يأتي إطلاق هذه المشاريع بالتزامن مع احتفالات الدولة باليوبيل الذهبي، لتشكل إضافة إلى المشاريع التي أنجزتها الدولة في الخمسين سنة الماضية رصيداً وطنياً للأجيال القادمة، ولتحافظ على مركزها في قائمة أنجح الدول وأكثرها تنافسية.

ترسم "مشاريع الخمسين" مسار الخمسين عاماً المقبلة من خلال تغييرات هيكلية وجذرية في المنظومة الاقتصادية، تشمل تمكين القطاعات الاقتصادية المحلية والكوادر الوطنية، وتطوير مجموعة قوانين ومبادرات وطنية خاصة بتمكين الكفاءات الوطنية والمواهب ورواد الأعمال الإماراتيين، وإطلاق مشاريع لاستقطاب المواهب والمستثمرين إلى الدولة، وبناء شراكات اقتصادية عالمية.

تغطي "مشاريع الخمسين" عددًا من القطاعات الحيوية تشمل الصحة، والتعليم، والتنمية الاجتماعية، والاقتصاد، والبيئة، والإسكان، والسياحة، وريادة الأعمال، والاستثمار، والمهارات، والقيم المجتمعية، والثقافة، والمجتمع، والرياضة، والشباب، والأمن الغذائي والعلوم والتقنيات المتقدمة، وغيرها.

في هذا الإطار، تم في الخامس من سبتمبر 2021 الإعلان عن الحزمة الأولى من مشاريع الخمسين بما يشمل عقد "قمة الإمارات للاستثمار" التي تجمع صناديق الاستثمار مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص بهدف استقطاب 550 مليار درهم من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدولة خلال السنوات التسع المقبلة، وإطلاق بوابة "INVEST.ae"، المنصة الاستثمارية الموحدة للدولة التي تشمل 14 جهة اقتصادية، وتعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في الدولة، وإطلاق برنامج "X1010"، لتنمية صادرات الدولة عبر استهداف 10 أسواق عالمية، بحيث يعمل على تحقيق زيادة سنوية في الصادرات لهذه الأسواق بنسبة 10%. إلى جانب إطلاق اللجنة العليا للشراكات الاقتصادية العالمية، بحيث تسعى في المرحلة الأولى إلى عقد 8 اتفاقيات شراكة شاملة مع 8 أسواق استراتيجية، ورفع حجم التبادل التجاري مع هذه الأسواق الذي يبلغ 257 مليار بمقدار 40 مليار سنوياً، إضافة إلى اعتماد برنامج القيمة الوطنية المضافة من خلال توجيه 42% من مشتريات الجهات الاتحادية والشركات الوطنية الكبرى نحو المنتج والخدمات الوطنية، بحيث يتم رفع المشتريات من 35 إلى 55 مليار درهم خلال أربع سنوات.

كذلك، تشمل "مشاريع الخمسين" تخصيص 5 مليارات درهم لدعم المشاريع الإماراتية الشابة، إلى جانب إطلاق Tech Drive الذي يخصص 5 مليار درهم، بالشراكة مع مصرف



الإمارات للتنمية، لدعم القطاع الصناعي للتحويل نحو التقنيات المتقدمة خلال السنوات الخمس المقبلة، وإطلاق "شبكة الثورة الصناعية الرابعة" لتنمية وبناء 500 شركة وطنية مزودة للتقنيات المتقدمة.

إضافة إلى ما سبق، أعلنت الحكومة الإماراتية في الثاني عشر من سبتمبر 2021م عن الحزمة الثانية من مبادرات مشاريع الخمسين، تم في إطارها تخصيص مبلغ 24 مليار درهم لاستيعاب 75 ألف مواطن في القطاع الخاص خلال السنوات الخمس القادمة، وهو ما سيتم إنجازه من خلال تنفيذ برنامج حكومي إتحادي متكامل باسم "نافس" يتكون من 13 مشروعاً لدعم القطاع الخاص لاستيعاب هذه الأعداد من العمالة المواطنة.

❖ دولة قطر:

يستفيد الاقتصاد الوطني هذا العام 2021م من تبني حزمة دعم اقتصادي بقيمة 75 مليار ريال قطري، بهدف توفير الدعم اللازم للاقتصاد القطري والتخفيف من الضرر الاقتصادي المترتب عن جائحة كورونا. تضمنت حزمة التحفيز العديد من التدابير من بينها تشجيع وتوجيه المزيد من الائتمان للقطاع الخاص عبر التدخل من خلال أدوات السياسة النقدية المختلفة بعضها بفائدة صفرية لدعم النمو الاقتصادي.

علاوة على التدخل من خلال إطلاق برنامج الضمان الوطني بهدف توفير تسهيلات ائتمانية للقطاعات المتضررة.

يتوقع نمو الأنشطة غير الهيدروكربونية بما يتراوح بين 2.8% و 4.7% في عام 2022م نتيجة ازدهار الأنشطة المرتبطة باستضافة قطر لكأس العالم لكرة القدم. أما من حيث ناتج القطاع الهيدروكربوني، من المتوقع ارتفاع ناتج القطاع بما يعكس الزيادة المتوقعة في كميات الإنتاج من النفط والغاز في ظل الدور الحيوي لقطر في سوق الغاز العالمي.

كما ستستفيد الموازنة العامة للدولة جراء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 48% والغاز بنسبة تقارب 112%، وهو ما سيعزز من توقعات النمو الاقتصادي لعام 2022م.

حيث سيزداد الناتج المحلي الإجمالي في قطر مدفوعاً بنمو قطاع النفط والغاز، خاصة مع تعافي أسعار النفط العالمية بداية من نهاية عام 2021م، وتواصل ارتفاعها نسبياً مع عودة انفتاح الاقتصاد العالمي والتقدم في حملات التطعيم العالمية.



❖ دولة الكويت:

بالرغم من تعرض الدولة لموجة أخرى من انتشار الفيروس وارتفاع نسبة الإصابات واضطرار السلطات الصحية لفرض حظر جزئي خلال شهري مارس وأبريل من العام 2021 ، إلا أن الاقتصاد الكويتي شهد خلال النصف الأول من العام المذكور تعافيا جزئيا مع عودة فتح بعض الأنشطة التجارية، وخلال النصف الثاني من العام 2021، واصل الاقتصاد الكويتي نموه المتزايد مع تسهيل وتسارع برنامج اللقاحات وزيادة الجهود لتلقيح السكان ضد الفيروس، مدعوما بفتح الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وعودة مسارات العمل إلى طبيعتها، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتسارع معدلات إسناد المشاريع، وزيادة الائتمان الشخصي، وعودة حركة التجارة الدولية إلى مستويات ما قبل الجائحة، ما ساهم في زيادة وتيرة الانتعاش والتعافي الاقتصادي .

من جانب آخر، ساعد اتفاق "أوبك بلس" على التحسن النسبي لأسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الربع الثالث من عام 2020، ما عزز من ناتج القطاع النفطي. وقد شهد الاقتصاد الكويتي تعافيا نسبيا في عام 2021م متوقع أن ترتفع وتيرته في عام 2022 بدعم من نشاط القطاع غير النفطي، والزيادات في إنتاج النفط .

يأتي ذلك في ظل عودة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي إلى طبيعتها، وتطبيق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة لتقليل العجز، وتدابير الإصلاح المالي والاقتصادي خلال الفترة القادمة استنادا إلى "رؤية كويت جديدة 2035" لتحسين بيئة الأعمال وتنويع الاقتصاد. من جانب آخر، سيعمل تواصل حزم التحفيز التي تتبناها الحكومة على دعم التعافي الاقتصادي.

كما اتخذت دولة الكويت العديد من الإجراءات الداعمة لتعافي النشاط الاقتصادي التي من المتوقع استمرارها خلال الفترة المقبلة منها السياسات النقدية التحفيزية التي اتخذها بنك الكويت المركزي منذ بداية جائحة كورونا، التي تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي. كما تم إقرار قانون دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات الجائحة في نهاية شهر مارس 2021، الذي يهدف إلى تحفيز البنوك على تقديم التمويل اللازم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المتضررة نتيجة تعطل الأنشطة الاقتصادية، وتوفير السيولة



اللازمة للعلماء المتضررين لضمان استمرار أنشطتهم وعدم توقفها. كما يهدف القانون إلى دعم قدرات البنوك المحلية لأداء دورها المحوري في حفز النشاط الاقتصادي. كما أن هناك بعض العوامل الرئيسة الأخرى التي من المتوقع أن تؤثر إيجابيا على عملية التعافي الاقتصادي من ضمنها الانتعاش النسبي للنشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، وانتعاش التجارة الدولية في السلع، والتحسين النسبي في أسعار النفط نتيجة تحسن مستويات الطلب العالمي. يتزامن ذلك مع انخفاض أسعار الفائدة المحلية لتسجل أدنى مستوياتها التاريخية في إطار سياسة بنك الكويت المركزي الداعمة للنمو التي توفر للشركات تكلفة تمويل منخفضة.

كذلك فإن تسارع عمليات التلقيح والإجراءات التي تتخذها الدولة لتسهيل الحصول على اللقاح وانتظام إمدادات وصول شحنات اللقاح من الشركات المصنعة، سوف يساهم بشكل فعال في دعم التعافي الاقتصادي. وقد بلغ عدد السكان الذين تلقوا اللقاح المضاد لفيروس كورونا بدولة الكويت نحو 2.66 مليون شخص، سواء الأشخاص الذين تلقوا جرعة واحدة أو جرعتين حتى تاريخ 14 أغسطس 2021، ما يعادل نحو 68.4% من الشريحة السكانية المستهدفة للتطعيم.

ساهمت مسارات التقدم على صعيد برامج التلقيح الوطنية في الانحسار الملحوظ لانتشار الوباء، ما أدى إلى إقرار فتح كافة الأنشطة الاقتصادية والتجارية وعودة عملها وفق مواعيدها المعتادة قبل الجائحة، وارتفاع وتيرة السفر مع زيادة سعة الركاب القادمين والمغادرين من مطار الكويت وفتح الطيران المباشر مع بعض الدول، وعودة الدراسة حضوريا وفق إجراءات واشتراطات صحية واحترازية محددة.

بناء عليه، من المتوقع نمو الاقتصاد الكويتي 5.8% في عام 2022م ليعكس الارتفاع المتوقع في الإنتاج النفطي في العام المقبل، وتواصل تعافي القطاع غير النفطي.

❖ سلطنة عمان:

استفاد الاقتصاد العماني خلال عام 2021م من تعافي أسعار النفط العالمية، ومن برامج الانضباط المالي المنفذة في إطار الخطة الخمسية، والإصلاحات المنفذة في سياق "رؤية عمان 2040" التي تركز على تبني إصلاحات لزيادة مستويات التنويع الاقتصادي عبر دعم القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.



إضافة إلى مواصلة الحكومة لمساعدتها في خصخصة بعض المؤسسات العامة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

يُشار في هذا الصدد إلى أن تحسن الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية سيساعد على توسيع الحيز المالي المتاح لدعم تعافي النمو الاقتصادي، بعد حدوث تحسن كبير في رصيد الموازنة العامة ورصيد المدفوعات الخارجية على المدى المتوسط.

فبعد تسجيل عجز كبير في الموازنة العامة للدولة بنسبة (19.3%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020م نظراً لانخفاض الإيرادات النفطية وركود النشاط الاقتصادي، انخفض عجز الموازنة في عام 2021م إلى 735.8 مليون ريال عماني (1.9 مليار دولار) مقابل 3.023 مليار ريال (نحو 7.9 مليار دولار) في عام 2020م، مع ارتفاع صافي إيرادات الموازنة بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي.

وارتفع صافي إيرادات النفط بنحو 45% على أساس سنوي، لتسجل 5.07 مليار ريال (13.1 مليار دولار) في الفترة بين يناير ونوفمبر 2021م مقابل 3.49 مليار ريال (نحو 9.1 مليار دولار) في نفس الفترة 2020، بحسب بيانات التقرير الشهري للبنك المركزي العماني. فيما ارتفعت إيرادات الغاز الطبيعي بـ 53.8% على أساس سنوي خلال الفترة نفسها، لتسجل 2 مليار ريال (5.2 مليار دولار) مقابل 1.3 مليار ريال (3.4 مليار دولار) في أول 11 شهر من 2020. وكانت السلطنة قد اعتمدت متوسط سعر النفط عند 45 دولار للبرميل في ميزانية 2021، فيما رفعت السعر المتوقع في موازنة 2022 إلى 50 دولار للبرميل.

ووصل المتوسط السنوي لخام البترول برنت إلى 71 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى في آخر 3 سنوات، بحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وارتفعت صادرات النفط الخام لسلطنة عمان بنسبة 0.7% لتصل إلى نحو 289 مليون برميل بنهاية ديسمبر الماضي، مقارنة بـ 287.5 مليون برميل في الفترة نفسها من 2020، بحسب وكالة الأنباء العمانية الرسمية.

فيما ارتفع متوسط الإنتاج اليومي لعمان من النفط 2.2% بحلول نهاية ديسمبر مقارنة بـ 2020. ويتوقع تحقيق فائض في الموازنة العامة على المدى المتوسط.

كما ساهمت الإجراءات التحفيزية الصادرة عن البنك المركزي العماني في توفير سيولة إضافية للبنوك وإجراء تعديلات في أسعار الفائدة للحفاظ على مستويات آمنة من السيولة في السوق المحلي. كما عمد البنك المركزي العماني إلى رفع الحدود القصوى



للاستثمار في أدوات الدين الحكومية للسلطنة من 45 في المائة إلى 50 في المائة من إجمالي القيمة الصافية للبنك. وعملت السياسات المالية للسلطنة خلال عام 2021 م، والخطّة المالية متوسطة المدى على إيجاد توازن بين إجراءات معالجة مواطن الضعف في المالية العامة ودعم التعافي الاقتصادي، مع توقع تحقيق السياسات المالية والنقدية المتخذة توازنا بين دعم الاقتصاد واحتواء مخاطر الاستقرار المالي مع استمرار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ذات الصلة في المدى المتوسط.

بناء على ما سبق، يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022م، مع العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي نظرا لتسريع وتيرة التحصين الوطني إلى جانب تعافي الطلب الخارجي. ومع بدء العودة التدريجية لاستئناف مزاولة الأنشطة التجارية والمطاعم والفنادق لأعمالها بالتزامن مع زيادة مستوى الطلب. ويتوقع أن يزداد معدل النمو ليصل إلى (5.6%) في عام 2022م وفقاً لصندوق النقد الدولي لسيما في ظل التوقعات بارتفاع إنتاج السلطنة من النفط.

❖ مملكة البحرين:

تحسن مستويات الأداء الاقتصادي خلال عام 2021م مدعوماً بعدد من العوامل الإيجابية كالاستمرار في تنفيذ مبادرات الحزم المالية والاقتصادية التي تم إطلاقها في شهر مارس 2020م وبلغت قيمتها 4.5 مليار دينار بحريني .

كذلك ساهم انتعاش أسواق النفط والاستمرار في تنفيذ المشاريع قيد الإنجاز في القطاع النفطي إلى دعم مستويات الناتج المحلي الإجمالي. كما أدت مبادرات "برنامج التوازن المالي"، وضبط الإنفاق وتنويع مصادر الإيرادات العامة، إلى دعم الحيز المالي لحفز الطلب الكلي من خلال إطلاق عدد من المبادرات الاقتصادية.

عكست نتائج أداء عدد من المؤشرات الاقتصادية عام 2021م مدى فاعلية الجهود الوطنية للتصدي للجائحة، واستمرار وتيرة التعافي الاقتصادي لعدد من القطاعات في ظل برامج الدعم للقطاعات الأكثر تأثراً ضمن الحزمة المالية والاقتصادية. تشير المؤشرات الاقتصادية المرصودة- التي تعكس أداء القطاعات والأنشطة الاقتصادية لمملكة البحرين- تحسناً ملحوظاً في أداء عدة قطاعات خلال العام الحالي، ومنها:



- نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (2.2%)، وحقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة (2.8%) فيما تراجع القطاع النفطي تراجعاً طفيفاً بنسبة (0.3%) وسجل الاقتصاد أداءً جيداً بالأسعار الجارية بنسبة (11.9%) مقارنةً بعام 2020م .
- ارتفع أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية في مملكة البحرين خلال عام 2021م، حيث شهد قطاع الفنادق والمطاعم أعلى نسبة نمو بلغت (7.6%) تلاه قطاع المواصلات والاتصالات بنسبة (6.4%) ثم قطاع المشروعات المالية بنسبة (6%)، وقطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال بنسبة (3.3%) وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة (2%)، وقطاع التجارة بنسبة (1.2%)، ثم قطاع البناء والتشييد بنسبة (0.8%) وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة (0.5%).
- التجارة المحلية: شهد نشاط التجارة تحسناً ملحوظاً عكسه ارتفاع أعداد السجلات التجارية الجديدة للأفراد والشركات خلال الربع الثاني من العام 2021 بنسبة (73.5%) مقارنةً بالربع ذاته من العام الماضي. كما شهدت عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية من خلال بطاقات الخصم والائتمان ارتفاعاً، وازدادت المعاملات المالية الإلكترونية لدى الأفراد والمؤسسات، وكذلك قيمة التحويلات المالية الإلكترونية.
- التجارة الدولية: شهد النصف الأول من عام 2021 تحسناً في أداء التجارة الخارجية مقارنةً بالعام 2020، حيث سجلت الصادرات غير النفطية خلال النصف الأول من العام 2021 زيادة بنسبة (32.2%) مقارنةً بالعام الماضي، وارتفعت قيمة الصادرات وطنية المنشأ بنسبة (45.4%)، في حين ارتفعت الواردات التجارية غير النفطية محققة نمواً قدره (4.9%) على أساس سنوي. وأدت نتائج حركة التبادل التجاري خلال هذه الفترة إلى تحسن الميزان التجاري غير النفطي، حيث انخفضت فجوة العجز التجاري بنسبة (38.5%) مع نهاية النصف الأول من العام 2021 .
- قطاع العقارات: شهد انتعاشاً مستمراً خلال النصف الأول من العام 2021، إذ ارتفع عدد المعاملات العقارية المسجلة لدى جهاز المساحة والتسجيل العقاري بنسبة (38.9%)، كما ارتفعت قيمتها بنسبة (74.8%) مقارنةً بالنصف الأول من العام 2020، في حين حقق عدد رخص البناء الصادرة نمواً بنسبة (23.4%) خلال النصف الأول من العام



2021م، ونمت مساحة البناء (بالمتر المربع) للرخص الصادرة بحوالي (22.1%) مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي.

- قطاع السياحة: شهدت أعداد المسافرين برا زيادة خلال الربع الثاني من عام 2021 بنسبة (33.9%) ، في حين شهدت أعداد المسافرين عبر مطار البحرين الدولي زيادة بنسبة (12.2%) على أساس سنوي. كما ارتفعت نسبة إشغال الفنادق بنحو (25%) مقارنة بالربع ذاته من العام الماضي.

- سوق العمل: ارتفعت أعداد المسجلين الجدد بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بنهاية الربع الثاني من العام 2021 مقارنة بالربع نفسه من العام الماضي، وسجلت أعداد المسجلين الجدد البحرينيين في القطاع الخاص زيادة بنسبة (128.5%) على أساس سنوي وهو ما يعكس انتعاش الطلب على العمالة مقارنة بالعام الماضي، في حين ارتفع إجمالي أعداد المسجلين غير البحرينيين من 827 عامل بنهاية الربع الثاني من عام 2020 إلى 10,318 عامل بنهاية الربع الثاني 2021، فيما يتعلق بمستويات الأجور، فقد حافظت معدلات الأجور للبحرنيين على مستوياتها في القطاعين العام والخاص بنهاية الربع الثاني من عام 2021، في حين ارتفع متوسط أجور غير البحرينيين بنسبة 5.2 في المائة على أساس سنوي.

يُشار في هذا الصدد إلى تدشين المملكة للبرنامج الوطني للتوظيف بنسخته الثانية في مطلع العام الجاري، والذي ساهم في تعزيز استقرار سوق العمل المحلي، وتنشيط عمليات التوظيف وخلق فرص العمل بالقطاع الخاص رغم الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم بسبب جائحة كورونا، وقد تم إنجاز (56%) من أهدافه بتوظيف 14,011 مواطناً في مختلف القطاعات الإنتاجية حتى أوائل أغسطس من عام 2021م، من أصل 25 ألف وظيفة استهدف البرنامج توفيرها في عام 2021م.

بناء على ما سبق، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتسارع نمو الاقتصاد البحريني إلى (3.4%) في عام 2022، مع زيادة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بمقدار (4%) مدفوعاً بزيادة نمو قطاع الصناعة وإعادة فتح الاقتصاد بشكل كامل.

وأكد الصندوق أن مملكة البحرين وفرت حملة التطعيم القوية للقاحات للمواطنين والمقيمين على نطاق واسع وكانت من أسرع الحملات في العالم، كما سمحت بإعادة فتح الاقتصاد على نطاق واسع في صيف 2021.



ب) (الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

لم تسمح الأوضاع المالية في هذه الدول بتبني حزم تحفيز ضخمة لدعم التعافي الاقتصادي في عام 2021 نظرا لضيق الحيز المالي. رغم ذلك، استطاعت تحقيق نمو بنسبة (3.3%) في عام 2021م في ظل التحسن الملموس لأسواق النفط العالمية، فيما يتوقع ارتفاع معدل نمو دول المجموعة إلى (4.6%) في العام المقبل نتيجة لارتفاع كميات الإنتاج النفطي في بعض دول المجموعة والتحسين النسبي للأوضاع الداخلية، وفقاً لبيانات صندوق النقد العربي.

✧ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

حقق الاقتصاد الجزائري نسبة من التعافي خلال عام 2021م مستفيداً من الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط ومن الاستثمارات في قطاع المحروقات والتي تدعم الموازنة العامة للدولة. حيث شهد عام 2021 تسجيل تعافي ملحوظ في عدد من القطاعات الاقتصادية بما يشمل الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية والري والخدمات غير المسوقة والمحروقات. يعزى هذا التعافي إلى عدد من العوامل من أهمها النجاح في تسريع عملية التلقيح التي ستسمح بإعادة الاستئناف الكامل للنشاطات الاقتصادية المختلفة؛ حيث قامت السلطات الجزائرية بتسريع عملية التلقيح ابتداء من شهر يوليو 2021م مما سمح بأن يبلغ العدد الإجمالي للمواطنين الذين تلقوا جرعة واحدة على الأقل من اللقاح 13.5 مليون مواطن، بينما تلقى نحو 5 ملايين مواطن جرعتين. كما تم تنظيم حملة كبرى للتلقيح خلال شهر سبتمبر 2021 بهدف رفع عدد المواطنين الذين تلقوا اللقاح، وهذا ما يندرج تحت هدف تلقيح 70 في المائة من مجموع المواطنين قبل نهاية سنة 2021م.

إضافة إلى ما سبق استفاد النمو الاقتصادي من تبني عدد من السياسات الاقتصادية الداعمة مثل برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني للحكومة، والبرنامج الخاص لإعادة التمويل الذي وضعه بنك الجزائر بهدف دعم برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني والذي سيستمر حتى النصف الأول من عام 2022م، وكذلك من الانفتاح التدريجي على الخارج على



مستوى المطارات والموانئ والتنقلات؛ في أعقاب التطور الملحوظ في مجال احتواء الجائحة خلال سنة 2021.

شهدت مستويات الإنتاج النفطي تراجعاً بسيطاً لتبلغ في المتوسط نحو 874 و 886 ألف برميل يومياً خلال الربعين الأول والثاني من عام 2021 ، مقارنةً بنحو 899 ألف برميل في اليوم لمتوسط الإنتاج المسجل في عام 2020 ،

في حين شهدت كميات الإنتاج النفطي تعافياً خلال الربع الثالث من عام 2021 ، حيث بلغت نحو 924 ألف برميل في اليوم خلال شهري يوليو وأغسطس من عام 2021 ، إضافة إلى الارتفاعات المسجلة للأسعار العالمية للنفط، مستويات الناتج في القطاع النفطي خلال النصف الثاني من العام الجاري.

من المتوقع ارتفاع مستويات الإنتاج النفطي في الجزائر خلال أفق التوقع في ظل إعلان شركة النفط والغاز الجزائرية في بداية عام 2021 عزمها زيادة مستويات الإنتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية في إطار خطة تمتد على مدى خمس سنوات باستثمارات تقدر بنحو 40 مليار دولار.

يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات تتمثل في تراجع الاحتياطيات الأجنبية والحاجة إلى التسريع في وتيرة الإصلاحات الهادفة إلى زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وجذب الاستثمارات وزيادة مستويات التنافسية، وهو ما سيضغط على آفاق النمو والتشغيل المتوقعة خلال عام 2022م.

علاوة على ذلك، تبقى التوقعات أيضاً رهينة بوضع الأسواق النفطية التي تتجه نحو الانتعاش وعمليات التلقيح وحيز السياسات المتاحة لدعم التعافي على صعيد السياستين المالية والنقدية.

في ضوء ما سبق، يتوقع نمو اقتصاد الجزائر بحوالي (3.3%) في عام 2022م

❖ جمهورية العراق:

شهد الاقتصاد العراقي تحسناً في النمو الاقتصادي خلال عام 2021م نتيجة الارتفاع في أسعار النفط والانحسار التدريجي لآثار الجائحة، كذلك الإجراءات التي اتخذها كل من البنك المركزي لتخفيض سعر الصرف، والمبادرات الموجهة لتشجيع الاستثمار، وتبني الحكومة لتنفيذ عدد من الإصلاحات إلى دعم الناتج في القطاع غير النفطي.



كما أن موازنة عام 2021 وما تضمنته من إنفاق استثماري معزز للنمو من شأنه أن يدعم الاتفاق الاقتصادي خلال عام 2022 في هذا الاتجاه، يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (5.5%).

من جانب آخر، سيؤدي استمرار العمل بمبادرات البنك المركزي العراقي، والسياسات الإصلاحية في إطار الورقة البيضاء" إلى التصدي لبعض التحديات التي تحول دون تحقيق تنوع النشاط الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص التي تتعلق بالتحرك نحو مسارات مستدامة لأوضاع المالية العامة، وحوكمة الاقتصاد والقطاع المالي ومناخ الأعمال، والتحديات الهيكلية المرتبطة بالزراعة والغاز والكهرباء والحماية الاجتماعية ونظم العمل.

❖ دولة ليبيا:

فمن المتوقع تحسن النشاط الاقتصادي ليعكس عددا من العوامل، استقرار إنتاج ليبيا من النفط الخام عند متوسط يومي بمستوى 1.2 و1.4 مليون برميل خلال عام 2021 ويتوقع أن يستمر خلال عام 2022.

وكذلك الأثر الإيجابي المتوقع لتأثير تعديل سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي أمام حقوق السحب الخاصة، إضافة إلى الأثر الإيجابي لسيما بعد الإعلان على حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت في 10 مارس 2021، وتوحيد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، مما يعزز مستويات الأداء الاقتصادي.

في إطار تلك الجهود، يعمل المصرف المركزي مع حكومة الوحدة الوطنية على إعادة هيكلة الانفاق العام من خلال رفع نسبة الانفاق الداعم للطاقت الإنتاجية في هيكل الانفاق العام لسيما فيما يخص قطاع النفط لرفع قدرته الإنتاجية إلى 2 مليون برميل يوميا بحلول عام 2024 .

❖ جمهورية اليمن:

لا يزال الاقتصاد اليمني يواجه جملة من التحديات الهيكلية والمستجدة بما فيها تحديات الأوضاع الداخلية الممتدة خلال الست سنوات الماضية، التي زادت من وطأتها جائحة كورونا التي شكلت ضغوطات على النشاط الاقتصادي في القطاعين



النفطي وغير النفطي في ظل توقف إنتاج النفط وتأثر الأنشطة غير النفطية بظروف الإغلاق.

أدت هذه الظروف إلى انكماش النشاط الاقتصادي، وتراجع قدرات الاقتصاد الإنتاجية، ومن ثم تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية. ويتوقع أن يشهد الوضع الاقتصادي مزيداً من التحديات خلال الفترة المقبلة بما يحول دون وجود بيئة محفزة تسمح بالتعافي والنمو الاقتصادي، بما يشمل استمرار الأوضاع غير المواتية للنمو الاقتصادي، والتراجع الكبير في أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، والزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة الصعوبات في حشد الموارد العامة لمواجهة أعباء النفقات العامة، وتأثر مستوى المنح والمساعدات الخارجية، والتعطيل الكلي للموانئ اليمنية في البحر الأحمر (ميناء الحديدة - الصليف - رأس عيسى)، كما يتوقع أن تتمثل أبرز مصادر النمو الاقتصادي في عدد من القطاعات الاقتصادية التقليدية من بينها: الزراعة، الصناعة، البناء والتشييد، التعدين، النقل، المياه والصرف الصحي، الصحة.

ج) الدول العربية المستوردة للنفط

استفادت دول المجموعة خلال عام 2021 من عدد من العوامل الداعمة للنمو الاقتصادي من أهمها تعافي الطلب الخارجي، وزيادة مستويات الإنتاج في عدد من القطاعات الرئيسية، من أهمها قطاعات التصدير والسياحة والتشييد والبناء والاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها من القطاعات الأخرى ذات الروابط القوية مع باقي القطاعات الاقتصادية. رغم ذلك حدثت الاختلالات الداخلية والخارجية التي تواجه دول المجموعة من قدرة عدد من دول المجموعة على تبني حزم مالية سخية لدعم النشاط الاقتصادي، لاسيما في ظل ارتفاع مستويات الدين العام مع ما يفرضه ذلك من تبعات اقتصادية تمثل تحديات أمام قدرة بلدان المجموعة على دفع النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل لتقليل معدلات البطالة المرتفعة.

علاوة على تأثير اقتصادات المجموعة بالعديد من التداعيات الناتجة عن التطورات العالمية، مثل الارتفاعات في أسعار السلع الأساسية التي تؤثر على موازنات الأسر والشركات، وتضعف من مستويات القوة الشرائية، ومن ثم ستؤدي إلى انخفاض نسبي



لمستويات الاستهلاك الخاص على باقي السلع والخدمات. يأتي ذلك في الوقت الذي تواجه فيه حكومات دول المجموعة تحديات اقتصادية لدعم التعافي الاقتصادي في ظل تأثيرات هذه التطورات على التوازنات الداخلية والخارجية، وهو ما سيحد من قدرتها على مواصلة الانفاق الداعم للنمو، وسيؤدي إلى زيادة المديونيات العامة واستمرار الضغوطات التي تواجه أسعار الفائدة والصرف في المجل، من المتوقع تسجيل دول المجموعة وتيرة نمو معتدلة بحدود (3.7%) في عام 2022، فيما يتوقع تحسن معدل النمو إلى نحو (5%) في عام 2023 مع انحسار الضغوطات التضخمية وارتفاع مستويات الاستهلاك والاستثمار.

❖ جمهورية مصر العربية:

من المتوقع أن يواصل النمو الاقتصادي وتيرته القوية بعد الأزمة الصحية التي لم تنل كثيراً من قدرة الاقتصاد المصري على النمو، حيث كان الاقتصاد المصري حالة استثنائية على مستوى العالم من حيث قدرته على تسجيل معدل نمو قدر بنحو (3.6%) خلال عام 2020م رغم التداعيات الناتجة عن الجائحة. يعزى ذلك إلى العديد من العوامل من بينها الإصلاحات الاقتصادية المتواصلة التي عززت من مستويات مرونة الاقتصاد المصري وقدرته على مواجهة الصدمات، إضافة إلى الأثر الإيجابي لحزم التحفيز المتبناة لتنشيط الطلب الداخلي وأيضاً عدم الاتجاه إلى فرض إغلاق كلي كما حدث في الكثير من دول العالم الأخرى.

لقد أسهمت عودة رحلات الطيران المباشرة والتوسع في حملات التطعيم على تعافي أداء القطاع السياحي بنسب جيدة. كما يتوقع أن تسهم المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي المعلن من قبل الحكومة، في دفع معدلات النمو الاقتصادي خلال عام 2022م، والتي تركز على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الجذرية لدعم فرص الوصول إلى النمو القوي والشامل والمستدام والمتوازن عبر ستة محاور للإصلاح، واثنين وثلاثين سياسة وهدف، وثمانية وثمانين إصلاحاً إجرائياً وتشريعياً، تركز أهم محاور البرنامج على دعم تنمية الاقتصاد الحقيقي القائم في الأساس على نشاط قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات وتقنية المعلومات.



ومن المتوقع أن تساهم تلك الإصلاحات في زيادة مرونة الاقتصاد، وتحقيق معدلات نمو متوازنة ومستدامة، بجانب التوسع في خطة التلقيح حيث أعلنت الحكومة المصرية تلقيح 43 مليون مواطن، بما يعادل 30% من المواطنين، ووفقاً للخطة التي وضعتها الدولة لمواجهة فيروس كورونا سيتم الوصول إلى المستهدف، وهو تطعيم 40% من المواطنين مع بداية عام 2022م.

وتوقعت مؤسسة «هارفرد للتنمية الدولية» نمو الاقتصاد المصري سنوياً بمتوسط ٦,٨% حتى عام ٢٠٢٧، وذلك انعكاساً لتنوع وتطور القدرات الإنتاجية لمصر، ورفع البنك الدولي، في أحدث تقاريره، توقعاته لمعدل النمو من ٣,٣% للعام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١، إلى ٥% في العام المالي 2022م.

ويتوقع تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بأن يكون متوسط معدل نمو الاقتصاد المصري خلال الـ 5 سنوات القادمة هو الأفضل منذ 25 عاماً، وذلك بمعدل 5.6% خلال الأعوام من 2021/2022 حتى 2025/2026.

ويتوقع الصندوق على المستوى العربي احتلال الاقتصاد المصري المرتبة الثانية بقيمة 438.3 مليار دولار، بعد اقتصاد المملكة العربية السعودية بالمركز الأول بقيمة 876.1 مليار دولار.

❖ المملكة المغربية

استفاد الاقتصاد المغربي في عام من إعادة فتح الاقتصاد، والتقدم في حملة التطعيم، وانتعاش الطلب الخارجي على الصادرات الصناعية والزراعية، وما صاحب كل ذلك من سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة، والتحفيز المالي وتيسير الأوضاع النقدية 2021م تعد جميعها الدوافع الرئيسية لتحقيق المغرب لتعافٍ ملحوظ من الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا، ليصل النمو الاقتصادي في المغرب إلى (6.7%) بنهاية عام 2021م، بعد انكماش بنسبة (6.3%) عام 2020م، يعكس هذا التحسن في القيمة المضافة الزراعية بعد تسجيل 103.2 مليون قنطار عام 2021م بعد عامين متتاليين من موجات الجفاف (وارتفاع القيمة الفلاحية المضافة بنسبة 19%)، ويتوقع بنك المغرب أن تقل هذه القيمة في عام 2022م نتيجة الظروف المناخية غير المواتية حيث تعتمد مساحات



واسعة من الأراضي على تساقط الأمطار التي يصعب التنبؤ بها، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية العالمية.

أما فيما يخص الأنشطة غير الزراعية، فمن المنتظر أن تتعزز تدريجياً، مع تزايد قيمتها المضافة بنسبة (3%) خلال عامي 2022 و 2023م، خاصة بعد تحسن صادرات الصناعات التحويلية.

وتمضي الحكومة المغربية في تنفيذ الإصلاحات التي أعلنت عنها في مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي دشنته في يوليو 2020، وهو ما يتجلى بشكل بارز في النموذج التنموي الجديد الذي كشفت الحكومة النقاب عنه في مايو 2021. وشمل ذلك إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة وتعميم الحصول على التأمين الصحي العام وتقديم التعويضات العائلية، وهو برنامج للتحويلات النقدية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار بغرض حفز استثمارات القطاع الخاص من خلال:

(1) الاستثمارات في أسهم رأس المال في المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك مقومات الاستمرار والتي تعمل في القطاعات الإستراتيجية (الفلاحة والسياحة والصناعات التحويلية والابتكار والنمو)؛

(2) إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشروعات البنية التحتية التجارية.

وبهدف مواصلة دعم التعافي الاقتصادي، سوف يتم مواصلة وتبني عدد من التدابير على النحو الآتي:

- استمرار المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى وتطويرها عبر صندوق "محمد السادس للاستثمار"، على الصعيدين الوطني والإقليمي، في إطار الشراكات مع القطاع الخاص، وكذا المساهمة من خلال الصناديق القطاعية أو المتخصصة في رأس مال الشركات الصغرى والمتوسطة، والشركات الكبرى الحكومية والخاصة النشيطة في المجالات التي يعتبرها الصندوق ذات أولوية، وذلك بوضع أدوات مالية مناسبة.

- مخطط التعافي الصناعي (2021 - 2023) الذي يهدف إلى تحديث القطاعات الصناعية وتعزيز اندماجها، وخلق المزيد من فرص العمل والقيمة المضافة، وكذا



تطوير الشركات الصناعية. يهدف المخطط إلى استبدال ما يقرب 34 مليار درهم من الواردات بالإنتاج المحلي بحلول عام 2023 لتحفيز الاستثمار والإنتاج الوطني.

- إعداد خطة لتعافي قطاع التجارة (2021 - 2023) من خلال مراجعة محاور الاستراتيجية الوطنية لتنمية التجارة تماشياً مع تداعيات الأزمة الصحية لجائحة كورونا، وبإشراك جميع الفاعلين والإدارات المعنية.

❖ الجمهورية التونسية

يواجه الاقتصاد ببعض التحديات في ظل ارتفاع معدلات التضخم والبطالة واستمرار تأثر متحصلات الصادرات وعائدات السياحة التي لم تعد بعد لمستوياتها المسجلة قبل انتشار جائحة كورونا، ضاعف من حجم تلك التحديات التداعيات الناتجة عن التطورات العالمية، وهو ما يفرض ضغوطات على الأوضاع الخارجية. فيما تواجه أوضاع المالية في ظل هذه التطورات تحديات من شأنها الحد من قدرة الحكومة على تحفيز النشاط الاقتصادي، وهو ما يؤثر على مستويات الاستهلاك الخاص والحكومي.

ساهمت هذه التطورات في ارتفاع نسبة البطالة في تونس لتصل إلى (18.4%) خلال الربع الثالث من عام 2021، كما أدت إلى ارتفاع حجم الدين العام ليصل إلى نحو 102.3 مليار دينار في شهر أكتوبر من عام 2021 (يتوزع ما بين دين داخلي بقيمة 40.3 مليار دينار تونسي، وخارجي بقيمة تقارب 62 مليار دينار تونسي) ليمثل الدين العام بذلك نسبة (82.1%) من الناتج المحلي الإجمالي.

ولذلك لا تزال الآفاق المستقبلية للاقتصاد التونسي محفوفة بعدم اليقين، حيث بدأ التعافي الاقتصادي أضعف مما كان متوقعا في السابق، نظراً لتصاعد جائحة كورونا في أواسط عام 2021، وتفاقم حالة عدم اليقين المحيطة بالأوضاع السياسية. ومن شأن ذلك أن يزيد من مخاطر التطورات السلبية، وخصوصاً فيما يتعلق باستمرارية القدرة على تحمل الدين، والتي تشكل مصدراً لمخاوف متزايدة. وسيطلب الخروج من دائرة الأزمة وتسريع خطى التعافي إجراء تسوية سياسية راسخة، وسرعة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

واصل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انتعاشه البطيء في النصف الأول من عام 2021 وزيادته بنسبة 5.9% على أساس سنوي. ويعكس ذلك انطلاقه من مستويات متدنية -حيث كان إجمالي الناتج المحلي قد انخفض بنسبة 11.9% في النصف الأول من عام 2020- وانتعاشاً



جزئياً للطلبين المحلي والخارجي. وأدى ارتفاع الطلب إلى زيادة بنسبة 25% في الصادرات (و22% في الواردات)، وهو ما أسهم -إلى جانب زيادة التحويلات بنسبة 24%- في خفض عجز الحساب الجاري إلى 6.6% من إجمالي الناتج المحلي (من 7.6% في النصف الأول من عام 2020).

❖ المملكة الأردنية الهاشمية:

كان للإجراءات الكبيرة السريعة التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي، كتأجيل أقساط القروض للأفراد والقطاعات المتضررة، وتعزيز السيولة، وإطلاق العديد من برامج الحماية الاجتماعية، دوراً كبيراً في تضادي للاقتصاد الوطني الأصعب من تداعيات جائحة كورونا.

عززت هذه الإجراءات من قدرة الاقتصاد الأردني على استئناف النمو الإيجابي في عام 2021، إذ سجل الاقتصاد نمواً بنسبة (2.1%)، مما يشير إلى تراجع حدة تأثير تداعيات الجائحة على الاقتصاد. وقد حققت العديد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المتوفرة عن عام 2021 أداءً إيجابياً، إذ سجل الدخل السياحي نمواً بنسبة (89.9%)، وسجلت الصادرات الكلية نمواً بنسبة (15.9%) خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2021م، وسجل الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة (14.6%) خلال الإحدى عشر شهراً الأولى من عام 2021.

أما بخصوص توقعات النمو لعام 2022، فتشير إلى ارتفاع النمو الاقتصادي إلى (2.7%)، مدفوعاً باستمرار تحسن مؤشرات القطاع الخارجي، والطلب المحلي، واستمرار عملية الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، ومعزراً بالقرارات الحكومية الهامة التي تم اتخاذها أو يتوقع اتخاذها خلال عام 2022، كقرار تخفيض وتوحيد شرائح الرسوم الجمركية على السلع، لتصبح 4 فئات، بنسب تتراوح بين صفر و 2%،

وذلك بدلاً من 11 فئة بنسب تتراوح بين صفر و 40% والذي دخل حيز التنفيذ خلال شهر يناير 2022م، الأمر الذي سيسهم في تخفيض الأسعار بالتالي رفع القوة الشرائية، والتوجه نحو تخفيض التعريفات الكهربائية، وإلغاء تعريفات الحمل الأقصى، على عدد من القطاعات الاقتصادية المهمة التي تشمل الصناعة، والفنادق، والزراعة، والتجارة، والمستشفيات، مما سيعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج في هذه القطاعات ويعزز



تنافسيته، كما تشمل هذه القرارات أيضا تمديد قرار العمل بإعفاء العقارات من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى نهاية مارس 2022 ، وتخفيضها من (9%) إلى (6%) اعتبارا من بداية شهر أبريل 2022م، كما يتوقع أن يجد الاقتصاد الأردني انتعاشاً في ضوء تحسن الطلب المحلي والخارجي،

وزيادة الإنفاق الاستثماري الخاص، وارتفاع مستويات الاستثمار العام في ضوء توقع زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة (43.6%) خلال عام 2022م.

ومن المتوقع أن تساهم معظم القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي، وخاصة قطاعي الصناعة التحويلية والتجارة لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب المحلي والخارجي، والقطاعات المرتبطة بالسياحة كالنقل، والمطاعم والفنادق والزراعة، في ضوء تطبيق استراتيجية التنمية الزراعية التي ستركز على زيادة المشاريع الزراعية.

❖ الجمهورية اللبنانية:

تعرض الاقتصاد اللبناني لأزمات متتالية غير مسبقة، بدءاً من الأزمة الاقتصادية والمالية، مروراً بجائحة كورونا، وصولاً إلى انفجار مرفأ بيروت، بالتالي بحاجة إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات الملحة لدعم النمو الاقتصادي.

لقد أثرت كل هذه الأزمات على كافة القطاعات الاقتصادية وعلى النمو الاقتصادي بشكل كبير، إذ سجل الاقتصاد اللبناني انكماشاً خلال الفترة المنصرمة، حيث انكمش بنسبة (6.7%) في عام 2019 ، وبنحو (25%) في عام 2020 ، وبنسبة (16.2%) في العام 2021، واستمر العجز في المالية العامة في العامين 2020 و2021، بسبب الاختلالات الهيكلية في النظام الضريبي، وتراجع النمو الاقتصادي، وسياسات التقشف.

وأشار تقرير للبنك الدولي إلى أن "إيرادات الحكومة انخفضت إلى النصف تقريباً في 2021 لتصل إلى 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي ثالث أقل نسبة على مستوى العالم بعد الصومال واليمن".

واستأنف لبنان المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بغية التوصل إلى اتفاق برنامج إصلاح اقتصادي، يرافقه قرض بقيمة 4 مليارات دولار. حيث بدأت لبنان مناقشات مع صندوق النقد الدولي حول برنامج مساعدات في مايو 2020، لكنها جمدت في أغسطس من نفس العام،



قبل أن تنطلق من جديد مطلع أكتوبر 2021، بعد تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة نجيب ميقاتي.

ويُعول الاقتصاد اللبناني على نجاح الحكومة الجديدة في تبني الإصلاحات اللازمة لدفع النمو الاقتصادي وتجاوز الاختلالات الداخلية والخارجية القائمة. وبالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تشهدها البلاد، فإن المساعدات الدولية والاستثمارات الخاصة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق التعافي الشامل والمستدام، وهو ما يستلزم العمل سريعاً على تنفيذ إصلاحات المالية العامة وإدارة الحكم ودفع النمو الاقتصادي بما يساهم في التخفيف من حدة البطالة والفقر.

يواجه التعافي الاقتصادي في لبنان بعدد من التحديات لعل من أهمها:

- السرعة في تنفيذ برامج التلقيح الوطنية وتغطية النسبة المستهدفة لعامي 2021 و 2022 للوصول إلى المناعة المجتمعية. فبحسب أرقام وزارة الصحة، فقد بلغت نسبة السكان اللبنانيين والأجانب الحاصلين على جرعتي لقاح 25.6 في المائة، فيما تستهدف الخطة الوطنية للتلقيح تطعيم 70 في المائة من السكان خلال عامي 2021 و 2022.
- أزمة المحروقات والكهرباء التي يعاني منها لبنان منذ أشهر والتي تهدد الأمن الغذائي والصحي بتوقف منشآت حيوية من بينها المستشفيات والمطاحن. في هذا السياق، يمثل ضخ الغاز الطبيعي المصري إلى لبنان عبر الأردن وسوريا بارقة أمل لحل جزء من الأزمة الحالية في ظل غياب الإصلاحات الجذرية.
- الأزمة المالية والاقتصادية والتراجع الكبير في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الذي أدى إلى الحد من إمكانية استيراد المعدات الطبية والادوية اللازمة.
- هجرة الكفاءات وبالأخص الأطباء والممرضين جراء الأزمات المالية والاقتصادية بما قد يؤثر سلباً على القطاع الصحي وجودة الخدمات الصحية في لبنان.
- غياب الحزم التحفيزية للقطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالجائحة خصوصاً قطاع الخدمات.

وبناءً على ماسبق، من المتوقع تحقيق الاقتصاد اللبناني لنمو منخفض الوتيرة في عام 2022 يعزى بالأساس إلى تأثير سنة الأساس، ليمثل وتيرة النمو الأولى للاقتصاد اللبناني



بعد مرور أربع سنوات من الانكماش. تعزى الوتيرة المنخفضة للنمو المتوقع إلى استمرار الظروف غير المواتية للنمو الاقتصادي، وتداعيات انتشار متحورات كورونا ذات التأثير الكبير على قطاع الخدمات، والتداعيات الناتجة عن التطورات العالمية الأخيرة على مستويات القوة الشرائية، وبالتالي تزايد حجم التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وحكومة لبنان خلال عام 2022.

❖ جمهورية السودان:

حقق السودان نمواً اقتصادياً خلال عام 2021م بلغ (0.5%) بعد أن كان بالسالب في السنوات السابقة³، وتستهدف الحكومة تحقيق معدل نمو يقدر بنحو (1.2%) في عام 2022 من خلال العمل على استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي التي تسارعت وتيرتها في عام 2021، وقد شهدت بداية عام 2021 تطبيق معايير البنك الدولي في السودان، حيث تم رفع الدعم عن المحروقات والدقيق والكهرباء، ما جعل الأسعار تقفز قفزات كبيرة كان لها تأثير كبير على المواطن السوداني.

الأمر الذي يتطلب يتطلب سرعة تبني السياسات وتكثيف الجهود الرامية إلى اندماج الاقتصاد السوداني في الاقتصاد العالمي من خلال الالتزام بالمعايير الرقابية والإشرافية وتعزيز الشفافية مما يساعد على تهيئة البيئة الاستثمارية، التي تعيد التوازن للاقتصاد السوداني ويرفع الأعباء عن المواطنين.

على المستوى القطاعي، سيستفيد قطاع الزراعة من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما سيظل قطاعا الهيدروكربونات والتعدين المحركين الرئيسيين للنمو، مدعومين بزيادة أسعار الطاقة العالمية والاستثمارات الأجنبية. ومن المتوقع في ظل تحسن الأوضاع الداخلية وأساسيات الاقتصاد الكلي ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي إلى (3.5%) في عام 2023.

رغم ذلك يواجه الاقتصاد السوداني بعدد من التحديات يأتي على رأسها العجز المتواتر في الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري ومعدلات التضخم المرتفعة.

ولكن سيؤدي التبني التدريجي للإصلاحات الاقتصادية، والاستثمار في البنية التحتية العامة والمشاريع الرأسمالية، والزيادة المتوقعة في صادرات النفط والذهب إلى دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي.

³ <https://ar.tradingeconomics.com/sudan/indicators>



❖ دولة فلسطين:

استفاد النشاط الاقتصادي عام 2021م من عدة عوامل، من أهمها، انحسار الجائحة الصحية وما صاحبها من تداعيات وتوفر اللقاحات المضادة للفيروس لكافة الشرائح السكانية، وعودة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وحركة التجارة الخارجية إلى مستوياتها الطبيعية قبل الأزمة الصحية، وتحسن مستويات المنح والمساعدات الدولية للحكومة الفلسطينية، وحقق الاقتصاد الفلسطيني نمو تقديري في عام 2021م بنسبة (5.5%).

ويشير البنك الدولي إن الاقتصاد الفلسطيني بنهاية عام 2021م بدأ يظهر بعض علامات التعافي وأرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى التحسن في النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية. لكن قطاع غزة مازال يعاني أوضاعاً اقتصادية بالغة الشدة، مع الارتفاع الكبير في معدلات البطالة وتدهور الأحوال الاجتماعية. وفي السياق الاقتصادي الراهن، تشوب حالة من عدم اليقين آفاق المستقبل في ضوء محدودية مصادر النمو المستدامة.

ويؤكد البنك الدولي أن أنشطة الأعمال في فلسطين شهدت بعض الانتعاش خلال عام 2021م تدريجياً بفضل انحسار حالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا، واستمرار حملة التطعيم، وتخفيف تدابير الإغلاق. وكانت الضفة الغربية هي المحرك الوحيد لتحسن الأداء الاقتصادي، أما قطاع غزة فقد ظل في حالة شبه ركود بفعل جولات الصراع الأخيرة التي استمرت 11 يوماً في مايو 2021م.

وعلى الرغم من بلوغ معدل النمو 5.5% في عام 2021، يتوقع أن يتراجع في عام 2022 إلى نحو 3% بسبب بقاء مصادر النمو محدودة، وما زالت أوضاع المالية العامة للسلطة الفلسطينية تواجه تحديات جسيمة، فعلى الرغم من زيادة عائدات المالية العامة، فإن الإنفاق العام ارتفع بالمعدل نفسه وهوت المساعدات إلى مستوى قياسي متدن، وزادت الضغوط على المالية العامة من جراء استقطاعات إضافية أجرتها القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) من الإيرادات الضريبية الشهرية التي تقوم بتحصيلها لحساب السلطة الفلسطينية (إيرادات المقاصة). وبعد حساب الدفعة المقدمة من إيرادات المقاصة،



والتمويل المقدم من المانحين، واجهت السلطة الفلسطينية صعوبات في الوفاء بالتزاماتها الجارية خلال 2021. ولم تعد السلطة الفلسطينية قادرة على الاقتراض من البنوك المحلية، ولذلك قد تضطر إلى زيادة تراكم المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى سحب مزيد من السيولة في السوق.

كما يتوقع ارتفاع معدلات البطالة في العام الحالي والقادم، نظرا لعدم قدرة القطاع الحكومي والخاص على استيعاب المزيد من العمالة، وعلى ضوء ذلك، يتوقع أن تكون معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2022 في حدود (26.5%).

❖ الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

تؤكد الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أن موريتانيا تمتلك موارد كبيرة للطاقة المتجددة يمكن تطويرها لتعزيز نمو الاقتصاد وتحسين الوصول إلى الكهرباء، خاصة عبر مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وأفاد البنك الدولي في تقرير له إن قطاع المعادن ونشاط التعدين خلال العامين الماضيين، أنقذ الاقتصاد الموريتاني من الانهيار بسبب التداعيات القوية للجائحة العالمية، مشيراً إلى أن تضرر قطاعات الصيد والتجارة والنقل والخدمات هو السبب الأول في هذا التراجع. ولكن التأثير السلبي لهذه القطاعات على أداء الاقتصاد، عوضه الأداء الجيد لقطاع التعدين والمساعدات وخفض الدين التي قدمها المانحون الدوليون.

يعتمد الاقتصاد الموريتاني أساساً على صادرات المعادن، خاصة الحديد، بالإضافة إلى ثروة سمكية طائلة ذلك إضافة إلى الزراعة والثروة الحيوانية الهامة والمتنوعة التي تصل مساهمتها إلى أكثر من 26 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي.

من المتوقع تحقق وتيرة نمو قوية في عام 2022م نتيجة عدد من العوامل من أهمها زيادة قوة الطلب الخارجي، وارتفاع مستويات ناتج قطاع الزراعة مع تعزز إنتاج المحاصيل بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وزيادة مستويات الطلب على الغذاء في

ظل النمو السكاني. كما سيتواصل النمو القوي في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية بفضل التوقعات بجذب القطاع لتدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي في عام 2022م. يرجع ذلك إلى الموارد الزراعية والسمكية وتزايد مستويات الطلب المحلي والخارجي من بلدان أخرى في غرب وشمال إفريقيا. كما سيظل النمو في قطاعي الخدمات والصناعة



قويا خلال أفق التوقع، بما يعكس جهود الحكومة لتطوير صيد الأسماك والثروة الحيوانية كجزء من سياسات التنويع الاقتصادي.

❖ جمهورية الصومال الفيدرالية:

يزخر الصومال بموارد طبيعية كبيرة، لكن الأزمات السياسية والأمنية التي عاشها الصومال خلال ثلاثة عقود مضت أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتعدد الموارد في مجالات أبرزها الزراعة والرعي والثروة الحيوانية والسمكية والمعدنية إضافة إلى احتياطات النفط والغاز التي لم يستخرج بعد.

بالإضافة لذلك فهي غنية بالحديد، القصدير، النحاس، الملح.

وتتميز الزراعة في الصومال بأنها من أكبر المجالات الاقتصادية، حيث تشتهر بوجود ثروة حيوانية ضخمة فيها، ومن أهم صادراتها اللحوم، والأسماك، والمنتجات الزراعية. من المتوقع تعافي نسبي للأنشطة الاقتصادية خلال عام 2022 مع استمرار المشروعات الهادفة إلى تطوير الموانئ التي بدأ تأثيرها الإيجابي في الظهور. كما سيجد النشاط الاقتصادي كذلك دعما من تعافي تحويلات الصوماليين بالخارج في ظل النشاط المتوقع للاقتصاد العالمي. في المقابل، ستعتمد مسارات النمو في القطاع الزراعي على تطورات الأوضاع الداخلية والأوضاع المناخية خاصة نسبة سقوط الأمطار التي تشير إلى التراجع.

❖ جمهورية جيبوتي:

توقع تقرير «الآفاق الاقتصادية العالمية» الصادر عن البنك الدولي في يناير 2021م، أن تحتل جيبوتي في صدارة قائمة أكثر بلدان قارة إفريقيا نموا في هذا العام بنسبة 7.1%. بعد أن انعكست التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا وما نتج عنها من تراجع حركة التجارة الدولية وحركة النقل العابر على أداء الاقتصاد الذي يعتمد على موقع الدولة كمركز لخدمات النقل العابر والخدمات اللوجستية.

بالبناء على النمو الملموس في حركة التجارة الدولية لبعض دول الجوار. يتوقع أن يستعيد اقتصاد جيبوتي عافيته لينمو بمعدلات مرتفعة مدفوعا بالانتعاش المتوقع لدى أهم الشركاء التجاريين، مما سيعزز إعادة التصدير في المنطقة الحرة وصادرات النقل



والخدمات اللوجستية، وخدمات الاتصالات، كما يتوقع أيضا أن تعزز مشاريع البنية التحتية الجارية واتفاقات التعاون الاقتصادي مع عدد من الدول العربية من زخم النمو.

❖ جمهورية القمر المتحدة

تأثر الأداء الاقتصادي العام الماضي بالتداعيات غير المواتية لجائحة كوفيد 19- الذي انعكس على أداء عدد من القطاعات الهامة كالسياحة والتجارة والخدمات في ظل إجراءات الإغلاق وتراجع الطلب الخارجي. من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي تعافيا في العام الحالي والعام المقبل مستفيدا من عدد من العوامل من بينها تحسن حركة التجارة الخارجية وعودة التدفقات السياحية بنهاية العام مع توفر اللقاحات. كما سيؤدي المضي قدما في تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الأزرق التي تعتمد على تنمية قطاعات الصيد والثروة السمكية إلى دعم التعافي الاقتصادي. كذلك من المتوقع أن يتم تنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية في إطار المشاريع الممولة من خلال الدعم المالي الذي تعهد به المجتمع الدولي في "مؤتمر شركاء القمر للتنمية". بناء عليه، من المتوقع تسجيل القمر معدلات نمو تبلغ (3%) في عام 2022م.

ثانياً: تقييم الجهود الحكومية المبذولة من أجل تعافي الاقتصادات العربية

نستخلص مما رصدناه سابقاً أن حكومات الدول العربية بذلت جهوداً كبيرة خلال عام 2021 لتسريع وتيرة تنفيذ حملات التلقيح الوطنية لزيادة مستويات الجاهزية الصحية لمواجهة الوباء، الأمر الذي ساهم في ارتفاع أعداد من تلقوا اللقاح في عدد من الدول العربية إلى ما يتراوح بين 40 و 80 في المائة من السكان، ومن ثم اقتراب عدد من هذه الدول من تحقيق المناعة المجتمعية ضد الوباء. ساهم هذا الإنجاز في تشجيع الحكومات العربية على تخفيف القيود على ممارسة الأنشطة الاقتصادية وساعد على تعافي عدد من القطاعات الاقتصادية التي لها ترابطات قوية مباشرة وغير مباشرة مع باقي القطاعات الأخرى بداية من الربع الثاني من عام 2021 ولعل من أهمها قطاعات التصدير والسياحة والتشييد والبناء والأشغال العامة والتجارة الداخلية والصناعة التحويلية والأدوية والاتصالات وتقنية المعلومات. علاوة على ما سبق، ساهمت عدة عوامل أخرى في دعم التعافي الاقتصادي للدول العربية في عام 2021 يأتي على رأسها:



- استمرار البنوك المركزية ووزارات المالية بالعمل بجانب من حزم التحفيز التي تم تبينها خلال العام الماضي لدعم التعافي الاقتصادي في إطار حزم التحفيز بلغ إجماليها 341.5 مليار دولار منذ بداية عام 2020 حتى نهاية شهر سبتمبر 2021 .
- انتعاش الطلب العالمي على الطاقة وتعافي السوق العالمية للنفط وارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنحو 65 في المائة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر أكتوبر من عام 2021 كنتيجة لنجاح اتفاق "أوبك +" في استعادة جانب من توازن السوق النفطية العالمية.
- التزام عدد من الدول العربية بتنفيذ برامج وطنية للإصلاح الاقتصادي تركز على استعادة أسس الاستقرار الاقتصادي، واحتواء الاختلالات الداخلية والخارجية، ومعالجة تحديات النم وطويلة الأمد في مجالات ممارسة بيئة الأعمال وسوق العمل والحوكمة.
- التطبيق الناجح لاستراتيجيات التنوع الاقتصادي التي رفعت من مساهمة القطاعات النفطية في الناتج المحلي بنسب فاقت 10 في المائة في بعض الدول النفطية خلال الربع الثاني من عام 2021 ، الأمر الذي ساعد على زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج والتشغيل في عدد من الدول العربية لاسيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الدور الفاعل لصناديق الثروة السيادية في تنفيذ الخطط التنموية والرؤى الاستراتيجية والمشاريع الكبرى في بعض الدول العربية لتعزيز مستويات مرونة هذه الاقتصادات، وتسريع وتيرة تحولها إلى الاقتصادات الرقمية ومن ثم دعم مسارات النمو الاقتصادي.
- التحسن الملموس لأسواق العمل في بعض الدول العربية، حيث سجلت أعداد العاملين الجدد في القطاع الخاص ارتفاعات ملموسة في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الربع الثاني من عام 2021 بما يفوق 100 في المائة على أساس سنوي بما يعكس انتعاش الطلب على العمالة مقارنة بالعام الماضي، في ظل البرامج الوطنية للتوظيف والمبادرات التي يتم تنفيذها لزيادة معدلات التوظيف، إضافة إلى التراجع الملموس لمعدلات البطالة في بعض الدول العربية المستوردة للنفط بفعل نجاح الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في حفر الطلب



المحلي، وحرص حكومات هذه الدول على تنفيذ مشروعات قومية كبرى لا سيما في قطاع البنية الأساسية.

- حرصت حكومات الدول العربية على التقييم المستمر للوضع الاقتصادي لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة للتخفيف من تداعيات الجائحة على الاقتصادات الوطنية، عبر الاستجابة السريعة لأية مستجدات قد تمس الوضع الاقتصادي. هذه التدابير لم تقتصر فقط على تعزيز الجاهزية الصحية، بل امتدت لتشمل أيضا دعم استمرارية الأسر والشركات

- على صعيد السياسة النقدية، واصلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تبني سياسة نقدية تيسيرية لدعم التعافي الاقتصادي من خلال الإبقاء على المستويات المنخفضة لأسعار الفائدة. في هذا الإطار، تم مد العمل بعدد من التدخلات الهادفة إلى تخفيف أثر الجائحة على الأسر والشركات خلال عام 2021 وفق نهج انتقائي يركز على التدخلات التي أثبتت نجاحها خلال المرحلة السابقة. يأتي على رأس هذه التدخلات مد العمل ببرامج تأجيل أقساط القروض على القطاعات المتضررة من تداعيات الجائحة حتى شهر سبتمبر من عام 2021، فيما امتد أجل العمل بهذه البرامج في بعض الدول العربية حتى نهاية عام 2021م. كما واصلت المصارف المركزية العربية مساعيها لدعم السيولة من خلال مواصلة تنفيذ اتفاقيات إعادة الشراء الدائمة Outright، وتلبية أغلب احتياجات البنوك من السيولة عن طريق العمليات الأساسية لإعادة التمويل لتمكينها من استعمال الموارد الأقل تكلفة المتاحة لدى البنك المركزي، وتيسير شروط الضمانات المقدمة مقابل عمليات إعادة التمويل.

- إضافة إلى قيام المصارف المركزية بتبني عدد من أدوات السياسة النقدية الأخرى الهادفة إلى تمكين بعض الفئات على وجه الخصوص من الحصول على الائتمان لاسيما فيما يتعلق بقطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والمشروعات العاملة في قطاعات السياحة وبعض قطاعات الخدمات القائمة على التواصل المباشر التي لا زالت متأثرة بالجائحة. كما انصب جانب من هذه التدخلات على توفير الضمانات الكافية للبنوك لتشجيعها على منح



الائتمان للقطاعات التي استمر تأثرها بالأزمة والقطاعات المحفزة للتعافي الاقتصادي، وتم مد العمل ببعض هذه البرامج حتى نهاية عام 2022 م.

- كما اتجهت بعض المصارف المركزية العربية إلى تبني تدابير تستهدف تيسير توجيه التمويل إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة وتمكين المشاريع الاقتصادية من التعافي من آثار الأزمة الاقتصادية الناجمة عنها بالتركيز على المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وحاضنات الأعمال، ومشروعات الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة وغيرها من المشروعات الأخرى ذات الأولوية في سياق خططها الاستراتيجية .

- فيما بدأت بعض المصارف المركزية العربية تدابير الخروج التدريجي من بعض تدخلات السياسة النقدية المتبناة العام الماضي ومن بينها على سبيل المثال اتفاقيات إعادة الشراء المؤقتة، كما سعى بعضها إلى تحفيز المصارف على التكوين التدريجي لمصدات رأس المال والسيولة.

- من جهة أخرى ركزت تدابير السياسة المالية، على تعزيز الموارد المالية الموجهة إلى القطاع الصحي، وتقوية وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية من خلال زيادة عدد الأسر المستفيدة من شبكات الأمان الاجتماعي، وتمديد العمل ببرامج دعم استمرارية الأعمال التي تستهدف المحافظة على استقرار العمالة، وتخفيف الأعباء الاقتصادية المترتبة على منشآت القطاع الخاص التي تأثرت بالجائحة بما يشمل قطاعات السياحة والأنشطة الترفيهية وقطاع المعارض والمؤتمرات، ومساندة العاملين في القطاعات والمنشآت الأكثر تضرراً بالجائحة، والقطاعات والمنشآت غير المصرح لها بالعمل طيلة استمرار الجائحة.

في هذا الإطار، تم مد العمل بتدابير إعفاء الشركات التي لاتزال مغلقة نتيجة القرارات الوقائية للتعامل مع الجائحة من رسوم الخدمات الحكومية ورسوم البلديات ورسوم تجديد السجلات التجارية، وقامت بعض الحكومات العربية بدفع جانب من رواتب العاملين في القطاع الخاص من المواطنين على غرار البرامج التي تم تبنيها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات مقابل تقديم ضمانات بنكية، إضافة إلى مد العمل بعدد من المبادرات المتعلقة بالتأشيرات والإقامات للوافدين في الدول العربية المستقبلية للعمالة.



- كما استهدفت تدابير السياسة المالية دعم مستويات السيولة من خلال سداد متأخرات القطاع الخاص والاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية والاستراتيجية ذات الأولوية في مختلف القطاعات الاقتصادية لحفز النمو وزيادة مستويات التشغيل من جهة أخرى، واصل عدد كبير من الدول العربية مساعيها لتنفيذ إصلاحات هيكلية لزيادة مستويات الإيرادات العامة وضبط النفقات سواء في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها بعض الدول العربية المستوردة للنفط، أو في سياق برامج التوازن المالي التي تنفذها مؤخرا عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتستهدف في المجمل تحقيق فوائض أولية في الموازنات العامة لهذه الدول بما يتراوح بين 1.5 و 4.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

الخلاصة

رغم التحسن الملموس للنشاط الاقتصادي في الدول العربية بداية من الربع الثاني من عام 2021، إلا أن مسارات التعافي في الدول العربية وكغيرها من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة تواجه بعض التحديات لعل من أهمها:

- انتشار السلالات المتحورة الجديدة لفيروس كورونا، والمخاوف من عدم قدرة اللقاحات الحالية على مواجهتها بما قد يهدد جهود الدول العربية لمواصلة فتح اقتصاداتها وعودة الأنشطة الاقتصادية إلى سابق عهدها، إضافة إلى تحديات أخرى ترتبط بتأمين الحصول على اللقاحات اللازمة في الدول العربية منخفضة الدخل.

- عودة المسارات التقليدية للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة وهو ما سيؤدي إلى رفع الفائدة ومن ثم توليد ضغوطات على أسعار الفائدة والصرف في بعض الدول العربية ذات المستويات المرتفعة من الاقتراض الخارجي وتلك التي تتسم بارتفاع عجوزات المالية العامة وميزان المعاملات الجارية، علاوة على تدفق المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج هذه الدول بما سيرفع من كلفة الاقتراض من الخارج بالنسبة لهذه الدول.

- في ظل الضغوطات التضخمية التي شهدتها العالم خلال عام 2021، تواجه المصارف المركزية العربية التي تتبنى سياسة استهداف التضخم على وجه



الخصوص تحديات ترتبط بقدرتها على احتواء الضغوطات التضخمية الناتجة عن الصدمات المؤقتة، والتأكد من الاستهداف الدقيق لتوقعات التضخم ومن عدم تحول الصدمات المؤقتة للأسعار المحلية إلى ضغوطات تضخمية ذات طبيعة مستدامة قد تدفع هذه البنوك إلى رفع لأسعار الفائدة بما قد يؤثر سلبا على مسارات التعافي الاقتصادي.

- الحاجة إلى تكثيف الجهود على صعيد تحقيق الانضباط المالي من خلال خفض الدين العام ومدفوعاته والتحرك باتجاه مسارات أكثر استدامة للدين العام، حيث أدت الجائحة إلى تراكم مستويات المديونية العامة للدول العربية المقترضة لتصل إلى 752 مليار دولار تشكل 120 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان.

- أدت الاغلاقات السابقة إلى خسائر كبيرة واضطرابات في بعض القطاعات الاقتصادية ذات المساهمة الكبيرة في هيكل الناتج ومن أهمها قطاعات السياحة والطيران، وهو ما يستلزم الاستمرار في دعم هذه القطاعات وزيادة مستويات مرونتها وقدرتها على مواصلة العمل في ظل التدابير الاحترازية التي قد تستمر لفترة أطول.

- إمكانية حدوث آثار اقتصادية مزمنة نتيجة الجائحة، أي خسائر طويلة الأجل في النمو والتوظيف والدخول، بما يمثل خطرا محتملا على آفاق النمو ومستويات الناتج الممكن الوصول إليها.

- إمكانية أن تؤدي الحزم والإجراءات التحفيزية المتخذة في القطاع المصرفي إلى تزايد الضغوط على ميزانيات البنوك ومستويات ربحيتها جراء التأجيل المستمر لأقساط وفوائد القروض البنكية للمتأثرين من تفشي وباء كورونا، علاوة على المخاطر الأخرى ذات الصلة بارتفاع مستويات القروض المتعثرة وتزايد مواطن الهشاشة المالية في بعض الدول.



المحور الثاني

التغيرات المناخية وتأثيرها على الاقتصاديات العربية

تمهيد:

بعد أن ناقشنا في المحور الأول القضية الكبرى التي تشغل العالم اجمع ودولنا العربية على وجه الخصوص وهي التعافي الاقتصادي من آثار جائحة كورونا، يناقش هذا المحور قضية لا تقل أهمية ولها أبعادها الاقتصادية الكبرى وهي قضية تغير المناخ. حيث أكد تقرير استعرضه منتدى دافوس الاقتصادي العالمي أن الفيضانات والجفاف والحرائق والمجاعة آثار ملموسة لتغير المناخ في جميع أنحاء العالم وأنه في عام 2021م، بلغ إجمالي الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ والطقس 329 مليار دولار، وهي ثالث أكثر الخسائر تكلفة في التاريخ. ووفق تقرير لوكالة "بلومبرج" الأمريكية نشر في نوفمبر 2021م، فإن الاقتصاد العالمي أمام خسارة 36 تريليون دولار من الناتج الإجمالي سنويا في 2050، حال استمرار الجهود الضعيفة لمواجهة تغير المناخ.

وللعام السابع على التوالي، كانت الأحداث المناخية المتطرفة هي المحرك الرئيسي للخسارة بالنسبة لشركات التأمين حول العالم، حيث تتوقع شركات التأمين أن تؤدي شدة الكارثة المتزايدة إلى خسائر أكبر في المستقبل.

ويؤكد الباحثون من معهد بوتسدام لأبحاث تأثير المناخ (PIK) بألمانيا، وجامعة كولومبيا البريطانية ومعهد أبحاث ميركاتور للدراسات الصينية، إن درجة مئوية إضافية على درجات الحرارة صعوداً، تؤدي إلى انخفاض متوسط قدره 5 نقاط مئوية في معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

لذا فإن تطورات تغير المناخ المتصاعدة والقلق العميق الذي أصبح ينتاب العالم يجعل التعامل هذه القضية الكونية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، قضية تغير المناخ تتجاوز



أن تكون قضية بيئية فحسب، بل تشكل تهديداً للاقتصاد والحياة والسلام الاجتماعي في الدول والمجتمعات وللسلم والأمن الدوليين، حيث أن استمرار تصاعد أزمة تغير المناخ يقودنا إلى سلسلة من الكوارث، بما في ذلك حرائق الغابات والفيضانات ودمار المحاصيل الزراعية والجوع وشح المياه والأوبئة، والقضاء على نتائج التنمية، الأمر الذي يستدعي مضاعفة الجهود العربية المشتركة. فلابد من تعاظم عربي على المستوى الوطني وعلى المستوى القومي مع هذه القضية بقدر ثقل حجمها وآثارها السلبية التي قد تصل لإنعدام الأمن الغذائي، مما يزيد من أهمية اتخاذ إجراءات على صعيد السياسات الاقتصادية على مستوى الوطن العربي، فأثار تغير المناخ لا تتوقف عند حدود دولة معينة. ولهذا فإن التصدي لهذا التحدي على مستوى الوطن العربي ينبغي أن تشترك فيه جميع الدول العربية، لتقييم ومعالجة التحديات العربية المتعلقة بتغير المناخ، وتحديد الأولويات وصياغة السياسات وتعزيز الاستجابات المتعلقة بتغير المناخ على المستوى العربي، وأهمية ربط الجهود على المستوى الفردي للدول بالمبادرات الإقليمية والدولية ومنها مبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي أطلقها الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد - المملكة العربية السعودية بتاريخ 27 مارس 2021م، وتبادل أفضل الممارسات بين الدول العربية سواء على مستوى التشريعات أو على مستوى السياسات بشأن تشجيع القطاعين العام والخاص للاستثمار في مجالات الاقتصاد الأخضر، والاستخدام الأوسع لتكنولوجيات الطاقة النظيفة، والفوائد الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار في التقنيات الخضراء لدعم الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة. وتعزيز التعاون لبناء موقف تفاوضي عربي في إطار جولات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لا سيما في مجالات نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، واستثمار استضافة كل من جمهورية مصر العربية لقمة المناخ COP27 في شرم الشيخ في نوفمبر 2022م، ودولة الإمارات العربية المتحدة لقمة المناخ "COP28" في عام 2023م، وهي فرصة لتعزيز حماية البيئة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام على مستوى الوطن العربي.

لذا يركز تقرير الحالة الاقتصادية في العالم العربي لعام 2021م على هذه القضية الحيوية وتقديم رؤية متكاملة ومقترحات للبرامج والسياسات والإجراءات والآليات تدعم قطاعات الاقتصادات العربية الخضراء في مجال الطاقة، والتنمية المستدامة، والأخذ بالتوجهات الإقليمية والعالمية في مواجهة تغير المناخ.



أربعة مؤشرات رئيسة لتغير المناخ تحطم الأرقام القياسية في عام 2021م

سجلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) أرقاماً قياسية جديدة في عام 2021م لأربعة مؤشرات رئيسة لتغير المناخ وهي: تركيزات غازات الاحتباس الحراري، وارتفاع مستوى سطح البحر، وارتفاع حرارة المحيطات، وتحمض المحيطات.

وهذه علامة واضحة على التداعيات الضارة وطويلة الأمد على التنمية المستدامة والنظم البيئية، وفقاً للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO).

وقد أدى الطقس المتطرف الذي نعيشه الآن لتغير المناخ إلى خسائر اقتصادية تبلغ قيمتها مئات المليارات من الدولارات وألحق خسائر فادحة بحياة البشر ورفاههم، وتسبب في صدمات للأمن الغذائي والمائي، والتشريد الذي زادت حدته في عام 2021م.

ويؤكد تقرير المنظمة (WMO) عن حالة المناخ العالمي لعام 2021م أن السنوات السبع الماضية كانت الأكثر دفئاً في السجلات. وكان عام 2021 "وحده" أحد الأعوام السبعة الأشد حراً، وبلغ متوسط درجات الحرارة العالمية في عام 2021م مستوى أعلى من مستويات ما قبل العصر الصناعي بمقدار 1.11 (±0.13) درجة مئوية تقريباً.

وسيستخدم تقرير المنظمة (WMO) عن حالة المناخ العالمي كوثيقة رسمية في مفاوضات

الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ والمعروفة باسم الاجتماع السابع والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP27) المقرر أن يُعقد في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في نوفمبر 2022م.

واقترح السيد انطونيو جوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة عدداً من الإجراءات حاسمة لبدء الانتقال إلى الطاقة المتجددة. وتشمل هذه الإجراءات:

- تعزيز سبل الوصول إلى التكنولوجيا.

الأمين العام للأمم المتحدة:

"الطاقة المتجددة هي السبيل الوحيد لتحقيق أمن الطاقة الحقيقي، واستقرار أسعار الطاقة وفرص العمل المستدامة. وإذا تعاوننا، قد يكون الانتقال إلى الطاقة المتجددة هو مشروع السلام في القرن الحادي والعشرين."



- الاعتماد على إمدادات الطاقة المتجددة.
- زيادة الاستثمارات الخاصة والعامة في مصادر الطاقة المتجددة بمقدار ثلاثة أضعاف.
- وضع حد للإعانات على الوقود الأحفوري التي تصل إلى حوالي 11 مليون دولار في الدقيقة.

التأثير الاقتصادي لتغيرات المناخ

إن لتغير المناخ جملة من التأثيرات السلبية على الأصعدة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ولكن يبقى التأثير الاقتصادي هو الأكثر عمقا. وتتمثل الخسائر الاقتصادية الناشئة عن التغيرات المناخية فيما يلي:

- التأثير السلبي المباشر على الناتج والإنتاجية من جراء التغير طويل الأجل في درجات الحرارة، وزيادة حدة أو تعاقب حدوث الظواهر المناخية المتطرفة لاسيما في قطاع الزراعة وصيد الأسماك والسياحة.
- أن تعاقب أوقات الجفاف، وما ينتج عنه من تدهور للتربة، يشكّلان تحدياً كبيراً، إذ مسّت آثارهما، خلال العقدین الماضیین، أكثر من مليار ونصف المليار شخصاً في العالم، وتسبباً في خسائر اقتصادية تفوق 124 مليار دولار.
- أن الموارد المائية آخذة في التناقص، فضلاً عن تزايد أعداد السكان، وتوسّع نطاق المدن، في مقابل انحسار الأراضي الزراعية وتدهورها.
- التكاليف الناشئة عن ارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة شدة الفيضانات. فحدوث ارتفاع قدره متر واحد من شأنه أن يخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 10% في العديد من الدول كمصر وموريتانيا.
- استمرار التدهور في الأوضاع المالية بسبب تقلص القواعد الضريبية التقليدية، وزيادة الإنفاق الموجه لتخفيف تغير المناخ والتكيف مع مستجداته.
- تكلفة الجهود الرامية إلى تخفيض نسب انبعاث الغازات، بما في ذلك ارتفاع أسعار الطاقة.
- بروز مشكلات في موازين المدفوعات لبعض الدول بسبب انخفاض صادرات السلع والخدمات (المنتجات الزراعية والأسماك والسياحة) وازدياد الحاجة إلى استيراد السلع الغذائية وغيرها من السلع الأساسية.



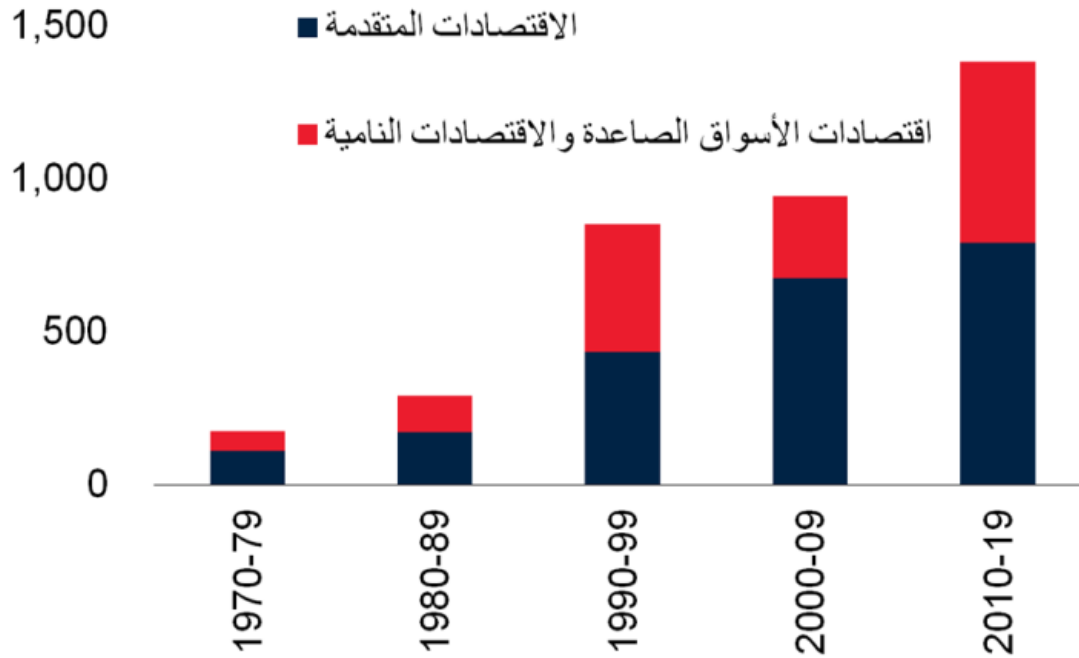
- الآثار السلبية التي ترتبط بفقدان التنوع البيولوجي والنظم البيئية، وآثار تغير المناخ على صحة الإنسان ونوعية الحياة.
- وجدّير بالذكر أن التقديرات الاقتصادية لتأثير تغير المناخ تستند إلى دوال الأضرار Damage Functions التي تربط بين الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي وبين ارتفاع درجات الحرارة. وهناك مجموعة متنوعة من التأثيرات المناخية تغطيها تقديرات التكاليف من حيث الناتج المحلي الإجمالي والتي تجسدها دوال الأضرار، وعادة ما يتم تجميع تلك التأثيرات في مجموعتين هما:
 - مجموعة التأثيرات السوقية:
- تشمل الآثار على القطاعات الحساسة للتغيرات المناخية كالزراعة والغابات والمصايف والسياحة، والأضرار التي تلحق بالمناطق الساحلية نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر، والتغيرات في نفقات الطاقة (لأغراض التدفئة أو التبريد)، والتغيرات في موارد المياه.
- مجموعة التأثيرات غير السوقية:
- تشمل الآثار على الصحة كانتشار الأمراض المعدية واشتداد نقص المياه والتلوث، والأنظمة البيئية كفقدان التنوع البيولوجي.
- وتفاوتت الخسائر الناجمة عن التغير المناخي تبعاً لدرجة التقدم الاقتصادي للدول، فالدول النامية التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على إنتاج الزراعة وصيد الأسماك سوف يكون حجم التأثير مضاعفاً.

الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالطقس وتغير المناخ⁴

⁴المصادر: قاعدة بيانات أحداث الطوارئ EM-DAT، مركز بحوث أوبئة الكوارث/ الجامعة الكاثوليكية في لوفان؛ والبنك الدولي



بمليارات الدولارات



إن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الكوارث تعوق تنمية الدول ولا سيما ذات العائدات المحدودة، ويظهر الشكل تأثير اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وإجمالي مجموع الأضرار والخسائر الاقتصادية المرتبطة ارتباطا مباشرا وغير مباشر بالطقس والمناخ والمخاطر المتصلة بالمياه. وترتبط المخاطر بوقائع طبيعية وجيوفيزيائية، ومتصلة بالأرصاء الجوية والمائية والبيولوجية وتقلبات المناخ.

قد تؤدي أيضا الكوارث الطبيعية والظروف المناخية الشديدة إلى تعثر التعافي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وبالتالي ثمة حاجة ملحة إلى تعاون دولي لتسريع وتيرة السعي نحو تحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وللمحد من الآثار الاقتصادية والصحية والاجتماعية لتغير المناخ التي يؤثر كثير منها على الفئات الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية من السكان أكثر من غيرهم.

ويمكن للمجتمع الدولي أيضا الإسهام في هذا السعي عن طريق تكثيف تدابير التكيف مع آثار تغير المناخ، وزيادة الاستثمارات الخضراء، وتسهيل التحول نحو الطاقة الخضراء في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويمكن أيضا تصميم



خطط عمل السياسات الوطنية بهدف تعزيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة والبنية التحتية، والنهوض بالتنمية التكنولوجية. علاوة على ذلك، يستطيع واضعو السياسات إعطاء أولوية للإصلاحات الرامية إلى تعزيز النمو وزيادة التأهب لمجابهة الأزمات المرتبطة بالمناخ في المستقبل.

ويعول العالم على القمتين القادمتين للمناخ (COP27) في مصر 2022، و (COP28) في الإمارات العربية المتحدة 2023، لمعالجة الجوانب التي لم تتصدى لها قمة المناخ (COP26) التي عقدت في مدينة جلاسكو الاسكتلندية 2021م، حيث خرجت قمة جلاسكو بتعهد الإبقاء على ارتفاع درجة حرارة الأرض بما لا يتجاوز درجة ونص مئوية، من خلال مواصلة الأنشطة الصناعية لخفض الانبعاثات الحرارية وبالتالي الحد من المخاطر، ولكنها تركت الكثير من القضايا من دون حسم واضح، ويعني ذلك أنه سيكون على مصر والإمارات في القمتين القادمتين بذل أقصى جهد لسد تلك الثغرات في اتفاقية الأطراف لمكافحة التغير المناخي، والاجابة على تساؤل مهم: كيف يمكن التصرف بعدالة في الحفاظ على الكوكب، مع إعطاء فرصة كبيرة لتنمية مناطق كثيرة في جنوب العالم؟.

وتعد مشكلة الجفاف الناتجة عن تغيرات المناخ تحدياً هيكلياً لاقتصادات الدول العربية، أكثر من أي مكان آخر، وهو ما يدفعها للعمل بشكل جماعي لمواجهة المشكلات التي تفرضها أزمة تغير المناخ.

تأثير التغيرات المناخية على الدول العربية.

تأكيداً على أنه لا توجد منطقة في العالم في مأمن من تحديات تغيرات المناخ، لكن تلك التي تواجه الوطن العربي هي تحديات ذات طبيعة شديدة بشكل خاص، فرغم أن المنطقة العربية غنية بالعديد من الموارد الطبيعية، لكنها تواجه عجزاً خطيراً في موارد أخرى كالماء والأرض الزراعية اللازمة لدعم متطلبات التنمية المستدامة، وأخذاً في الاعتبار النمو السكاني، والتدهور البيئي، يعمق هذا أهمية



- العناية بالبيئة ومواردها لتدعم حياة الأجيال الحالية والأجيال القادمة في الوطن العربي، وتعاني المنطقة العربية من تحديات كبيرة بشأن تغيرات المناخ، ومنها:
- (1) وقوع المنطقة العربية في نطاق المناطق الجافة والقاحلة وتعتبر من أكثر المناطق عرضة للتأثيرات المحتملة لتغير المناخ من تهديد للمناطق الساحلية، وازدياد حدة الجفاف والتصحر وشح الموارد المائية، وزيادة ملوحة المياه الجوفية، وانتشار الأوبئة والآفات والأمراض على نحو غير مسبوق.
 - (2) تعاني الدول العربية من العديد من الآثار السلبية العابرة للحدود لتغير المناخ مثل التغيرات حول مصادر المياه، والتأثير على الصحة العامة، وفقدان الغابات والتنوع البيولوجي بسبب عدد من الضغوط الخاصة بارتفاع الحرارة ونقص المياه، وقد يتسبب تدهور الموارد الطبيعية، وخصوصاً الضغط على مصادر المياه، في نشوب الصراعات أو الاضطرابات.
 - (3) تعد الزراعة أحد الركائز الرئيسة للاقتصاد العربي وأكثرها تأثراً بتغير المناخ، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد والأمن الغذائي، ويؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى استجابة القضاء على الفقر وسوء التغذية وتعثر تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
 - (4) تشير نماذج محاكاة الاحتباس الحراري إلى أن المتوسط السنوي لدرجة حرارة الهواء السطحي بالمنطقة العربية قد يزيد من 2.5 إلى 4 درجات بحلول عام 2100م، وتوقع أن يزيد ارتفاع الحرارة من معدلات التبخر مما سيؤدي إلى التقليل من رطوبة التربة ومياه الرشح وإلى تغذية طبقات المياه الجوفية كما توقع أن تقل معدلات متوسط سقوط الأمطار بنسبة 10% إلى 20% بمنطقة البحر المتوسط، والأجزاء الشمالية وشبه الجزيرة العربية.
 - (5) أكد تقرير تقييم تغير المناخ العربي، الذي نشر في عام 2017م أن المياه والزراعة والنظم البيئية ومناطق تجمعات السكان معرضة لتغير المناخ، فضلاً عن ارتفاع درجات الحرارة وسوف يكون لهذه التغيرات آثار على الضعف الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في الدول العربية، لذا تمثل المبادرة إطار حوار عربي وإقليمي حول الطاقة والمناخ لبدء تعاون إقليمي مؤثر اعتماداً على نتائج مثل هذه التقييمات العلمية.
 - (6) تشهد الدول العربية خلال الفترة الأخيرة عدداً من الظواهر المناخية المتطرفة وما يتبعها من أخطار على المواطنين ومختلف مظاهر الحياة، مثل موجات الحر واندلاع الحرائق والجفاف والفيضانات والسيول والأعاصير والعواصف الرملية والترابية، وأصبحت هذه الظواهر أكثر تواتراً وحدة ولها عواقب جمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية في مناطق عديدة في عدد من الدول العربية.
 - (7) تشير الدراسات إلى وصول معدل الوفيات الناتج عن العوامل البيئية حوالي 23% وهناك ما يقرب من 670 ألف مواطن عربي يفقدون حياتهم بسبب التحديات البيئية.



- (8) استمرار الممارسات غير المستدامة في الوطن العربي تؤدي لتدهور الأراضي في ظل محدودية الموارد الطبيعية.
- (9) إن التغيرات المناخية أصبح تأثيرها كبيراً على المنطقة العربية بالكامل من المحيط للخليج، ولعل ما يحدث في الخليج خلال السنوات الأخيرة من بعض الموجات الغربية من رياح وأعاصير وسقوط أمطار، وموجات حارة تضرب المنطقة أثناء الصيف، مؤشر لعمق التأثير بالتغيرات المناخية.
- (10) يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية المتطرفة والأخطار الطبيعية والجفاف والذوبان الجليدي السريع وحرائق الغابات والفيضانات إلى تفاقم تحديات التنمية وتقضي على عقود من التقدم الاجتماعي والاقتصادي.
- (11) أن فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ يزيدان من مخاطر انتقال الأمراض الحيوانية المنشأ، والتي يمكن أن تؤدي عواقبها إلى تفشي الأمراض الخطيرة والأوبئة.

نحو خارطة طريق عربية لمواجهة تأثير التغيرات المناخية على اقتصادات الدول العربية.

تشارك الدول العربية بفاعلية في تسريع العمل المناخي للمحافظة على الاستدامة لحياة أفضل للأجيال القادمة، وكما أشرنا فإن الدول العربية تتأثر بآثار التغيرات المناخية بشكل كبير رغم عدم كونها من الدول المتسببة في الانبعاثات الكربونية، ما يبرز خطورة التحديات التي تواجه الدول العربية في هذه القضية ما بين الحد من الانبعاثات وخطط التنمية وخاصة التنمية في مجال الصناعة.

ولذلك فخارطة الطريق التي نقترحها تعتمد على عدد من الركائز الأساسية، يأتي في مقدمتها الحد من الانبعاثات والتكيف في مواجهة الوتيرة المتسارعة لتغير المناخ، كما تتضمن زيادة الاستثمارات خاصة في المشروعات المراعية للمناخ وإصلاح السياسات، مع تعبئة التمويل اللازم للخطط اللازمة للاعتماد على الطاقة النظيفة ودعم القطاع الخاص في هذا المجال، واتخاذ تدابير التكيف مع تغير المناخ وتدابير التخفيف من آثاره، وتسترشد خطة الطريق بالإستراتيجيات والإجراءات الوطنية العربية والتجارب الناجحة عن تغير المناخ، وتبني نهج للتنمية الخضراء القادرة على الاستدامة التي تفتح الطريق أمام نموذج جديد للنمو في المنطقة يخلق فرصاً للعمل، مع تحقيق منافع تتمثل في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وخفض الانبعاثات الكربونية، والتمتع بهواء وماء أنظف، وتحسين استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية.



أولاً: في مجال الحد من الانبعاثات المسببة لتغير المناخ

على المستوى العربي:

إن التعاون العربي المشترك في مجال التنمية منخفضة الانبعاثات، تتطلب الآتي:

- (1) التعاون العربي في تنفيذ مبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي أطلقها الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد- المملكة العربية السعودية بتاريخ 27 مارس 2021م، واستضافت المملكة العربية السعودية لقمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر برئاسة ولي العهد ومشاركة عدد من قادة الشرق الأوسط وأفريقيا والمسؤولين الدوليين في قطاع البيئة والتغير المناخي بتاريخ 25 أكتوبر 2021م، وذلك لتخفيف وطأة ضغوطات تغير المناخ والإسهام الجوهري في الجهود العالمية لضمان الاستدامة البيئية والطبيعية.
- (2) إعداد دراسة عربية لتحديد وتقليص الفجوة بين المستهدف من الوصول للحياد الكربوني عام 2050م والواقع الحالي، في ظل تزايد احتياجات العالم العربي من الطاقة مع مرور الزمن.
- (3) إجراء تقييم شامل من خلال فريق خبراء عربي لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وفقاً لمزايا كل دولة عربية تكون أساس لمشروعات عربية مشتركة لضمان الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات وتحقيق التنمية المستدامة.
- (4) تكثيف العمل العربي المشترك في مختلف القطاعات بشأن زيادة نسبة مصادر الطاقة المتجددة والبديلة في مكون الطاقة بصفة عامة المطلوب للمشروعات التنموية.
- (5) التوسع في المشروعات العربية المشتركة بشأن إنشاء محطات الرياح والطاقة الشمسية، وإنتاج الطاقة من المخلفات والتوسع في استخدام الطاقة الحيوية، واستثمار العوامل المناخية في الدول العربية التي تساعد على ذلك.
- (6) تظافر الجهود العربية وحشد دعم مسيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز البحث العلمي والابتكار وتطوير برامج تحسين كفاءة الطاقة، وتطوير الطاقة المستدامة.
- (7) تشجيع المبادرات وريادة الأعمال والمشاريع العربية الرائدة المتخصصة في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة؛ لتنويع مصادر إنتاج الطاقة على غرار الطاقة الشمسية والمائية وطاقة الرياح، والطاقة النووية.
- (8) دعم المبادرات العربية المعنية بتقليل الانبعاثات الكربونية، والتخلص التدريجي من الفحم والتحول إلى أنواع وقود منخفضة الكربون.
- (9) تعزيز التعاون العربي في مجال استخدام طاقة الهيدروجين الأخضر.
- (10) تنويع مصادر التمويل العربية التي تدعم وتشجع الاستثمار في مجال إنتاج الطاقة المتجددة.



- (11) إعداد دراسة عن التجارب الدولية في مجال التنمية منخفضة الانبعاثات، وسبل الاستفادة منها في الدول العربية وفق مؤشرات دقيقة عن المزايا النسبية لكل دولة في مجال الطاقة النظيفة والتطبيقات الموفرة للطاقة، في المدن وفي وسائل النقل والقطاعات الاقتصادية في الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها.
- (12) تعزيز الشراكات في مجال توفير الدعم الفني إلى الدول الأعضاء وبناء قدراتها بشأن قضايا تغير المناخ التي تواجهها المنطقة.
- (13) تنشيط التبادل العلمي على المستوى العربي والعالمي، ومنح حوافز لتقنيات الطاقة المتجددة.
- (14) استثمار استضافة أي من الدول العربية للفعاليات الدولية الخاصة بتغير المناخ وعلى رأسها اجتماعات قمة المناخ لدعم المواقف العربية في مجال مكافحة تغير المناخ.

على المستوى الوطني:

- تخطيط وبناء خطة وطنية محكمة وفق الاحصاءات الخاصة بكل دولة بشأن:
- (1) تحديث الاستراتيجيات الخاصة بقطاع الطاقة المتجددة بصفة دورية لتعكس المستجدات بالقطاع في ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة.
- (2) تعظيم كفاءة الطاقة في جميع القطاعات الاقتصادية، وذلك بتحسين كفاءة محطات الطاقة، وشبكات النقل والتوزيع، والأنشطة المرتبطة بالنفط والغاز، وتحسين كفاءة الطاقة للأجهزة والمعدات الكهربائية.
- (3) إعداد مبادرات وطنية في مجال الطاقة من شأنها تخفيض الانبعاثات الكربونية، ودعم مشاريع الطاقة المتجددة.
- (4) التحول للتقنيات التي تعتمد على مصادر الطاقة النظيفة، مثل وسائل النقل التي تعمل بالكهرباء والغاز الطبيعي وأنظمة النقل العام الجماعي.
- (5) تحسين كفاءة الطاقة في المباني، والتوسيع في مشاريع الأبنية الخضراء ووضع معايير ومؤشرات وطنية خاصة بها.
- (6) تزويد الصناعات المختلفة ووسائل النقل بالطاقة النظيفة اللازمة بكفاءة وفعالية.
- (7) وضع السياسات والإجراءات الوطنية الكفيلة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال الاعتماد على استخدام التقنيات الحديثة والأنظمة المتطورة.
- (8) وضع كود وطني بمعايير عالية بشأن التخلص الآمن والسليم من المخلفات الصلبة ومعالجة الغازات الناتجة عنها.
- (9) تطوير البنية الأساسية لتصدير الطاقة مع التركيز على رفع الكفاءة الانتاجية، وتوفير فرص العمل بالمشروعات.
- (10) حوكمة الطاقة المتجددة لحماية الابتكارات.



ثانياً: في مجال المعرفة ونقل التكنولوجيا

تعتبر التقنية وتكنولوجيا المعلومات من الأساسيات في مجال مراقبة تغير المناخ والتخفيف من آثاره والتكيف معه، لذا يجب الآتي:

- (1) تعزيز الاستثمار في مجال التكنولوجيا ونقل المعرفة في مجال البيئة والحد من آثار التغيرات المناخية.
- (2) تعزيز قدرات الابتكار في إطار الميزة التنافسية التكنولوجية العربية في مجال البيئة وتطوير قطاع الخدمات المرتبط بها، والتحول الرقمي.
- (3) تطوير تقنيات عربية خاصة ببناءً على المزايا الطبيعية الخاصة بالدول العربية وعدم الاعتماد فقط على التقنيات المستوردة.

ثالثاً: في مجال التنمية المستدامة ومواجهة آثار تغير المناخ

إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة، والهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030 أكد على اتخاذ الإجراءات العاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، ويتطلب ذلك بجانب زيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة والمتجددة، الإدارة المستدامة واستعادة النظم الإيكولوجية الصحية- مثل الغابات، والتربة والأراضي الرطبة- القدرة على امتصاص ما يتبقى من انبعاثات الغازات الدفيئة، وفي نفس الوقت مساعدة المجتمعات المحلية والبلدان على التكيف مع مستوى معين من التأثيرات المناخية التي لا يمكن تفاديها في الوقت الراهن، وتسعى الوثيقة إلى تعزيز آليات التنمية المستدامة وتدابير التكيف مع آثار تغير المناخ من خلال الآتي:

على المستوى العربي:

- (1) التعاون العربي في وضع رؤية عربية مشتركة للتكيف مع التغيرات المناخية والربط بين الطاقة والمياه والغذاء على مستوى الوطن العربي، بما يكفل تحقيق الأمن الغذائي والمائي والبيئي، ودرء آثارها السلبية على الاقتصاد والاستقرار السياسي، وما يتبعها من نوبات نزوح وهجرة جماعية كثيفة خاصة في أماكن الجفاف والتصحر.
- (2) وضع استراتيجية عربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين تكفل تحقيق الأمن الغذائي العربي، وتسهم في الحد من أخطار التغيرات المناخية.
- (3) تنمية الاقتصاد الأخضر، وخلق فرص عمل نوعية، وتوفير فرص استثمارية عربية ضخمة عن طريق التعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.



- (4) تبادل المعارف والخبرات والمعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالدول الأقل نمواً، وتعزيز التعاون بما يساعد على التوسع في سياسات الاقتصاد الأخضر على جميع المستويات الإقليمية والعالمية.
- (5) التعاون العربي في النهوض بمشاريع تنمية كبرى تراعي الأبعاد البيئية والتغيرات المناخية ودعم التكنولوجيا الخضراء على غرار مشروع نيوم بالملكة العربية السعودية الذي يقدم نموذجاً جديداً للشراكة العربية والاستدامة الحضرية.
- (6) التوسع في تعمير تجربة المدن الصديقة للبيئة، فيما يخص خفض غازات الاحتباس الحراري المسببة لتغير المناخ، مثل مدينة مصدر بالإمارات العربية المتحدة كأول مدينة صديقة للبيئة في الشرق الأوسط.
- (7) وضع مخطط مستهدف لكل دولة عربية كل حسب خطته الوطنية للوصول من خلال تعاون وتنسيق عربي للحياد الكربوني بحلول عام 2050، وتقديم نموذج عربي رائد لحماية الكوكب في إطار الجهود العالمية لمواجهة ظاهرة تغير المناخ.
- (8) تبادل الخبرات بين الدول العربية في المجالات الآتية:
- مواجهة مخاطر تغير المناخ مثل السيول والأمطار الغزيرة.
 - تطبيقات لتحسين الإنتاجية الزراعية من تغير المناخ.
 - تطبيقات للحد من تأثير العواصف الرملية والترابية في المدن الحضرية في عدد من الدول العربية، مثل زراعة الأحزمة الشجرية.
- (9) وضع آلية إنذار عربي مبكر وخريطة تفاعلية لتحديد المناطق العربية المعرضة لمخاطر تغير المناخ المحتملة.

على المستوى الوطني:

- (1) تأسيس وحدات للتنمية المستدامة وتغير المناخ في كل الوزارات والقطاعات المعنية.
- (2) تطبيق جميع الوزارات والقطاعات الاقتصادية في كل دولة لمعايير الاستدامة في المشاريع الاقتصادية والتنمية.
- (3) تعزيز الشراكة المجتمعية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في العملية التنموية، وتطوير البنية التشريعية التي تمكن من ذلك، بغية تحقيق التنمية المستدامة.
- (4) دعم الاستثمارات وتشجيع مشاريع الطاقات الجديدة والمتجددة وما تعرف بالطاقة الخضراء وتطبيق الاقتصاد الأخضر في المجالات التنموية الستة؛ وهي: الطاقة والصناعة والنقل والزراعة والإسكان والسياحة.
- (5) وضع خطة لتنمية موارد مائية غير تقليدية، والحفاظ على الأراضي الزراعية من التدهور وتحسين نظم إدارة المحاصيل، وحماية الثروة السمكية.



- (6) اتخاذ السياسات والإجراءات واعداد الدراسات اللازمة لحماية المواطنين من الآثار الصحية السلبية لتغير المناخ من خلال تحسين الخدمات الصحية وزيادة استعداد القطاع الصحي لمواجهة الأمراض الناجمة عن تغير المناخ، وتدريب العاملين بالقطاع الصحي وتوعية المواطنين.
- (7) الحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية من تأثيرات تغير المناخ، بتحسين قدرتها على التكيف، والترويج لتبني نهج يقوم على الربط بين جهود التصدي لفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور الأراضي والتصحر، والحفاظ على المحميات.
- (8) إعادة تخطيط المدن ومجتمعات التنمية الجديدة بما يجعلها في مأمن من تأثيرات تغير المناخ.
- (9) وضع مخطط شامل ودقيق لأنظمة الحماية من آثار التغيرات المناخية مثل الفيضانات وجمع مياه الأمطار، وتحسين أنظمة وخدمات المياه والصرف الصحي، واستخدام أنظمة ري أكثر كفاءة، وتحسين الطرق لتكون أكثر مرونة في مواجهة تأثيرات تغير المناخ الناتجة عن درجات الحرارة المرتفعة والسيول وارتفاع مستوى سطح البحر.
- (10) إنشاء أنظمة وطنية للإنذار المبكر للحد من مخاطر الكوارث المحتملة للتغيرات المناخية.
- (11) سد الفجوة بين جهود القطاع العام والخاص وتحديد فرص التعاون والابتكار
- (12) وضع الخطط الوطنية للتمويل الإنمائي الكفيلة بجذب المزيد من الاستثمارات وفرص التمويل المناخي، والتركيز على المعايير البيئية في المشاريع الاستثمارية، وادماج مشاريع تغير المناخ في القطاع المصرفي، وابتكار أدوات حديثة للتمويل مثل الدعم الأخضر والسندات الخضراء.
- (13) وضع شروط لتمويل المشروعات بحيث لا يتم تمويل أي مشروعات تزيد من حدة تغير المناخ، والتوسع في المشروعات الصديقة للبيئة وحوافز استثمارية تمكن من صياغة وتنفيذ مشروعات التكيف.
- (14) تعزيز الترتيبات المؤسسية والإجرائية والقانونية مثل نظام الرصد والإبلاغ والتحقق بشأن العمليات الاقتصادية وتأثيرها البيئي على التغيرات المناخية.

رابعاً: في مجال دعم الاستثمار الأخضر

ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر على الساحة الكونية خلال السنوات القليلة الماضية، ولقد وضح ذلك جلياً في كلمات رؤساء الدول والحكومات ووزراء المالية والاقتصاد بمجموعة العشرين، ونوقشت فكرة الاستثمار الأخضر في سياق التنمية المستدامة وتقليل الفقر. ويعد الاستثمار الأخضر يعتبر أحد النماذج الجديدة للتنمية الاقتصادية السريعة النمو والذي يقوم أساساً على المعرفة الجيدة للبيئة والتي أهم أهدافها هو معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي.



حواجز الانتقال للاستثمار الأخضر تتمثل في الآتي :

- (14) الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في المناطق الريفية؛ وذلك سوف يحقق المنافع من رأس المال الطبيعي ونستطيع ان نوصلها الي الفقراء.
- (15) الإهتمام بالمياه و عدم تلويثها والإجتهاد في ترشيدها؛ سوف يساهم في توفير المياه الجوفية داخل الآبار وأيضاً الحفاظ على المياه السطحية.
- (16) دعم قطاع النقل الجماعي؛ حيث الوصول الى خفض دعم أسعار الطاقة في المنطقة العربية بنسبة 25٪/سوف يوفر أكثر من 100 بليون دولار خلال ثلاث سنوات وهذا المبلغ يمكن تحويله الي تخضير الطاقة و الانتقال اليها في مجال النقل و بتخضير 50٪ من قطاع النقل في البلدان العربية نتيجة ارتفاع فاعلية الطاقة و استعمال النقل العام والسيارات الهجينة توفر ما يقرب من 23 بليون دولار سنوياً وبإنفاق 100 بليون دولار في تخضير 20٪ من الأبنية القائمة خلال العشر سنوات القادمة، يتوقع توفير أكثر من 4 مليون فرصة عمل.
- (17) التصدي لمشكلة النفايات الصلبة و محاولة إعادة تدويرها؛ حيث أن أكثر من 50٪ من هذه النفايات يتم إلقائها في المياه وان الانبعاثات الخارجة منها تؤدي الي تلوث المياه و لكن إذا تم التخلص منها بصورة جيدة عن طريق دفنها في مدفن صحي أو محاولة تدويرها سوف تؤدي الى نظافة البيئة والتقليل من الانبعاثات السامة.
- (18) من أجل الاستفادة من الاستثمار الأخضر علينا العمل على تنفيذ المشاريع التالية :
- (19) تبني مشروعات الزراعة الخضراء التي تركز علي المساحات الصغيرة والاسمدة الطبيعية والتي من الممكن أن تخفض الفقر، والاستثمار في الطبيعة التي يعتمد عليها الفقراء، كالمحميات والصيد والمزارع والتشجير والمشاتل وغيرها.
- (20) زيادة الاستثمارات في الأصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء في حياتهم اليومية.
- (21) الاعتماد علي الطاقة النظيفة المتجددة (الطاقة الشمسية ، طاقة الرياح ...) لأنها تساعد في حل مشكلة فقر الطاقة.
- (22) الترويج للسياحة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية غير الملوثة للبيئة، لأنها تعتمد علي دعم الاقتصاد المحلي وحل مشكلة تدنى الدخل.
- (23) دعم مشروعات النظافة والاستفادة من المخلفات والنفايات باعتبارها مواد خام جديدة يمكن الاستفادة منها مرة أخرى .



(24) تبني مشروعات المباني والعمارة والمنشآت صديقة البيئة والمركبات والسيارات صديقة البيئة.

(25) إن الوصول إلى اقتصاد أخضر يتطلب تعاوناً بين القطاعين العام والخاص. وهذا التعاون يشمل على سبيل الذكر لا الحصر التشريعات، وتوجيه الاستثمار نحو الصناعات والتكنولوجيا الخضراء، والعمل على تعزيز الوعي حول أهمية البيئة المستدامة في تعزيز سمعة الشركات ورفع إنتاجيتها وتشجيعها على التزام مسؤوليتها الاجتماعية.

خامساً: إجراءات وآليات لحوكمة قضية تغيرات المناخ

على المستوى الوطني:

(1) أهمية وجود آلية وطنية متخصصة سواء مجلس أو لجنة تعني بالتغيرات المناخية تتبع مجلس الوزراء نظراً لتشعب تأثيرات قضية التغيرات المناخية فهي ليست قضية بيئية فحسب.

(2) دمج قضية تغير المناخ في عمل جميع الوزارات والقطاعات والهيئات الوطنية المعنية بالأبعاد البيئية وكذلك الوزارات والقطاعات المعنية بالتنمية المستدامة.

(3) تطوير الاستراتيجيات الوطنية العربية المعنية بالتغيرات المناخية بحيث تستوعب التطورات الدولية ودراسات التقييم المناخية، بحيث تتميز بالتكامل والشمول، وتستوعب جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتدمج المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومؤسسات التمويل والبحث العلمي.

(4) تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات والقطاعات المعنية أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المعنية بالتغيرات المناخية.

(5) تأمين المساعدات المادية والفنية المطلوبة لبناء القدرات اللازمة لمواجهة آثار التغيرات المناخية، خاصة بناء قدرات الجهات المعنية وسبل تعزيز التعاون على المستويين الوطني والعربي، ومع المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة.

(6) الاستفادة من إمكانيات أجهزة الأمم المتحدة المعنية لمواجهة التغيرات المناخية.

(7) إطلاق حملات إعلامية بشكل مستمر تستهدف: تعريف المجتمع، بكافة شرائحه، بخطر تغيرات المناخ وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطنين، ودور أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة في الحد من هذه المخاطر.

(8) تخصيص الموارد المالية والتقنية اللازمة بشكل سنوي لدعم جهود مكافحة تغير المناخ على كافة المستويات.



(9) وضع المجالس والبرلمانات العربية بالتعاون مع الوزارات والأجهزة التنفيذية الوطنية خطة تستوعب جميع أدوات العمل البرلمانية التشريعية والرقابية والسياسية والمالية بشأن التغيرات المناخية في ضوء الاستراتيجيات الوطنية والاتفاقات والتزامات الدولية.

على المستوى العربي:

- (1) إنشاء آلية تنسيق بين مختلف الجهات التابعة لجامعة الدول العربية التي تختص بموضوعات تتعلق بالمناخ.
- (2) إنشاء منصة تعاون عربية لتطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، لتسريع وتيرة المشروعات ووتعميم قصص النجاح للتكنولوجيا منخفضة الكربون.
- (3) إنشاء مرصد عربي من أجل تتبع التشريعات والسياسات والإجراءات والتقدم المحرز في الدول العربية بشأن قضية تغير المناخ، والممارسات الفضلى بشأنها، بالتعاون مع المركز العربي لسياسات تغير المناخ.
- (4) تأسيس مركز إقليمي عربي خاص بالتنوع البيولوجي.
- (5) إنشاء صندوق للاستثمار في حلول تقنيات الاقتصاد الدائري للكربون في المنطقة.
- (6) إنشاء صندوق عربي أو آلية يعمل بشكل وثيق مع الوزارات وكيانات القطاع الخاص والحكومات الأجنبية لتوحيد الجهود البيئية وتوسيع نطاق العمل بأسرع ما يمكن.



المحور الثالث

التجارة البينية العربية التحديات والفرص

انطلقت فكرة تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية منذ نشأة الجامعة العربية، وعقدت لهذا الغرض عدد من الاتفاقيات أبرزها:

1. اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت في عام 1953
2. اتفاقية السوق العربية المشتركة في عام 1964
3. "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" عام 1981.
4. في عام 1997م قررت الدول العربية الأعضاء في الجامعة تفعيل "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" المشار إليها.

وأكدت اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي التي تمت الموافقة عليها في العام ١٩٥٠م على تعاون الدول المتعاهدة على النهوض باقتصاد بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيق وادراجه ما تقتضيه الحال من اتفاقيات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.

ونص ميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي الذي أقر في قمة عمان نوفمبر ١٩٨٠ على أن العمل الاقتصادي يمثل عنصراً رئيسياً في العمل العربي المشترك وقاعدة راسخة ومنطلقاً مادياً له و بأنه يشكل الأرضية الصلبة للأمن القومي الذي يتعزز بالتنمية المستقلة الشاملة، وأكد الميثاق على تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة باعتباره الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربي.

لأهمية موضوع التجارة باعتبار أنها القاطرة للتنمية الاقتصادية ولأن زيادة التبادل التجاري بين الدول عربية يظل هدف ثابت لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي فقد تم توقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في عمان عام ١٩٨١م، ولتنفيذ هذه الاتفاقية أنشأت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووقعت اتفاقيتها في عام



١٩٩٧م، وفي نفس الإطار تم التوصل إلى إتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية عام ١٩٩٧م، لتمثل كل هذه الاتفاقيات الإطار التشريعي للتكامل الاقتصادي العربي.

تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى⁵؛

تم إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل تدريجي اعتباراً من عام 1998 وأصبحت قائمة بالفعل اعتباراً من عام 2005 ، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تطور نوعي في المنطقة من عدة نواحي أهمها:

أ- تطوير البنية التشريعية للمنطقة (إضافة ملاحق للاتفاقية فيما يخص الموضوعات : الحواجز الفنية للتجارة TBT، الصحة والصحة النباتية SPS، حقوق الملكية الفكرية IPR، تسهيل التجارة TF) حيث تم انشاء أربع لجان لإعداد ملاحق قانونية للبرنامج التنفيذي للمنطقة، وقد شهد عام 2020 انتهاء اللجان من اعداد نسخة أولية منها وجاري مراجعتها من الدول الأعضاء وكان من المقرر انتهاء تلك اللجان من عملها قبل نهاية العام.

ب- تطوير آلية فض المنازعات بين الدول العربية

اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2004 آلية فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة، حيث تهدف الاتفاقية إلى تسهيل التجارة بين الدول الاعضاء من خلال سرعة البت في النزاعات التجارية. لم تلجأ أياً من الدول الأعضاء إليها حتى عام 2019، لذا سعت إدارة التكامل لاستصدار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقدت اللجنة عدة اجتماعات وناقشت عدد من المواد ومن المتوقع الانتهاء من إعداد الآلية قبل نهاية 2021.

ج- الانتهاء من اعداد الية للمعاملات التجارية

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرار رقم (ق 2305- د.ع 108-2 / 9 / 2021) الذي نص على "البدء في تطبيق الية المعاملات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل استرشادي اعتباراً من 2022/1/1 على أن تطبق بشكل الزامي اعتباراً من 2025/1/1.

معوقات تطور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

⁵ د. بهجت أبو النصر، مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي القطاع الاقتصادي جامعة الدول العربية، ورقة عمل بعنوان: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي، قدمت في المنتدى العربي حول تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية التجارة البينية ودور القطاع العام والخاص في تحقيق ذلك، المنعقد خلال الفترة من 23-25 مايو 2022م – القاهرة – جمهورية مصر العربية



أولاً - ضعف التزام بعض الدول الأعضاء بمتطلبات المنطقة من خلال ما يلي:

- 1) الاستمرار في فرض رسوم جمركية وعدم منح الاعفاء المقرر.
- 2) إعادة فرض رسوم جمركية على بعض السلع.
- 3) استحداث قيود غير جمركية.
- 4) فرض قيود كمية على السلع المستوردة.
- 5) التمييز في المعاملة الضريبية.
- 6) تقديم شهادات منشأ غير دقيقة.
- 7) غياب الشفافية .

ثانياً: التطبيق الاختياري للمواصفات القياسية العربية

ثالثاً- تشابه الهياكل الإنتاجية في الدول العربية.

رابعاً- ضعف البنية التحتية للخدمات اللوجستية.

خامساً- بطء عمل اللجان المعنية بالمنطقة.

سادساً- الأوضاع السياسية والأمنية

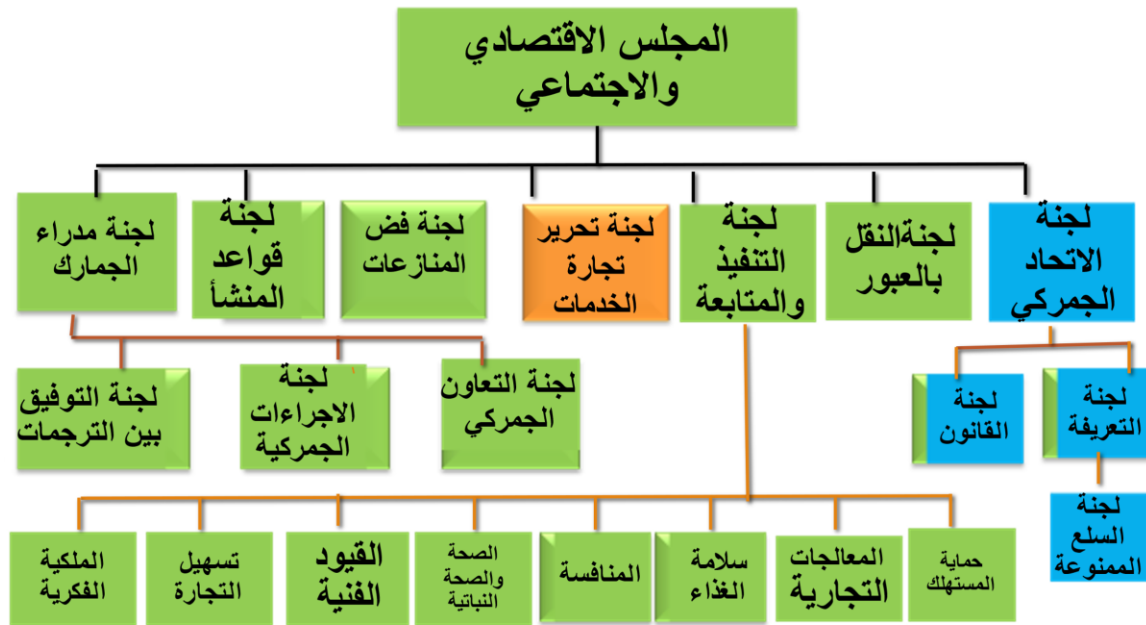
سابعاً- تأثير جائحة كورونا على التجارة العربية البينية.

الإجراءات المتخذة مؤخراً للحد من بعض تلك المعوقات:

- 1- وضع آلية لضمان التزام الدول الأعضاء بمتطلبات المنطقة.
- 2- وضع آلية لتحقيق مبدأ الشفافية في إطار المنطقة.



الهيكل التنظيمي لأجهزة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي



واقع التجارة البينية العربية: التحديات والفرص

إن واقع التجارة العربية البينية ضعيف، ولا يرضي طموحات الدول العربية، فعلى الرغم من استحداث لجان لتطوير الإطار التشريعي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال إعداد ملاحق قانونية لموضوعات القيود الفنية على التجارة، وتسهيل التبادل التجاري، والملكية الفكرية، لكن التجارة البينية العربية لا تزال عند 10 - 11%، مما يتطلب الدعوة الى ضرورة تعاون الدول العربية فيما بينها للارتقاء بمستوى التبادل التجاري، وتجاوز أي خلافات اقتصادية تحد من أي زيادة ممكنة في التجارة البينية العربية.

كما أن الظروف الاقتصادية غير المستقرة التي تشهدها المنطقة العربية، تحتم على الحكومات العربية التعاون والتنسيق مع القطاع الخاص العربي بمختلف مؤسساته للتعاون



لمواجهة الضغوط الاقتصادية التي افترتها الازمات الاقتصادية المختلفة، من خلال تعميق التكامل التجاري واقامة استثمارات مشتركة جديدة. ويوضح الشكل التالي أهمية منطقة التجارة العربية الكبرى في تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية.

حصّة الواردات البيئية من إجمالي الواردات (%)		حصّة الصادرات البيئية من إجمالي الصادرات (%)		قيمة التجارة البيئية (مليار دولار)				التجمعات
				الواردات		الصادرات		
2020	2005	2020	2005	2020	2005	2020	2005	
11	11.1	10	7.9	93	38.5	90	44.8	منطقة التجارة الحرة العربية
10.1	8.3	5.9	5	53	15.6	45	20	مجلس التعاون الخليجي
2.1	2.7	1.9	2	2.8	1.8	2.1	2.1	اتحاد دول المغرب العربي
1.1	1.3	2.6	1.3	1.8	0.9	2.1	0.6	دول اتفاقية أغادير



أكثر البلدان مساهمة في التجارة البينية في المنطقة العربية لعام 2020
(مليار دولار) ونسب مئوية

البلدان المصدرة	القيمة (مليار دولار)	الحصة (%)	أهم البلدان المستوردة	القيمة (مليار دولار)	الحصة (%)
الإمارات	315.9	31.0	الإمارات	267.8	31.7
السعودية	261.6	25.7	السعودية	153.2	18.1
العراق	82.3	8.1	مصر	70.9	8.4
قطر	72.9	7.2	المغرب	50.7	6.0
الكويت	64.5	6.3	العراق	46.3	5.5
عمان	41.0	4.0	إيران	43	5.2
الجزائر	35.8	3.5	الجزائر	41.9	5.0
المغرب	29.1	2.9	الكويت	33.6	4.0
مصر	29.0	2.8	قطر	29.2	3.5
ليبيا	24.4	2.4	عمان	23.2	2.7
المجموع	973		المجموع	781.4	

تتميز التجارة العربية بظاهرة التركيز الجغرافي وتقتصر في بعض الأحيان على شريك أو شريكين تجاريين. فالبلدان التابعة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك اتحاد المغرب العربي



ودول مجلس التعاون الخليجي. تكون تجارتها اقوى مع اعضاء التكتل، وهذا يشير الى اهمية الدخول في سلاسل القيمة الاقليمية لهذه البلدان لتشجيع التجارة في المنطقة ولتاسيما ان هذه البلدان تربطها اكثر من تكتل اقليمي داخل المنطقة.

التجارة البينية الزراعية:

تعتبر التجارة الزراعية العربية البينية من المنافذ الهامة لتوسيع التبادل التجاري بين الدول العربية في ظل المجابهات التنافسية للسوق العالمي، وتعد تنمية التجارة البينية من أهداف التعاون العربي الاقتصادي الأساسي حيث تنمو فرص تحرير التجارة البينية في نطاق مقبول من الاشتراطات التجارية ويمكن التعامل معها في إطار المتطلبات العربية للسلع الزراعية. وقد قامت الدول العربية بإبرام الاتفاقات الثنائية والجماعية والاتفاق على تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإنشاء التكتلات الإقليمية بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي واتحاد المغرب العرب وتوقيع إعلان الاتحاد الجمركي الخليجي منذ يناير 2003م، وكل ذلك بهدف تعزيز التجارة البينية العربية⁶.

اوضاع التجارة الزراعية العربية البينية

جدول رقم (1): الصادرات والواردات الزراعية العربية للفترة 2019-2021م (مليار دولار)

2021	2020	2019	2018	
44.885	39.42	50.35	50.996	الصادرات الزراعية العربية
114.935	106.64	123.23	125.959	الواردات الزراعية العربية
159.82	146.06	173.58	176.955	التجارة العربية الزراعية

- شهدت الصادرات الزراعية العربية تراجعاً في الأداء حيث بلغت قيمة إجمالي الصادرات الزراعية في الوطن العربي في العام 2021م حوالي 44.5 مليار دولار. وتشمل الصادرات الزراعية كل من

⁶ د. على موسى بكر، رؤية المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتحسين أوضاع التجارة البينية الزراعية بالدول العربية، ورقة عمل مقدمة في المنتدى العربي حول تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية التجارة البينية ودور القطاع العام والخاص في تحقيق ذلك المنعقد خلال الفترة من 23-25 مايو 2022م – القاهرة – جمهورية مصر العربية.



الصادرات الغذائية والتي تمثل حوالي 73 % والصادرات غير الغذائية والتي تمثل 27 % من قيمة جملة الصادرات الزراعية في الوطن العربي. تعتبر صادرات الخضار والفاكهة أهم الصادرات الغذائية من الوطن العربي وتمثل حوالي 24 % تليها الألبان، الأسماك والزيوت النباتية والسكر الخام بنسب 8.6 % ، 7 % ، 5.8 % و 3.5 % على التوالي للعام 2021م.

• بالرغم من ارتفاع نسبة الواردات الغذائية لمعظم الدول العربية إلا أن هنالك تباين في حجم الواردات الغذائية حيث تعتمد بعض الدول بنسبة كبيرة على وارداتها من السلع الغذائية مثل الصومال ، قطر ، ليبيا واليمن حيث تمثل نسبه وارداتها الغذائية أكثر من 90 % من جملة وارداتها الزراعية. تعتبر واردات الحبوب ومنتجاتها أهم الواردات الغذائية من الوطن العربي وتمثل حوالي 29.7 % تليها لحوم الدواجن والألبان ومنتجاتها الخضار والفاكهة والزيوت النباتية بنسب 10.6 % ، 12 % ، 10 % و 5 % على التوالي) للعام 2021م.

جدول رقم (3): تطور التجارة الزراعية العربية البينية

للفترة 2018-2021 (مليار دولار)

نسبة التجارة العربية الزراعية البينية الى التجارة الزراعية العربية الكلية (%)	التجارة الزراعية العربية البينية	العام
23%	41464352	2018
23%	40451395	2019
28%	40957874	2020
25%	40704635	2021



**جدول رقم 4: التجارة الزراعية العربية البينية في الدول العربية
خلال الفترة 2019-2021م (مليون دولار)**

مساهمة الدولة في جملة التجارة الزراعية البينية في العام 2021 (%)	2021	2020	2019	
1.74	4.53	4.61	4.45	الأردن
18.29	47.705	49.08	46.33	الإمارات
9.56	24.945	25.29	24.6	البحرين
1.24	3.23	3.17	3.29	تونس
1.62	4.22	4.25	4.19	الجزائر
0.56	1.46	1.48	1.44	القمر المتحدة
1.34	3.485	3.71	3.26	جيبوتي
9.35	24.385	24.99	23.78	السعودية
0.29	0.745	0.47	1.02	السودان
0.35	0.925	0.93	0.92	سوريا
0.04	0.1	0.1	0.1	الصومال
1.99	5.195	5.21	5.18	العراق
5.80	15.135	15.1	15.17	عمان
1.18	3.09	3.09	3.09	فلسطين
24.40	63.63	63.91	63.35	قطر
11.99	31.27	31.48	31.06	الكويت
3.04	7.93	7.98	7.88	لبنان



2.00	5.22	5.26	5.18	ليبيا
0.95	2.47	2.4	2.54	مصر
1.18	3.075	3.07	3.08	المغرب
0.50	1.3	1.3	1.3	موريتانيا
0.32	0.835	0.82	0.85	اليمن
2.28	5.95	5.9	6	الوطن العربي

الصادرات والواردات الحيوانية:

فيما يتصل بالمنتجات الحيوانية والأسماك فهناك زيادات مستمرة في صادرات الدول العربية، وبصفة عامة تعتبر الصادرات العربية من الأبقار والأغنام والماعز الحية متواضعة، إذ لا تزيد نسبتها على (3%) من إجمالي أعداد الثروة الحيوانية، يرجع ذلك لضعف النظم التسويقية في الدول ذات الثروة الحيوانية المقدرة، وضعف البنيات التحتية لتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها. وقدرت قيمة واردات الدول العربية من الحيوانات الحية في عام 2021م بحوالي (0.37) مليون دولار.

أما صادرات الوطن العربي من الأسماك، فقد شهدت تطوراً ملحوظاً، في عام 2021م حيث بلغت قيمة (1.73) مليار دولار. وتعتبر المغرب، وسلطنة عمان، وتونس واليمن، وموريتانيا من الدول الرئيسية المصدرة للأسماك في الوطن العربي.



التجارة البينية العربية: الفرص والتحديات:

أ- الفرص

- يتيح التطبيق الكلي لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطويرها على أساس قانوني واضح فرصة لتعزيز الثقة ودفع التبادل التجاري البيني.
- يتيح تطوير السلاسل القيمية والتسويقية العربية لبعض السلع ذات المنشأ العربي زيادة المزايا التنافسية النسبية وتنمية القدرات الإقليمية في الصادرات غير التقليدية وتنمية القيمة المضافة للمنطقة في تجارة هذه السلع.
- يشجع العمل بمبدأ الشفافية في نشر وتطبيق الإجراءات الإدارية والتشريعية على تسهيل التجارة البينية العربية، وزيادة استقطاب الاستثمارات الوطنية والخارجية لتتوسع ودفع القدرات الإنتاجية الوطنية ودفع الصادرات.

ب- التحديات التي تواجه التبادل التجاري العربي:

لا تزال حركة التجارة العربية تعاني من العديد من العقبات والعراقيل، والتي كان لها أثراً كبيراً في خفض مستويات التجارة البينية العربية، بالرغم من أن العديد من الدول العربية بذلت العديد من الإجراءات بهدف تحسين أداء التجارة البينية فيما بينها، وبذلك يتضح جلياً وجود كثير من المشاكل والمعوقات أمام تطوير حركة التجارة البينية العربية، وفيما يلي عرضاً لأهم المشاكل والمعوقات أمام زيادة التجارة البينية العربية.

أولاً: القيود غير الجمركية:

- القيود الفنية: وتتمثل في الاشتراطات والمواصفات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج، وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها، مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج، ودلالة المنشأ، وأنواع العبوات، وفرض معايير ومواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها الدولة على سلعها المحلية، خاصة على المنتجات الغذائية والزراعية، وقيام بعض الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس دون إشعار مسبق.
- القيود الإدارية: وهذه القيود لها علاقة بإعادة التثمين الجمركي، وكثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة، وإجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه.
- القيود النقدية: العديد من الدول العربية تعاني من مشاكل التحويل وتعدد أسعار الصرف، ومخصصات النقد الأجنبي، والتشديد في إجراءات الائتمان، وشروط الاستيراد.
- الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفات الجمركية.



- الخلل في الهيكل الإنتاجي العربي وانخفاض الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج السلي، وارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية.

ثانياً: المعوقات الاقتصادية والتسويقية والتشريعية

هناك العديد من المشكلات الأساسية ذات الصلة الاقتصادية التي ما زالت تواجهها بعض الدول العربية، وأعاقت العديد من تجارب ومحاولات التكامل الاقتصادي العربي، وأثرت سلباً على نمو التجارة البينية العربية، والتي من أهمها ما يلي:

- (1) ضعف الأنشطة المصرفية، والخدمات لدى بعض الدول العربية، والأنشطة المساندة للتجارة مثل التأمين والنقل والاتصالات.
- (2) لجوء بعض الدول العربية إلى تخطيط عمليات الاستيراد من الخارج وفقاً لموازنتها النقدية، وكمية المتاح من النقد الأجنبي، وما نتج عنه من تقييد استيراد بعض المواد، مما يحد من عمليات التبادل التجاري بين البلد المستورد والدول الأعضاء بالمنطقة.
- (3) ضعف القدرة التنافسية للسلع العربية مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى من حيث السعر والجودة.
- (4) ضعف نظم التسويق في عدد من الدول العربية يمثل عائقاً أساسياً أمام زيادة الإنتاج وتنمية الصادرات وتحقيق التنمية المستدامة. ولقد أوضحت التجارب أن التجارة الخارجية المطورة وذات الكفاءة تبدأ بتطوير السوق المحلي لأي قطر، فبدون تسويق محلي متطور كأساس للتجارة الداخلية والخارجية تصعب تنمية الصادرات بكفاءة خاصة فيما يتعلق بالإنتاج حسب رغبة المستهلك للكميات المطلوبة والالتزام بالجودة والتنوعية والتوقيت في الإرسال واكتساب المرونة في التمكن من اقتناص الفرص في الأسواق العالمية ومواكبة المزيج التسويقي للاحتياجات الخارجية وزيادة المقدرة على امتداد وتقليل آثار الصدمات والتقلبات الخارجية.
- (5) ضعف البنى التحتية اللازمة لتنشيط التجارة البينية بين الدول العربية.
- (6) عدم كفاية الشركات العاملة في مجال تقديم الخدمات اللوجستية بين الدول العربية.
- (7) تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بحركة السلع ورؤوس الأموال وكذلك تنقل الأشخاص.
- (8) عدم تقديم الدعم والتسهيلات والامتيازات من الجانب الحكومي لتسهيل التجارة البينية العربية.
- (9) عدم توفر قواعد بيانات دقيقة عن أسواق التبادل التجاري البيني العربي وحجم العرض والطلب والمنافسة وأسعار السلع في بعض الدول العربية.



10) عدم تناسق التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة للتبادل التجاري العربي بصورة عامة والزراعي بصورة خاصة

ووفقاً لنتائج الاستبيان الذي قام به اتحاد الغرف العربية عن معوقات التجارة العربية البينية عامي 2021م و2022م، تكمن أهم معوقات التجارة البينية العربية في الآتي:

1. تكاليف التجارة استمرت بتصدر المعوقات التجارية.
2. ارتفاع حدة القيود الجمركية والإجراءات الجمركية الإدارية وعدم شفافية المعلومات والقيود على التحويل المالي.
3. القيود على دخول الأسواق التي تعيق التجارة الإلكترونية.
4. الثغرات الحكومية؛ في المقدمة ضعف التنسيق بين الإدارات، وارتفاع في معوقات التخليص الجمركي، وفي التفتيش.

ج- مقترحات تعزيز التجارة البينية.

يُعد التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التجارة البينية العربية الركيزة الأساس لتقوية اقتصاديات الدول العربية، ورفع قدرتها على مواجهة التحديات من خلال تعزيز القواسم المشتركة بينها على أسس تكاملية، ورفع معدلات استثمار رؤوس الأموال العربية داخل الدول العربية، وزيادة نسب التجارة البينية العربية، وتفعيل منطقة التجارة العربية الحرة، والاتحاد الجمركي العربي، والسوق العربية المشتركة، وإنشاء المشاريع الاقتصادية والاستثمارية والزراعية المشتركة في البلدان العربية، وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

ويقدم البرلمان العربي من خلال تقرير الحالة الاقتصادية في هذا الإطار منظومة من الحلول والتوصيات لمعالجة التحديات والمعوقات التشريعية والاقتصادية التي تواجه التكامل الاقتصادي والتجارة البينية بين الدول العربية.

ويتطلع البرلمان العربي أن تسهم هذه المعالجات والآليات في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وزيادة التجارة البينية العربية إلى المستويات المأمولة، باعتبارها منطلقاً رئيسياً لبناء قوة اقتصادية عربية وأرضية مشتركة للتضامن والوحدة



العربية، وتحقيق مصالح الدول العربية وتطلعات الشعب العربي في الوحدة والنهضة والازدهار والتقدم والأمن والاستقرار.

وتتلخص هذه المقترحات في الآتي:

أولاً: التخطيط للإسهام في سلاسل القيمة بشكل فعال:

- (1) العمل على تطوير الهياكل الإنتاجية للسلع العربية، والأخذ في الاعتبار الميزة النسبية التي تتميز كل دولة عن بقية الدول الأعضاء، من حيث طبيعة وفرة الموارد الطبيعية والمواد الأولية في كل دولة من الدول الأعضاء، مع تعزيز جهود البحث والتطوير للسلع المنتجة.
- (2) تضمين ادماج سلاسل القيمة الإقليمية في خطط وسياسات التنمية في الدول العربية عبر تنويع التجارة الإقليمية وبما يعزز جهود التكامل التجاري العربي.
- (3) العمل على تنويع المنتجات من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيز صادرات المناطق الحرة العربية.
- (4) تعظيم الاستثمارات في الدول العربية للعمل على زيادة الإنتاج والدخل، واستثمار المزايا النسبية للدول العربية، وكذلك قدرة بعض الدول العربية التي تمتلك فائض في ميزانها التجاري، الذي يساعدها على تحسين بنيتها التحتية وتشجيع قيام الصناعات المحلية أو الانفاق على أنشطة البحث والتطوير والقيام بمشروعات عربية مشتركة.
- (5) الإهتمام بالقطاعات الإنتاجية وحل المعوقات الداخلية لكل بلد.
- (6) تطوير آليات التكامل فيما بينها حتى تحافظ على دورها في الاقتصاد العالمي وتنميته عن طريق استيعاب التكنولوجيات الحديثة في تسهيل مناخ الأعمال والتجارة، كالتحول الرقمي والتطبيقات المعلوماتية الجديدة التي تمثل أساس الثورة الصناعية الرابعة.
- (7) تسهيل مهمة القطاع الخاص العربي في إقامة المشروعات في الدول العربية.
- (8) التوظيف الأمثل للموارد المالية في إقامة المشروعات الاقتصادية.



(9) تطوير المواصفات والمقاييس ومواءمتها مع التزامات الاتفاقيات الدولية والإقليمية ومتطلبات الأسواق الخارجية والداخلية، وتطوير وتنسيق وتوحيد الإجراءات والقوانين العربية المتعلقة بالمواصفات لضمان جودة وسلامة السلع العربية ومنافستها دولياً.

(10) وضع السياسات الكفيلة بتنمية التجارة الخارجية وتعزيز تنافسياتها وكفاءتها خلال مدة زمنية محددة.

(11) وضع دراسة عربية دقيقة تربط بين الإنتاج واحتياجات المستهلك في الأسواق العالمية لتسهيل عمليات وإجراءات التجارة والتقليل من تكاليفها.

(12) ضرورة التنسيق في مجال الاتصالات وتوحيد الإجراءات والتعريفات دولياً وإقليمياً لضمان مواكبة ما يجري من تطورات على الصعيد العالمي.

(13) وضع السياسات والتشريعات العربية اللازمة وإنشاء المؤسسات القادرة والمساعدة في تطوير البنى التحتية الملائمة للإنتاج والتجارة.

(14) تأهيل القوي البشرية المطلوبة في القطاع العام ومساعدة القطاع الخاص في تدريب كوادره في مجال التجارة.

ثانياً: اتخاذ المبادرات التشريعية والإجراءات والسياسات الكفيلة بتعزيز التجارة البينية العربية :

(1) تحديث القوانين والتشريعات والسياسات الاقتصادية ومنح الإعفاءات والامتيازات وتبسيط الإجراءات لتعزيز التبادل التجاري البيني بين الدول العربية.

(2) تنسيق السياسات التجارية الوطنية بين الدول العربية وإمكانية توفيرها لضمان حرية حركة السلع ورؤوس الأموال وكذا تنقل الأشخاص.

(3) استكمال تأسيس الاتحاد الجمركي العربي الموحد لتعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية، وتوسيع حركة التجارة البينية.

(4) تطوير "آلية التزام الدول العربية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" بما يضمن فعاليتها في



حمل الدول الأعضاء على الالتزام بمتطلبات المنطقة، وبحث كيفية تطوير وتحديث المنطقة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية، بحيث يتم إدماج الموضوعات الأخرى ذات الصلة بالتجارة للمنطقة، والتي أوضح التطبيق أنها تعد ضرورية ولزامية لتعزيز التجارة البينية العربية وعملية التكامل الاقتصادي العربي.

(5) التزام الدول الأعضاء بما نصت عليه اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية، والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سواء من حيث منح الإعفاءات الكاملة لصادرات الدول الأخرى الأعضاء بالمنطقة، أو من حيث إزالة القيود غير الجمركية التي تتعارض مع ما نصت عليه الاتفاقية أو البرنامج التنفيذي للمنطقة

(6) استكمال توحيد القواعد التنظيمية والمواصفات والمقاييس في الدول الأعضاء في المنطقة، والعمل على أن يكون تطبيق المواصفات القياسية العربية الموحدة الزامياً، مما يسهل انسيابية السلع بين الأسواق العربية، وتضادي أية اجتهادات أو خلافات في تطبيق غيرها من المواصفات.

(7) تسهيل إجراءات التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال:

- تبسيط المستندات والوثائق الخاصة بالمعاملات الجمركية.
- الإصدار والتبادل الإلكتروني لشهادات المنشأ.
- معالجة التكاليف المرتبطة بانتقال السلع والأموال اللوجستية.
- رفع كفاءة الإدارات الحدودية لتسهيل حركة العبور وتقليل زمن انتظار الحاويات.
- تحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية سواء ما يتعلق بوسائل النقل أو الطرق أو وسائل الاتصال أو غيرها من الخدمات المساندة الأخرى، سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول العربية من خلال تعزيز العمل العربي المشترك في هذا المجال، أخذاً بالاعتبار الجهود القائمة حالياً في هذا المجال.
- تسهيل وتسريع عمليات التخليص الجمركية وتحسين الكفاءة من خلال اعتماد رقمنة العمليات، تطوير نظام شامل للتبادل الإلكتروني والخدمات الداعمة لها ووضع برامج لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية الخاصة بالجمارك.



- تطبيق العمل بنظام النافذة الواحدة أو صالة التخليص الواحدة لكافة الجهات المعنية بالتصدير والاستيراد في كافة المنافذ الجمركية وتوحيد اشتراطات الاستيراد والتصدير فيما يختص بالقوائم والمستندات المطلوبة بين الدول.
- تعزيز القدرة في الحصول على المعلومات التجارية الصحيحة في المكان المناسب والوقت المناسب والسعر المناسب ومعرفة كيفية استخدامها.

(8) رفع نسبة التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال إنشاء سلاسل توريد بديلة، والاستعاضة قدر الإمكان بالواردات العربية عن طريق إنتاج قطع الغيار والمنتجات محلياً أو البحث عن مصادر أخرى لتغطية متطلبات الفترة القادمة.

(9) دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال:

- تحسين قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل اللازم.
- تحسين فرص وصول منتجاتها الى الأسواق العربية .
- تعزيز القدرة التنافسية لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحوافز الاستثمارية.

(10) منح المستثمرين في المشاريع اللوجستية تسهيلات في إجراءات العبور والرسوم بالمواقع الحدودية بين الدول وتسهيل الاجراءات بإنشاء مشاريع محطات نقل وتخزين السلع بين الدول العربية.

(11) دعم التعاون بين الدول العربية في موضوعات الاقتصاد الرقمي، حيث أوضحت التجربة العملية مساهمته الفعالة في تشغيل الاقتصاد وقت الأزمات.

(12) انشاء منصة عربية للتجارة الإلكترونية تتضمن بيانات تفصيلية عن أسواق التجارة البينية العربية، وحجم الطلب والعرض للسلع العربية، والدول والشركات المنتجة والمستهلكة لتلك السلع في الدول العربية.

(13) توحيد الجهود لتسهيل التحويلات المالية، وإزالة القيود على العملات الصعبة، وإلغاء الرسوم على المعاملات المالية التجارية أو على الأقل تخفيضها، وتيسير وتبسيط فتح حسابات الاعتمادات التجارية والتحويلات المصرفية.



- 14) الالتزام بمبدأ التعامل التفضيلي وخاصةً منح الأفضلية لاستخدام وتبادل عناصر الإنتاج الزراعي المعني في المقام الأول بالأمن الغذائي العربي، وإلغاء كافة القيود على تبادلها وحمايتها من المنافسة الأجنبية.
- 15) تشجيع إقامة الشراكات العربية الثنائية والمتعددة ودعم بعضها البعض لتحقيق الترابط المطلوب بين الأسواق العربية.
- 16) توفير الدعم والتسهيلات للقطاع الخاص العربي وته4يئته لقيادة قاطرة النمو في المنطقة العربية، من خلال زيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري العربي البيني، وعلى الحكومات العربية بذل كافة الجهود لتذليل العقبات التي تعترض مسار القطاع الخاص العربي، وتهيئة المناخ المناسب لتشجيع انسياب الاستثمارات العربية البينية.
- 17) ربط الدول العربية بشبكات من السكك الحديدية.



المحور الرابع

اعادة هيكلة الاقتصاد العربي: اقتصاد المستقبل

إن ما شهدته الاقتصاد العالمي من حالة انكماش خلال العامين المنقضيين نتيجته ضعف الناتج المحلي الإجمالي وتراجع كبير في أداء النشاط الاقتصادي على مستوى دول العالم، وتأثر التجارة العالمية، والذي امتد إلى جميع القطاعات، فغالبا ما تلجأ الدول في مثل هذه الظروف الممتدة لفترة من الزمن إلى مراجعة هيكلية اقتصادها لاكتشاف مكن الخلل وإصلاحه وتوسيع النشاط الاقتصادي وتنويعه، ليحقق مزيدا من الأهداف التنموية وليخرج من حالة الركود ويواكب تطورات المنظومة الاقتصادية الإقليمية والدولية.

وتعني إعادة الهيكلة التحول من نمط اقتصادي إلى آخر حسب المتغيرات التي يفرضها الواقع. بحيث يمنح هذا التحول فرصة لتحقيق أهداف أشمل واستراتيجيات أبعد تنعكس على حياة الناس ومستوى معيشتهم وعلى النشاط الاقتصادي ومكانة الدولة في السوق الإقليمية والدولية.

وما أوجع الاقتصادات العربية إلى إعادة الهيكلة ومراجعة السياسات الاقتصادية القائمة من أجل تطوير القوة التنافسية للاقتصادات العربية، ومواكبة الانماط الاقتصادية لتسارع التغير التكنولوجي.

إن بناء الاقتصاد المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة يتطلبان إدارة كلية تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الانتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والعالمية، ويستلزم ذلك:

- ✓ تنويع الاقتصاد في الدول العربية.
- ✓ تعزيز الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر.

✓ ضمان الأمن الغذائي.



✓ تنويع الاقتصاد في الدول العربية

يعتبر التنويع الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تقاس بها اقتصادات الدول، ويمثل العمود الفقري لاستقرار الاقتصادات العربية، فكلما كان هناك تنويع اقتصادي أتاح ذلك فرصاً جيدة لتكوين وبناء اقتصاد قوي يقف في مواجهة التقلبات والأزمات الاقتصادية جراء حساسية الأسواق العالمية.

أهمية التنويع الاقتصادي؛

أولاً، يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تقليل تقلبات النمو، ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتقلب النمو في البلدان العربية أعلى منه في بقية مناطق العالم.

ثانياً، يعدّ تنويع الاقتصاد أساسياً لإيجاد فرص العمل، خصوصاً في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل. ولما يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام، الذي يعدّ أكبر مشغل في كثير من الدول العربية، في التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة. ثالثاً، يفتح التنويع في قطاعي التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيراً من الفرص أمام تصدير منتجات جديدة بدلاً من تصدير المنتجات ذاتها في صورة أكثر كثافة.

إن إعادة هيكلة الاقتصاد بقصد تنويعه تزيد من قدراته الإنتاجية من السلع والخدمات ويوازن بين التنمية والمخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد على الصعيد المحلي أو العالمي، فمن هنا أصبح توسيع القاعدة الإنتاجية وتقليص اعتماد الاقتصاد على عدد محدود من المنتجات هدفاً استراتيجياً يجب تحقيقه، وهذا ما تهدف إليه أغلب الدول العربية في استراتيجياتها التنموية المستدامة 2030، من خلال تحفيز الاستثمارات وجذبها وتوظيف الموارد المالية والبشرية أفضل توظيف، وإعادة هيكلة السياسات المالية والضريبية.

فالتنويع الاقتصادي يُحصّن الاقتصاد الكلي للدول العربية ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يقلص من البطالة، كما ويؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.



بمعنى آخر ان التنوع الاقتصادي يتضمن أولويتين مهمتين: الاولى بناء اقتصاد مستدام، للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن الاعتماد على مصدر اقتصادي وحيد مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي. اما الثانية فإنها تتمثل بالتنمية الاقتصادية المتوازنة اقليمياً واجتماعياً والتي تعود بالفوائد على الجميع. ويمكن تحقيق هاتين الأولويتين من خلال العمل المتواصل في سبعة مجالات هي:

- تطوير البنية التحتية.
- زيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية (الصناعة والصناعة التحويلية) التي تولد مصادر بديلة للإيرادات، وزيادة قدرة الدول العربية على الابتكار.
- إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية، وتمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع.
- زيادة كفاءة سوق العمل.
- التحول الى أنماط أكثر استدامة في الانتاج والصناعات والاستفادة من الفرص المتاحة في الصناعة الخضراء.
- دعم القطاع الخاص وريادة الأعمال والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستثمار في الزراعة وتعزيز الكفاءة والانتاجية بما يتماشى مع الاستخدام المستدام للأراضي والمياه والطاقة، وتعزيز نقل المعارف والتكنولوجيا من أجل زراعة أكثر استدامة وإنتاجاً .

وتدلّ تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنوع الاقتصادي إذ تعتمد قطاعات التصنيع والخدمات المتطورة اعتماداً كبيراً على تنفيذ العقود بين المتعاملين، وسيادة القانون، وشفافية التشريعات واللوائح الناظمة للأعمال، وتساهم هذه العوامل مجتمعة في إذكاء روح المنافسة بين المستثمرين.

ويمكن السياسة المالية أن تؤثر في التنوع الاقتصادي من خلال بنية الإنفاق العام وطريقة تدبيره إذ إن استثمارات الحاضر في التعليم والبنية التحتية، مثلاً، ذات أهمية بالغة لتشجيع القطاع الخاص وتحسين العائد على الاستثمار مستقبلاً. وفي المقابل، إذا كانت الخيارات في مجال الإنفاق العام مقيّدة بسبب ضخامة موازنة دعم الاستهلاك،



وهيمنة أجور الموظفين، يكون الحيز المالي للاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية محدوداً.

كما يميل الإنفاق الزائد في دعم المحروقات، إلى تشويه الحوافز الاستثمارية لفائدة القطاعات التي تستعمل الطاقة ورأس المال في شكل كثيف، على حساب الصناعات التحويلية والخدمات التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة.

ويتمثل التحدي الذي تواجهه المنطقة العربية، خصوصاً الدول الغنية بالنفط، في ضمان تسخير السياسة المالية لتعزيز النمو والتنويع الاقتصادي في الشكل الصحيح، وتنفيذ إصلاحات بيئة الأعمال بهدف تسريع وتيرة النمو غير النفطي وإيجاد فرص عمل مستدامة لمواكبة الزيادة الفائقة في حجم قوة العمل.

وبالنسبة إلى البلدان المستوردة للنفط، لم يعد من الممكن تأجيل عملية إعادة توجيه الإنفاق العام إلى برامج استثمار عامة فاعلة. فمن خلال السياسة المالية التي تستهدف بناء رأس المال البشري والبنية التحتية الملائمة، يمكن البلدان العربية وضع الأسس اللازمة لعمليات تنويع اقتصادي ناجحة.

- إن مخرجات تنويع الاقتصاد ستقلل من مخاطر الخسارة الاقتصادية حتى ولو كان أداء بعض الاستثمارات ضعيفاً خلال فترة معينة، حيث إن الاستثمارات الأخرى سيكون أداؤها أفضل خلال نفس الفترة، ومن هنا يصبح واضحاً تقليص الخسائر المحتملة للاستثمارات عندما تكون المحفظة الاقتصادية متنوعة بدلاً من التركيز على نوع واحد من الاستثمار من خلال إضافة منتجات وخدمات جديدة إلى الأعمال التجارية القائمة وتبني مبدأ التنوع الأفقي من خلال التكتلات العربية الثنائية أو المتعددة الأطراف أو التجمعات الكبيرة.

تعزيز الاقتصاد الرقمي



انتهاء جائحة كورونا واحتوائها أمر لم يتم تأكيده لهذا السبب يتوجب العمل على إجراء مزدوج يحمي الاقتصاد في حالة تكرار مثل هذه الجائحة وفي نفس الوقت يعمل على مواجهة الركود المحتمل وحفز الاقتصاد وهذا ما يحققه التحول نحو الاقتصاد الرقمي، الذي يؤدي دوراً حاسماً في إنشاء مجتمعات "ذكية"، حيث يعتمد على انتشار استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة الفرص والنمو الاقتصادي وتحسين تقديم الخدمات العامة.

ملامح الاقتصاد الرقمي

- الحكومة الإلكترونية
- النقود الإلكترونية
- البنوك الإلكترونية
- المصانع الذكية

في الوقت الذي تسببت جائحة كورونا في اضطرابات اقتصادية واسعة طالت جميع دول العالم وعانى منها ملايين البشر، إلا أن كبرى شركات التكنولوجيا الأمريكية استفادت من الجائحة وحقت أرباحاً هائلة وازدهاراً مالياً، حيث ارتفعت مبيعات أمازون بنسبة 40 في المئة خلال ثلاثة أشهر حتى يونيو 2020 بينما حققت شركة أبل زيادة كبيرة في مبيعات هواتف آي فون وغيرها من الأجهزة، كما قفز عدد مستخدمي منصات شركة فيسبوك للتواصل الاجتماعي وتشمل (واتس آب وانستجرام) بنسبة 15 في المئة ونجد أن القاسم المشترك هو أنها تعتمد على التعامل الإلكتروني ما يثبت فاعلية الاقتصاد الرقمي⁷.

وفيما يلي جهود الدول العربية في تهيئة بيئة الاقتصاد الرقمي.

المملكة الأردنية الهاشمية:

⁷ فيروس كورونا: أمازون وفيسبوك وأبل حققوا مكاسب كبيرة جراء الجائحة , <https://www.bbc.com>



قامت الحكومة الأردنية في مطلع عام 2019 بإطلاق "استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية (2019 - 2020)"، التي سلطت الضوء على خمسة أهداف استراتيجية تمثلت في تلبية احتياجات المواطن وتسهيل الإجراءات، والارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية ورفع نسبة الإقبال عليها، وتوفير النفقات العامة، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي، بالإضافة إلى رفع مستوى الثقة بالحكومة.

دولة الإمارات العربية المتحدة:

تعمل هيئة تنظيم الاتصالات على إعداد استراتيجية لتعزيز التحول الرقمي في قطاع الاتصالات. كما وضع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة "استراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة في الدولة التي يعمل على تنفيذها بالتعاون مع عدد من الشركاء الاستراتيجيين.

تهدف الاستراتيجية إلى ضمان البيئة الداعمة للتقنيات المالية الحديثة، من خلال إطلاق عدد من المبادرات تغطي كل نواحي التشريع والتنظيم والابتكار بهدف ضمان توفير بيئة صحية ومستدامة للتقنيات المالية الحديثة على المدى الطويل. وسوف يتم دعم الخطة الاستراتيجية بإطار تنظيمي متوازن يوفر الحماية للمستهلكين ويحافظ على أمن المؤسسات وسلامتها دون تضيق الخناق على عملية الابتكار.

مملكة البحرين:

شرعت مملكة البحرين في تدشين "استراتيجية الحكومة الرقمية (2020 - 2022)" والتي تعتبر امتداداً لاستراتيجيات وخطط رقمية سابقة تم تبنيها من قبل المملكة منذ عام 2007. بالإضافة إلى ذلك، تبنت مملكة البحرين "الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني التي تهدف إلى سرعة الاستجابة للتهديدات السيبرانية. من خلال إنشاء أطر تنظيمية وقانونية متينة، وإنشاء فضاء إلكتروني أكثر أمناً.

الجمهورية التونسية:



يمثل برنامج "تونس الرقمية 2020 مبادرة وطنية، بالشراكة مع القطاع الخاص موجه لدعم التحول الرقمي للشركات الناشطة في مجال التصدير . يهدف البرنامج إلى توفير ما لا يقل عن 50 ألف فرصة عمل في هذا القطاع . ويحرص البرنامج على تعزيز الاستثمار في المجال الرقمي، من خلال توفير آليات التحفيز التي تسمح بتحقيق التوازن في سوق العمل التونسي، كما تلتزم الدولة من خلاله بدعم الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

جمهورية السودان:

يحرص السودان من خلال استراتيجيته الرقمية بعنوان " الخطة الموجهة للحكومة الالكترونية والتوجه نحو التكنولوجيا الذكية (2016-2020) على تطوير منظومة رقمية متكاملة مؤمنة على المستوى القومي للوصول الي المعرفة والخدمات لدعم وتنمية صناعة الاتصالات وتقنيات المعلومات . كما تسعى الحكومة السودانية إلى تعزيز البنى التحتية للدفع الإلكتروني ودعم انتشار وتطوير خدمات نظم الدفع الحديثة ومراعاة التوزيع الجغرافي، مع ضمان الحماية والأمان والموثوقية لأنظمة الدفع القومية . يذكر أن السودان قد انضم حديثا إلى تحالف الأمم المتحدة للمدفوعات الرقمية الذي يضم 75 دولة ومؤسسة تلتزم بتسريع الانتقال من استخدام النقد إلى الدفع الرقمي.

المملكة العربية السعودية:

تبنت المملكة استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي وخطط خمسية واعدة وطموحا بالتعاون مع الجهات الحكومية، حيث وضعت ثلاث خطط تنفيذية: الأولى 2006-2010، والثانية 2012-2016 والثالثة التي تمتد خلال الفترة 2019-2022، من أبرز مركاتها الاستراتيجية الصحة الرقمية، والتعليم الرقمي، والتجارة الرقمية، والمدن الذكية . ذلك إضافة إلى مشروعات التحول الرقمي المتضمنة في " رؤية المملكة العربية السعودية 2030 " الهادفة إلى الإسراع بالتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

الجمهورية العربية السورية:



تم اقرار " استراتيجية الحكومة الإلكترونية " في عام 2009 ، التي تتضمن بشكل أساس ثلاث محاور للعمل :الإصلاح الإداري، والبنية الداعمة، والخدمات الإلكترونية . يجري حاليا تحديث هذه الاستراتيجية تحت عنوان " استراتيجية التحول الرقمي "لتأخذ بعين الاعتبار مسارات محددة في مجال تطوير البيئة الداعمة، وتطوير بيئة الأعمال بالإضافة إلى محور البيانات المفتوحة ودعم الابتكار.

جمهورية العراق:

يتبنى العراق الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني "لتوفير تدابير واجراءات استراتيجية لضمان أمن وحماية الوجود العراقي في الفضاء السيبراني، وحماية البنية التحتية الرقمية، وبناء ورعاية مجتمع إنترنت آمن وموثوق به. حيث تتألف الاستراتيجية من عدة خطط داعمة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى تغطي جميع الأولويات الوطنية، وتعالج التعرض الوطني للمخاطر السيبرانية مثل الجرائم الإلكترونية، والإرهاب الإلكتروني، والصراع والتجسس السيبران.

سلطنة عُمان:

تبنى سلطنة عمان "استراتيجية عُمان الرقمية "منذ عام2003، حيث تم تصنيف التوجهات الاستراتيجية لعُمان الرقمية إلى ستة محاور استراتيجية تتكامل معا لتنفيذ رؤية عُمان الرقمية من خلال مجموعة من الأهداف الرئيسة تتضمن المبادرات والمشاريع اللازمة لدعم مسيرة البلاد نحو تحقيق اقتصاد قائم على المعرفة. وتقوم استراتيجية التحول الرقمي على تنمية قدرات المجتمع ومهارات الأفراد، ونشر تطبيقات الحكومة الإلكترونية والخدمات الذكية، وتوفير منظومة متكاملة لصناعة تقنية المعلومات والاتصالات، والحوكمة وتطوير المعايير القياسية والسياسات، والجيل الجديد من البنية الأساسية الرقمية، وتعزيز الوعي المعرفي.

دولة فلسطين:

تم انجاز " السياسة الوطنية للتحول الرقمي " بالتعاون مع الاسكوا عام 2019 ، التي تتمثل أهم سماتها في تعزيز استخدام التقنيات الرقمية، وتوفير الإطار القانوني والتشريعي، ودعم البنية التحتية للتقنيات الرقمية والبيانات، وتطوير التعليم والبحث



العلمي، وتعزيز الابتكار وبيئة الأعمال، والانفتاح وإتاحة البيانات، علاوة على بناء قدرات الطواقم الإدارية والفنية، وضمان أمن المعلومات والخصوصية، والاستدامة، والتوعية وحماية المجتمع.

دولة قطر:

استفاد جميع الأفراد ومؤسسات الأعمال من التواصل رقميا مع الجهات الحكومية التي تسعى دائما لتقديم خدمات أكثر شفافية وفاعلية من خلال " استراتيجيّة الحكومة الإلكترونية لدولة قطر 2020 التي تركز على ثلاثة محاور تتمثل في الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية المقدمة للأفراد والشركات (خدمات بلا مراجعين)، ورفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية (وزارات بلا أوراق)، وزيادة مستوى الشفافية وانفتاح الحكومة على الجمهور. يمثل المحور الثالث جوهر التحول الرقمي للجهات الحكومية ويتضمن برامج رئيسة لدعم التحول الرقمي بما يشمل برامج لدعم البنية التحتية الرقمية، والتطبيقات الحكومية، ورقمنة المعلومات الشخصية غير الإلكترونية.

جمهورية القمر المتحدة

تتبنى الحكومة " الاستراتيجية الرقمية لجزر القمر لعام 2028 التي تنص على ترسيخ الإطار القانوني والمؤسسي، وتعزيز استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات ونشرها من خلال المشاركة في البنى التحتية والاستفادة من الاستثمارات، وتنويع الاقتصاد. تقوم الرؤية على تحويل جزر القمر بحلول عام 2030 إلى مجتمع معلومات، وجهة فاعلة في الثورة الرقمية، وجعل العالم الرقمي قطاعا مساهما في الاقتصاد الوطني بطريقة متسقة، ومحركا أساسيا للنمو بالنسبة إلى القطاعات الأخرى، وعاملا إيجابيا في التحول الاجتماعي.

جمهورية لبنان:

تهدف " استراتيجية التحول الرقمي 2018 إلى جعل الحكومة اللبنانية من أكثر الحكومات رقمته في المنطقة العربية من خلال تصميم منصات إلكترونية لخدمة المواطنين والشركات والمجتمع بشكل أوسع.



جمهورية مصر العربية:

تم إطلاق "استراتيجية التقنيات المالية لعام 2019" خلال فعاليات ملتقى الشباب العربي والأفريقي الذي عُقد في أسوان خلال شهر مارس 2019 في إطار تشجيع الابتكار واستخدام التقنيات في تلبية الاحتياجات المتنوعة للعلماء وخاصة الشباب، حيث يسعى البنك المركزي المصري من خلال تطبيق هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التوجه نحو تمكين الشباب، ودعم ريادة الأعمال، والحفاظ على التوازن بين الاستقرار المالي وحرية الابتكار، وتلبية الاحتياجات العديدة والمتنوعة للسوق المصري .

هذا وتعد استراتيجية التقنيات المالية مقوما أساسيا من مقومات الخطة المتكاملة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التقنيات المالية في المنطقة العربية وإفريقيا، وقد تم صياغة هذه الاستراتيجية بما يتوافق مع استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030.

المملكة المغربية:

سعت المملكة المغربية في يونيو 2016 من خلال اعتماد "استراتيجية المغرب الرقمي 2020" لمواكبة التغيرات الرقمية العالمية بتسريع تحوله الرقمي وتحسين موقعه الإقليمي. وقد تم إنشاء "وكالة التنمية الرقمية" لإنجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية، حيث يسعى المغرب إلى زيادة الاستثمار والقدرة التنافسية في الصناعة الرقمية بعد إصدار قانون جديد يهدف إلى تحسين الشفافية وتعزيز سلطات الجهة المنظمة للقطاع.

جمهورية الصومال الفيديالية:

جاري تنفيذ "الاستراتيجية الوطنية لتقنية المعلومات والاتصال 2019-2024" والتي تهدف إلى تسهيل التحول الرقمي، بالتالي جعل المجتمع الصومالي مجتمعا قائما على المعرفة وشامل للجميع، وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

تحدد الاستراتيجية الوطنية أولويات ومجالات التدخل لدعم تطوير قطاع تقنيات المعلومات والاتصالات وللمساعدة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.



الاجراءات الواجب اتخاذها للتحويل نحو الاقتصاد الرقمي في الدول العربية:

- التشجيع على تعزيز الإنتاج والقدرة التنافسية لصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع القطاع الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية.
- تشجيع القطاع الخاص على توفير الاستثمارات والأفكار الابداعية التي تعد المحرك الرئيسي للاقتصاد الرقمي.
- تشجيع إنشاء الشركات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعزيز تطوير صناعة المحتوى الرقمي.
- ان تطوير الإطار والنظام الإلكتروني لفتح الطريق أمام الاقتصاد الرقمي والمجتمع الذكي، من خلال اصدار الأنظمة وتنسيقها على الصعيد الإقليمي لتكثيف الأنظمة القائمة المتعلقة بحماية المستهلك والضرائب والمصارف واللوجستيات والنقل مع العالم الجديد للخدمات الرقمية بما في ذلك التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني.
- وضع خطة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات الإنتاج من أجلزيادة الإنتاجية ودفع التحول الرقمي للشركات المتناهية الصغر والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع مراعاة مسارات التكنولوجيا والإنتاج، وبناء القدرات.
- وضع التشريعات الوطنية والاتفاقيات الإقليمية التي توفر إطاراً يسمح بالتدفق الحر للخدمات الإلكترونية بين الدول العربية بما في ذلك التجارة الإلكترونية والمصارف الإلكترونية والدفع الإلكتروني وسائر الخدمات الأخرى .

الأمن الغذائي

بناءً على توقعات النمو السكاني العالمي، سيظل الأمن الغذائي قضية تنمية اقتصادية مهمة على مدى العقود العديدة القادمة بالإضافة إلى ذلك ، ارتفعت أسعار الغذاء الحقيقية في السنوات الأخيرة بعد عقود من التراجع ، مما زاد من تسليط الضوء على قضية الأمن الغذائي.



تحل المنطقة العربية في صدارة مناطق العالم المستوردة للأغذية، وتسجل بلدان كثيرة عجزا كبيرا في ميزان تجارة المواد الغذائية، وتستورد المنطقة ما يفوق 25% من القمح المتداول في الأسواق العالمية.

ومعظم الدول العربية هي مستورد صافي للغذاء هذا الاعتماد المتنامي على الواردات يعرض كثير من الدول العربية لمخاطر في حالة نقص أو توقف الإمدادات لأسباب سياسية أو لوجستية أو مناخية في الدول الكبرى المصدرة للغذاء.

ويعد الأمن الغذائي في العالم العربي أكثر القضايا التي تأثرت بجائحة كورونا وبالحرب الروسية الأوكرانية، من حيث صعوبة الوصول إلى أسواق البيع بالجملة والتجزئة، وأسواق مدخلات الإنتاج نتيجة لسياسات الإغلاق التي اتبعتها الدول عربيا وعالميا والتي فرضتها ضرورة التعاطي مع جائحة كورونا ونقص الإمدادات نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية باعتبارها أكبر مصدري القمح في العالم، لذا يجب العمل في المرحلة القادمة على الآتي :

- زيادة الإنتاج الزراعي العربي، فسد الفجوة الغذائية وتنمية الصادرات الزراعية العربية يعتمد على زيادة الإنتاج الزراعي العربي أفقياً ورأسياً على السواء. وتوجد إمكانيات كبيرة غير مستغلة في الزراعة في عدد من الدول العربية التي تتوفر فيه الموارد الطبيعية الزراعية وتتطلب توفير الموارد المالية وما يتبعها من نظم وسياسات ملائمة وقوى بشرية مدربة.
- تبني برامج خاصة لدعم القطاع الزراعي وخاصة صغار المنتجين.
- ضرورة اتخاذ تدابير لحماية المنتجين في القطاع الزراعي في الدول العربية خاصة على مستوى السلع الاستراتيجية، وتنفيذ برامج إرشادية من أجل مواجهة هدر الغذاء وتخفيض نسبة الفاقد من الغذاء والعودة إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي في ظل تكرار الأزمات التي قد تعيق مسالك التجارة الدولية للغذاء.
- زيادة نسب الاكتفاء الذاتي من محاصيل العجز الاستراتيجية وخاصة الحبوب والسكر والزيوت، وتطوير وتقييم برنامج الأمن الغذائي، وإدخال التحسينات اللازمة عليه لإعطائه القدرة التي تجعله قادراً على إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات الأمن الغذائي العربي في مواجهة أية أزمات دولية.



- وضع آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية أو صندوق عربي لتمويل التنمية الزراعية.
- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي في الدول العربية لتحفيز رأس المال العربي على الاستثمار في القطاع الزراعي في الدول العربية ذات المقدرات الزراعية الكبيرة.
- منح امتيازات وحوافز استثمارية تشجيعية للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة خاصة وأن صغار المزارعين يشكلون الغالبية العظمى من المنتجين الزراعيين في الوطن العربي.
- التركيز على زيادة الأعمال الزراعية لتحفيز الشباب على الدخول في الزراعة لتوسيع دائرة الإنتاج وتقليل نسب البطالة، وتطوير وتعزيز التجارة الزراعية البينية العربية للتقليل من اعتماد الوطن العربي في تأمين احتياجاته الغذائية على الأسواق العالمية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية.
- التصميم والمواصلة للتعامل مع أزمة كورونا والحروب والأزمات العالمية في كل مناحي التنمية المستدامة، سواء منها الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو الزراعية.
- وضع برامج للحماية الاجتماعية لتأمين حصول المواطنين وبشكل خاص الطبقات الهشة على الغذاء.
- إعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات أو تعليقها مؤقتاً.



الخاتمة والتوصيات

أخيراً، إن مواجهة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصادات العربية يتطلب جهداً مضاعفاً من الدول العربية وسياسات مبتكرة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي من أجل معالجة الاختلالات واستعادة التوازن لكافة القطاعات الاقتصادية التي تضررت من الأزمة، كما يتطلب تعاون بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحث العلمي هذا من ناحية. من ناحية أخرى فإن الأزمات الاقتصادية واسعة النطاق والتي تتجاوز المستوى الوطني وصولاً للمستوى العالمي، تتطلب، في المقام الأول، من الدول العربية تعاوناً غير مسبوق وشراكات عربية في شتي مجالات التنمية والتكامل الاقتصادي لحماية الدول والمجتمعات العربية من تهديدات هذه الأزمات.

وفي المقام الثاني تعاوناً عالمياً لارتباط الاقتصادات العربية بتبعات الهزات والاضطرابات والأزمات التي تعتري الاقتصاد العالمي.

في هذا السياق، تتطلع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي إلى أن يكون تقرير الحالة الاقتصادية في العالم العربي للعالم 2020 مساهماً في رسم خارطة طريق لتعافي الاقتصاد العربي من آثار جائحة كورونا، ودفعاً للجهود العربية في مجال التكامل الاقتصادي.

التوصيات:

الأمن الغذائي:

- ✓ تنسيق الجهود على أعلى المستويات لتأمين استمرار إمدادات الغذاء ودعم شبكات الأمان الاجتماعي.
- ✓ تعزيز الاحتياطات الاستراتيجية من السلع الغذائية الأساسية على المستوى الوطني، مع إقامة احتياطي استراتيجي عربي مشترك.



السياسات الاقتصادية

- ✓ تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على زيادة مستويات المرونة الاقتصادية لمواجهة الصدمات من خلال إصلاحات هيكلية جذرية تعيد الاعتبار لقطاعات اقتصادية رئيسية مثل قطاعي الزراعة والصناعة، وتزيد من قدرة هذين القطاعين على دعم الناتج والتشغيل وزيادة مستويات الإنتاج.
- ✓ أن تستهدف الإصلاحات تطوير بيئات الأعمال العربية لتمكين القطاع الخاص ليكون قاطرة أساسية للنمو والتشغيل.
- ✓ الإسراع بجهود التحول الرقمي نحو اقتصاد المعرفة.
- ✓ دعم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، وتطوير أسواق المال المحلية، وتعزيز الاندماج المالي الإقليمي.
- ✓ توفير الحوافز للقطاع الخاص والشباب للتشجيع على الاستثمار في المشروعات الزراعية الوطنية والمشاركة على امتداد الوطن العربي، وعلى الابتكار والريادة في الزراعة الذكية والرقمنة والاستدامة.
- ✓ إقامة شراكات مع الشركات والدول العالمية المصدرة، وكذلك الاستفادة من منطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية، والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الدول العربية ودول أميركا الجنوبية ودول شرق وجنوب آسيا.

التجارة البينية العربية

9. تسهيل حركة التجارة العربية البينية؛

- تخفيض الأعباء المالية في إطار التدابير الجمركية.
- إزالة القيود غير الجمركية.
- تبسيط الإجراءات الجمركية وتحديثها من خلال الرقمنة والنافذة الواحدة.
- تحسين شفافية المعلومات.
- توحيد المواصفات العربية.
- تعزيز التنسيق بين الإدارات المعنية.



- تأهيل البنية التجارية الإلكترونية.
- تطوير اللوجستيات التجارية.
- تدريب الإدارات المعنية بالتجارة ورفع كفاءة العمل.
- ✓ الاستثمار العام والخاص في تجهيز موانئ محورية عربية وربطها بشبكة خطوط بحرية بين الدول العربية ومع العالم، وبناء مناطق لوجستية مرتبطة بمجمعات إنتاجية صناعية وزراعية مدعومة ببورصة سلعية.
- ✓ التوعية بثقافة التدوير ووضع حوافز ضريبية للتجارة المستدامة والمسؤولية الاجتماعية
- ✓ تسهيل حركة أصحاب الأعمال بين الدول العربية من خلال إطار قانوني عربي مشترك.
- ✓ تحسين إنتاجية السياحة وخلق بيئة أعمال أكثر تمكينا من خلال تعزيز الاستثمار ووضع حوافز للمستثمرين العرب في الدول العربية.
- ✓ إعادة النظر في حواجز تجارة الخدمات بين الدول العربية وتفعيل اتفاقية التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
- ✓ تفعيل التسويق السياحي المشترك وتحسين الاتصال وتسهيل السفر بسلاسة.
- ✓ تعزيز المكون المحلي والمكون العربي في العمليات السياحية.
- ✓ تحفيز ريادة الأعمال السياحية بين الشباب العربي.
- ✓ الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار السياحي في الدول العربية .
- ✓ تبني سياسات الاستدامة وأدوات التمويل الأخضر والاستثمارات البيئية ذات الصلة بالسياحة.



قائمة المراجع والمصادر

1. تقرير صندوق النقد العربي الاصدار الثالث عشر ابريل 2021م
https://www.amf.org.ae/ar/report/aeo_apr_2022_v13
2. تقرير آفاق الاقتصاد العربي ابريل 2021م .
3. اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ..
4. تقارير صادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا.
5. تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمي (الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) النهوض من الجائحة : بناء مستقبل أفضل والصادر عن صندوق النقد العربي 2021.
6. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021م.
7. تقرير المملكة العربية السعودية بشأن الجهود التي قامت بها للتصدي لجائحة كورونا.
8. تقرير دولة الامارات العربية المتحدة بشأن الجهود التي قامت بها للتصدي لجائحة كورونا.
9. تقرير المملكة الأردنية الهاشمية بشأن الجهود التي قامت بها للتصدي لجائحة كورونا.
10. تقرير دولة سلطنة عمان بشأن الجهود التي قامت بها للتصدي لجائحة كورونا.
11. تقرير جمهورية العراق بشأن الجهود التي قامت بها للتصدي لجائحة كورونا.
12. تقرير دولة قطر بشأن الجهود التي قامت بها للتصدي لجائحة كورونا.
13. تقرير مملكة البحرين بشأن الجهود التي قامت بها للتصدي لجائحة كورونا.
14. تقرير دولة فلسطين بشأن الجهود التي قامت بها للتصدي لجائحة كورونا.
15. تقرير المملكة المغربية بشأن الجهود التي قامت بها للتصدي لجائحة كورونا.
16. تقرير جمهورية جيبوتي بشأن الجهود التي قامت بها للتصدي لجائحة كورونا.
17. التقرير السنوي لصندوق النقد العربي 2020.
18. التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للعام 2020.
19. التقرير السنوي للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي للعام 2020.
20. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي للعام 2020.



21. رؤية برلمانية لمواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا 2020 (البرلمان العربي).
22. رد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات على التساؤل البرلماني الموجه اليها من البرلمان العربي.
23. رد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على التساؤل البرلماني الموجه اليها من البرلمان العربي.
24. المناقشات والتوصيات التي دارت في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي بتاريخ 8 ابريل 2021م والذي استضافت فيه اللجنة سعادة السفير الدكتور كمال حسن علي الأمين العام المساعد – رئيس القطاع الاقتصادي بجامعة الدول العربية وسعادة د بهجت أبو النصر مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي والدراسات المعدة من خلال إدارة التكامل الاقتصادي العربي بقطاع الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية .
25. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 .
26. فيروس كورونا: أمازون وفيسبوك وأبل حققوا مليارات بفضل الجائحة , <https://www.bbc.com>
27. تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM لعام 2020 / 2021 الذي صدر بالتعاون مع كلية الأمير محمد بن سلمان للأعمال وريادة الأعمال ومركز بابسون العالمي لقيادة ريادة الأعمال BGCEL
28. عشي، صليحة.(2018). تنشيط السياحة البيئية العربية بين الواقع والطموح. جامعة الحاج لخضر، باتنة ١
29. رجب، عادل. (2020). THE POTENTIAL IMPACT of COVID-19 on TRADE in TOURISM SERVICES and ITS CONSEQUENCES on UNDP ، ACHIEVING ARAB ECONOMIC INTEGRATION
30. كامل، محمود.(2018). السياحة الحديثة علماً وتطبيقاً. الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، ط5.
31. كواش، خالد.(2019). السياحة بمفهومها، أركانها، أنواعها، دار التنوير، الجزائر، ط2



32. محسن، ثامر؛ و عبدة، زهير.(2021). مستقبل التجارة العربية البينية بين الواقع والمأمول. مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 4، ع1 ص451-468
33. التجارة البينية في بلدان الأعضاء في الإسكوا على الموقع https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/intraregional_trade_of_escwa_member_countries.pdf
34. التجارة والمنافسة في المنطقة العربية: الواقع والآفاق نحو سوق عربية تنافسية على الموقع
35. تقرير "آفاق الاقتصاد العربي " صندوق النقد العربي الإصدار السادس عشر - أبريل 2020
36. تقرير آفاق الاقتصاد العربي على الموقع <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-04/الإصدار%20السادس%20عشر%20من%20تقرير%20آفاق%20الاقتصاد%20العربي%20pdf.29%281%0>
37. تقييم التكامل الاقتصادي العربي "التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الاسكوا 2018